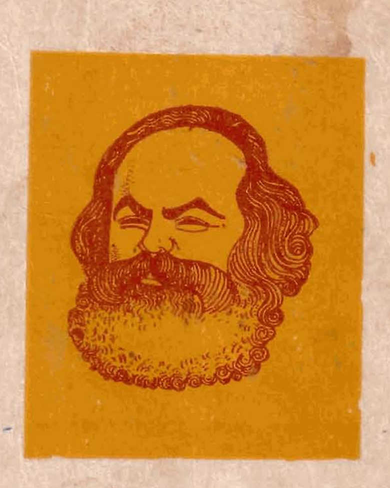
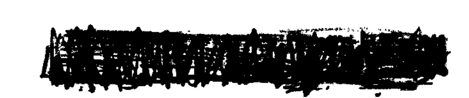
مخطوطات
كارل ماركس



ترجمة: محمد مستجير مصطفى



دار الثقافة الجديدة

مخطوطات
كارل ماركس
لعام ١٨٤٤

ترجمة: محمد مستجير مصطفى





« مخطوطات عـام ١٨٤٤ الاقتصـــادية والفلسفية » هى مسودة أول بحث اقتصادى يقوم به كارل ماركس ٠ وموضوع هذا المؤلف غير الكامل الذى وصلنا ناقصا هو نقد الاقتصاد السياسى البورجوازى والنظام الاقتصادى البورجوازى ٠

ويشمل العنوان الذى وضعه معهـد المـاركسية اللينينية « مخطـوطات عـام ١٨٤٤ الاقتصـــادية والفلسفية » ثلاثة مخطوطات ٠ المخطوط الأول منهـا ـ وهو أولهـا أيضـا من الناحيـــة الزمنيـة ـ ذو طابـع تحضيرى ، تتبـادل فيـه ملحوظات ماركس واستخلاصاته مـع فقـــرات مأخوذة عن الاقتصـــاديين البورجوازيين والبورجوازيين الصـغار ٠ أما الثانى فلم تتبق منه سـوى الصفحات الأربع الأخيـــرة ٠ ويتألف المخطوط الثالث من ملحوظات اضـافية على الصفحات الضـائعة من المخطوط الثانى تتنـاول موضـوعات ، مثـــل الملكيـــة الخاصـــة والعمل والملكية الخاصة والشيوعية وقوة النقود فى المجتمع البورجوازى ٠ كما خصص جانب كبيـــر من المخطوط الثالث لتحليل نقـدى للجدل الهيجلى وفلسفة هيجل ككل ٠

وتركز المخطوطات الثلاثة على « اغتراب العمل » أو « انسلاب العامل » في المجتمع الرأسمالي • وقد كانت مقولة « الاغتراب » مقولة بارزة في فلسفة هيجل وبشكل خاص في نقد فيورباخ الفلسفي للدين ، غير أن هيجل كان يتحدث عن انسلاب وعي الذات ، وفيورباخ عن انسلاب الانسان المجرد غير التاريخي وغير الطبقي • أما ماركس فيتحدث عن « اغتراب » العامل أو « انسلابه » • وهو يضفي مضمونا اقتصاديا وطبقيا وتاريخيا جديدا تماما على مفهوم « الاغتراب » • ويعني ماركس « بالاغتراب » أو « الانسلاب » العمل الذي يقوم به العامل مجبرا للرأسمالي ، وتملك الرأسمالي لناتج عمل العامل ، وانفصال العامل عن وسائل الانتاج التي تواجهه - وهي في حيازة الرأسمالي - كقوة غريبة مستعبدة • وهنا يقترب ماركس من عرض السمات المميزة للاستغلال الرأسمالي •

ان ماركس وهو ينتقد الاقتصاديين البورجوازيين من زاوية الاشتراكية يكشف عن « التناقض العدائي المتبادل » بين العمل ورأس المال ويؤكده • ويوضح أنه كلما زاد ما ينتجه العامل من ثروة ازداد هو بؤسا ، وأن عملية التطور الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي ذاتها تقود حتما الى الثورة ، وتثير مسألة تحرر العمال التي أوضح أنها « تحوي التحرر الانساني الكلي » •

ويبرز ماركس وهو يتحدث عن « اغتراب العمل » كحقيقة اقتصادية أنه انما يشير الى الحياة الواقعية الموضوعية ، وأن الصراع لتصفية هذا « الاغتراب » هو صراع ثوري عملي من أجل اعادة صياغة شيوعية للمجتمع ، ويلاحظ الأهمية الهائلة للانتاج المادي - « الانتاج الصناعي العادي » - في تاريخ الانسان ، وتأثيره على الدين والقانون والأخلاق والعلم والفن الخ •• وعلى عكس هيجل وفيورباخ يتحول ماركس الى الدراسة المادية المحددة للانسان ، ويؤكد دوره الايجابي في الطبيعة والمجتمع •

ولا يزال ماركس في « مخطوطات عام ١٨٤٤ الاقتصادية والفلسفية » تحت تأثير فيورباخ القوي ، هذا التأثير الذي

يبرز بشكل خاص فى تقديره البالغ لفيورباخ ، وفى استخدامه لمفهومات فيورباخية مثل « الانسان ـ الكائن النوعى » و « الطبيعية » و « الانسانية » الخ ٠٠ فى اثبات بعض نقاط النظرة الجديدة للعالم ـ التى كان يطورها عندئذ ـ وان كان يضفى على هذه التعبيرات مضمونا جديدا ٠ ولا يقتصر ماركس فى محطوطاته الثلاثة على استخدام تعبيرات فيورباخ ، بل هو يستخدم كذلك التعبيرات الهيجليه ٠ ولكن رغم تأثير فيورباخ الكبير فان ماركس قد بدأ فى هذا المؤلف المبكر يضع أساس النظرة المادية الثورية الى العالم التى سرعان ما طورها فى « العائلة المقدسة » وبشكل خاص فى « الايديولوجية الالمانية » ٠

وقد أضفنا كملحق لهذا الكتاب مقال انجلز « تخطيط لنقد الاقتصاد السياسى» الذى بدأ كتابته فى أواخر عام ١٨٤٣ وأكمله فى بداية عام ١٨٤٤ ٠ وفى هذا المقال درس انجلز « الظواهر الرئيسية للنظام الاقتصادى المعاصر من وجهة نظر اشتراكية ، واستخلص أنها نتائج ضرورية لحكم الملكية الخاصة » (لينين) ٠ وقد بدأ انجلز فى هذا المقال ـ وهو أول مقال له فى مجال العلم الاجتماعى ومن ثم لا يزال غير ناضج بالدرجة الكافية ـ نقدا للاقتصاد السياسى البورجوازى وللمجتمع الرأسمالى من زاوية الجماهير المستعبدة المستغلة ٠ وتناول انجلز باسهاب فى نقده للاقتصاديين البورجوازيين نظرية مالتس البغيضة عن السكان ، وأثبت الحماقة الكاملة لهذه « النظرية » ، وأكد بشكل خاص الدور الذى يلعبه التقدم العلمى فى تطوير القوى الانتاجية للمجتمع ٠

معهد الماركسية اللينينية
التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى

وصلتنا « مخطوطات عام ١٨٤٤ الاقتصادية والفلسفية » بقلم كارل ماركس فى شكل مخطوطات ثلاثة لكل منها ترقيمه الخـــاص (بأرقام رومانية) • ولم يبق من المخطوط الثانى الا الصـــفحات الاربع الاخيرة (٤٠ ـ ٤٣) • وكل صفحة من الصـــفحات السبع والعشرين الاولى من المخطوط الاول مقسمة الى ثلاثة عواميد يفصل بينها خطان راسيان فوق كل عامود منها عنوان مكتوب مسبقا : الاجور ، ربح رأس المال ، الريع • وبعد الصفحة (١٧) لا نجد كتابة الا فى العـــامود المعنون الريع . ومن الصفحة (٢٢) وحتى نهاية المخطوط الاول يكتب ماركس عبر العواميد الثلاثة دون اعتبار للعناوين • وقد قدمنا نص هذه الصفحات الست (من ص ٢٢ ـ ص ٢٧) فى الكتاب الحالى تحت عنوان وضعه الناشر هو « العمل المغترب » • ويحوى المخطوط الثالث ٤٣ صفحة كبيرة مقسمة الى عامودين ورقمها ماركس بنفسه • وفى نهاية المخطوط الثالث (ص ٣٩ ـ ص ٤٠) توجد « المقدمة » التى نعرضها فى الكتاب الحالى فى البداية قبل نص المخطوط الاول •

وقد قدم معهد الماركســــية اللينينية ـ الذى نشير اليه باسم «الناشر» ـ عنوان كتاب ماركس وعناوين مختلف أجزاء المخطوطات ـ موضوعة بين أقواس مربعة ـ ونشرت أجزاء المخطوطات بالتتابع الذى وضعه بهـــا ماركس فيما عدا « المقدمة » التى نشرت فى البداية و « نقد جدل هيجل وفلسفته ككل » الذى نشر فى النهاية وفقا للاشارة التى قدمها ماركس فى « المقدمة »

مخطوطات عام ١٨٤٤ الاقتصادية والفلسفية

بقلم

كارل ماركس

مقدمة

أشرت من قبل فى « الحوليات الألمانية الفرنسية » (١) الى نقد علم الحقوق والعلم السياسى فى شكل نقد لفلسفة الحقوق عند هيجل ، وفى مجرى الاعداد للنشر اتضح أن خلط النقد الموجه ضد الفلسفة النظرية(*) وحدها مع نقد مختلف المواضيع ذاتها أمر غير مناسب كلية ، يعوق تطور الحجج ، ويجعل الفهم عسيرا • وفضلا عن ذلك فان ثروة وتنوع المواضيع التى ينبغى معالجتها لم يكن يمكن تركيزها فى مؤلف واحد الا بأسلوب الحكم والمأثورات المقتضبة للغاية ، فى

(١) « الحوليات الالمانية الفرنسية » صحيفة أصدرها ك • ماركس و • أ • روج بالالمانية ، وكان العدد الوحيد الذى صدر منها عدد مزدوج ظهر فى باريس فى فبراير ١٨٤٤ • وقد نشر فيه مقالا ماركس « عن المسألة اليهودية » و « مساهمة فى نقد فلسفة الحقوق عند هيجل ـ مقدمة » ومقالا انجلز « تخطيط لنقد الاقتصاد السياسى » و « مركز انجلترا » ومقال « الماضى والحاضر » بقلم توماس كارليل • وتمثل هذه الاعمال الانتقال النهائى لماركس وانجلز الى المادية والشيوعية • وكانت الاختلافات المبدئية بين ماركس وروج البورجوازى الراديكالى هى المسئولة أساسا عن عدم استمرار الصحيفة ـ الناشر •

(*) Speculation

حين أن عرضا مقتضبا من هذا النوع يمكن من جانبه أن يترك انطباعا بالمذهبة(*) المتعسفة . ولهذا فسأصدر نقد القانون ، والأخلاق ، والسياسة الخ .. فى سلسلة من الكتيبات المنفصلة المستقلة ، وأحاول فى النهاية أن أعرضها فى مؤلف خاص ككل مترابط موضحا العلاقة المتبادلة بين الأجزاء المنفصلة ، وأخيرا سأقدم نقدا للعرض النظرى لهذه المواد . ولهذا السبب فاننى لن أتعرض للعلاقة بين الاقتصاد السياسى والدولة والقانون والأخلاق والحياة المدنية الخ ... فى المؤلف الحالى الا بمقدار ما يتعرض الاقتصاد السياسى ذاته بشكل خاص لهذه المواضيع .

ولا يكاد يكون من الضرورى أن أؤكد للقارىء الذى يعرف الاقتصاد السياسى أننى قد وصلت الى نتائجى عن طريق تحليل تجريبى تماما يقوم على دراسة نقدية دؤوبة للاقتصاد السياسى .

((ففى حين أن الكاتب غير المطلع الذى يحاول أن يخفى جهله الكامل ، وفقره الفكرى بالقاء « العبارة الطوبوية » على رأس الناقد الايجابى ، أو عبارات مثل « النقد النقدى الخالص القاطع كلية » ومثل « المجتمع الذى ليس مجرد مجتمع قانونى ، بل اجتماعى ، اجتماعى تماما » و « الجمهور الكتلى المتراص » و « الناطقون المتكلمون باسم الجمهور الكتلى(٢)

---

(٢) يشير ماركس هنا الى برونو باور الذى نشر فى مجلة «Allgemeine Literatur-Zeitung» مقالين طويلين تعرض فيهما للكتب والمقالات والكتيبات عن المسألة اليهودية . وأغلب العبارات المقتبسة مأخوذة عن هذين المقالين فى « الجيمينى ليتيراتور - زايتونج » العدد الاول ديسمبر ١٨٤٣ والعدد الرابع مارس ١٨٤٤ . ونجد تعبيرى « العبارة الطوبوية » و « الجمهور الكتلى المتراص » فى مقال برونو باور :
« Was ist jetzt der Gegenstrand der Kritik ?
العدد الثامن يوليو ١٨٤٤ .
وكانت مجلة Allgemeine Literatur - Zeitung (المجلة الادبية العامة) مجلة المانية شهرية أصدرها الهيجلى الشاب برونو باور فى شارلوتنبرج من ديسمبر عام ١٨٤٣ الى أكتوبر عام ١٨٤٤ .
وقد قدم ماركس وانجلز تقويما نقديا تفصيليا لهذه المجلة الشهرية فى كتابهما « العائلة المقدسة أو نقد النقد النقدى » - الناشر .

(*) Systematizing

فانه لا يزال على هذا الكاتب أن يقدم الدليل الأول على أن لديه الى جانب شئونه العائلية اللاهوتية شيئا يسهم به فى مناقشة الأمور الدنيوية)) (٣) ٠

وغنى عن البيان اننى استخدمت الى جانب أعمال الاشتراكيين الفرنسيين والانجليز الاعمال الاشتراكية الألمانية ٠ غير أن الاعمال الألمانية الأصيلة الوحيدة ذات الأهمية فى هذا العلم - الى جانب كتابات وايتلينج - هى مقالات هيس التى نشرت فى « اينوندزوانزنج باجن » (٤) ومقال انجلز «Umrisse zu einer Kritik der Nationalökonomie» (٥) فى مجلة « الحوليات الألمانية الفرنسية » حيث قمت بالمثل - وبطريقة عامة للغاية - بعرض العناصر الأساسية لمؤلفى هذا ٠

((والنقد الايجابى ككل - ومن ثم النقد الألمانى الايجابى للاقتصاد السياسى - فضلا عن أنه مدين لهؤلاء الكتاب الذين أولوا اهتماما نقديا للاقتصاد السياسى فانه يدين بأساسه الحق لاكتشافات فيورباخ الذى يبدو أن الحسد الدنىء للبعض والحقد الحقيقى للآخرين قد أثارا مؤامرة من الصمت ضد مؤلفيه « فلسفة المستقبل (٦) » و « قضايا عن اصلاح الفلسفة (٧) » المنشورين فى مجموعة « Anecdotis »(٨) رغم استخدامهما استخداما ضمنيا)) ٠

---

(٣) العبارات الواردة بين مثل هذين القوسين ((   )) شطبها ماركس فى مخطوطه - الناشر ٠

(٤) الاسم الكامل لهذه المجموعة من المقالات هو
« Einundzwanzig Bogen aus der Schweiz »
« واحد وعشرون بحثا من سويسرا » - زيوريخ وفينتر ثور - ١٨٤٣ - الناشر ٠

(٥) انجلز « تخطيط لنقد الاقتصاد السياسى » انظر ملحق الكتاب الحالى - المترجم ٠

(٦) لودفيج فيورباخ «Grundsatz der Philosophie der Zukunft»
(مبادىء فلسفة المستقبل) - زيوريخ وفينترثور ١٨٤٣ - الناشر ٠

(٧) لودفيج فيورباخ «Vorlaufige Thesen zur Reformation der Philosophie»
(قضايا أولية عن اصلاح الفلسفة) المنشور فى (الانيكدوتا » الجزء الثانى - الناشر ٠

(٨) هكذا يختصر ماركس
«Anecdota zur menesten deutschen philosophie und Publicistik»
(مواد غير منشورة عن الفلسفة والكتابات الالمانية الحديثة) ، وهى مجموعة من مجلدين نشرها أ ٠ روج فى سويسرا وتضم مقالى ماركس « ملحوظات عن التعليمات البروسية الاخيرة للرقباء » و « لوثر - الحكم بين شتراوس وفيورباخ » ومقالات لبرونو باور ولودفيج فيورباخ وفريدريش كوبين وأرنولد روج وغيرهم - الناشر ٠

ان النقد الايجابى الانسانى الطبيعى انما يبدأ مع فيورباخ ، وبقدر قلة ما تثيره من ضجة يزيد تأكيد تأثير كتابات فيورباخ وعمقه واستمراره ودوامه ، وهى الكتابات الوحيدة منذ « فينومينولوجيا » هيجل و « منطقه » التى تحوى ثورة نظرية حقيقية ٠

وعلى عكس النقاد اللاهوتيين(٩) فى أيامنا رأيت أن الفصل الختامى للكتاب الحالى - تصفية الحسابات مع الجدل الهيجلى والفلسفة الهيجلية ككل - ضرورى ضرورة مطلقة ، ومهمة لم تؤد بعد ٠ وهذا الافتقار الى الكمال ليس صدفة ، لأنه حتى اللاهوتى النقدى يظل لاهوتيا ٠ ومن هنا فهو اما أن يبدأ من بعض الافتراضات المسبقة للفلسفة وكأنها قاطعة جازمة واما أنه اذا ثارت لديه بعض الشكوك فى هذه الافتراضات الفلسفية المسبقة خلال عملية النقد ، أو نتيجة لاكتشافات الآخرين ، فانه يتخلى عنها دون تبرير وفى جبن ، ويتجرد عنها ، كاشفا عن تبعيته الذليلة لهذه الافتراضات المسبقة ، ونفوره من هذه التبعية ، بطريقة سلبية غير واعية سوفسطائية فحسب ٠

((وفى هذا الصدد فان اللاهوتى النقدى اما أن يردد على الدوام التأكيدات عن نقاء نقده ، أو يحاول أن يصور الأمر وكأن كل ما بقى للنقد لكى يواجهه الآن هو شكل آخر غير ناضج للنقد خارج ذاته - مثل نقد القرن الثامن عشر - وتخلف الجماهير ، وذلك لكى يحرف انتباه المراقب فضلا عن انتباهه هو عن المهمة الضرورية ، مهمة تسوية الحسابات بين النقد وبين نقطة مولده - الجدل الهيجلى والفلسفة الألمانية ككل - عن هذا الارتفاع الضرورى للنقد الحديث فوق حدوده وفجاجته ٠ بيد أنه فى النهاية فحيثما تتم اكتشافات (مثل اكتشافات فيورباخ) عن طبيعة افتراضاته الفلسفية المسبقة ،فان اللاهوتى النقدى يصور الأمر جزئيا وكأنه هو الذى قام بها ، وهو يصل الى هذا المظهر بأن يأخذ نتائج هذه الاكتشافات ثم - ودون أن يكون قادرا على تطويرها -

---

(٩) فى ذهن ماركس هنا برونو باور وأتباعه الذين كانوا يرتبطون بمجلة «Allgemeine Literatur-Zeitung» - الناشر ٠

يلقى بها فى شكل شعارات فى وجه الكتاب الذين لا يزالون أسرى الفلسفة ، بل أنه ينجح جزئيا فى أن يكتسب احساسا بتفوقه على مثل هذه الاكتشافات ، بأن يؤكد خفية ضد مثل هذا النقد - بصورة مستترة خبيثة متشككة - عناصر من الجدل الهيجلى لايزال يجدها مفتقدة فى نقد هذا الجدل (الذى لم يقدم له بعد بطريقة نقدية لاستخدامه) - دون أن يكون قد حاول الوصول بمثل هذه العناصر الى علاقتها الصحيحة أو يكون قادرا على أن يفعل ذلك ، مؤكدا - مثلا - متولة البرهان الوسيط ضد مقولة الحقيقة الايجابية المنبعثة من ذاتها الخ .. بالطريقة التى تميز جدل هيجل . لأنه بالنسبة للاهوتى النقدى يبدو من الطبيعى تماما أن الفلسفة ينبغى أن تصنع كل شئ حتى يستطيع هو أن يثرثر عن النقاء والحسم والنقد النقدى تماما ، وهو يتخيل نفسه القاهر الحقيقى للفلسفة أينما شعر بأن « لحظة » (١٠) من هيجل مفتقدة عند فيورباخ - لأنه مهما كانت درجة ممارسته للوثنية الروحية « لوعى الذات » و « الروح » فان اللاهوتى النقدى لا يتجاوز الشعور الى الوعى)) (١١) .

وعند النظرة المتفحصة لا يبدو النقد اللاهوتى فى التحليل الأخير - وان كان تقدميا حقا عند نشأة الحركة - أكثر من تتويج ونتيجة للترانسندنتالية الفلسفية القديمة والهيجلية خاصة وقد حولت الى كاريكاتير لاهوتى . وسأوضح فى فرصة أخرى(١٢) هذا المثال الشيق للانتقام التاريخى ، لعدالة التاريخ الذى يعهد الآن للاهوت - وكان القرحة الدائمة

(١٠) « اللحظة » تعبير فنى من تعبيرات الفلسفة الهيجلية يعنى عنصرا حيويا من عناصر الفكر ، وتستخدم الكلمة لتأكيد أن الفكر عملية وبالتالى أن العناصر فى مذهب فكرى هى ايضا مراحل فى حركة - الناشر .

(١١) يشير « الشعور (Emphindung) لدى هيجل الى شكل منخفض من الحياة الذهنية لا يزال فيها الذات والموضوع مختلطين معا . اما «الوعى» (Bewusstsein) - وهو الاسم الذى أطلقه هيجل على القسم الرئيسى الاول من « فينومينولوجيا الروح » فيشير الى تلك الاشكال من النشاط الذهنى حيث تسعى الذات للمرة الاولى لفهم موضوع ما . ويشير « وعى الذات » و « الروح » الى مراحل تالية أعلى فى تطور « المعرفة المطلقة » أو «المطلق» - الناشر .

(١٢) خلال فترة قصيرة نفذ ماركس هذا الوعد فى كتابه « العائلة المقدسة او نقد النقد النقدى » الذى كتبه بالاشتراك مع انجلز . انظر ماركس وانجلز « العائلة المقدسة او نقد النقد النقدى » - موسكو ١٩٥٦ - الناشر .

للفلسفة – بدور جديد هو أن يصور فى ذاته التحلل السلبى للفلسفة – أى عملية تفسخها ٠

((وسيبين عرضى نفسه الى أى حد ـ من الناحية الأخرى ـ لا تزال اكتشـافات فيورباخ عن طبيعة الفلسفة تتطلب ـ لاثباتها على الأقل ـ تسوية نقدية للحسابات مع الجـــــدل الفلسفى)) ٠

●

المخطوط الأول



تتحــدد **الاجور** من خلال الصراع العدائى بين الرأسمالى والعــامل ٠٠٠ والنصر بالضرورة حليف الرأسمالى ٠ فالرأسمالى يستطيع أن يعيش بغير العامل أطول مما يستطيع العامل أن يعيش بغير الرأسمالى ٠ والاتحــاد بين الرأسماليين شيء مألوف وفعال ، أما الاتحاد بين العمال فمحظور ونتائجه أليمة لهم (١) ٠ وفضلا عن ذلك فان مالك الأرض والرأسمالى يستطيعان أن يزيدا دخولهما بثمار الصناعة ٠ أما العامل فليس لديه ريع أرض أو فائدة رأسمال يضيفها الى دخله الصناعى ٠ ومن هنا تأتى حدة المنافسة بين العمال ٠٠ وهكذا فان الانفصال بين رأس المــال وملكية الأرض والعمــل انفصال حتمى وأساسى وضار بالنسبة للعمال وحدهم ـ فرأس المــال وملكية الأرض ليسا فى حاجة الى أن يظلا محددين فى هذا التجريد كما هو شأن عمل العمــال ٠

(١) قارن ما يقوله ماركس هنا عن تحديد الاجور والاتحاد بين العمال الخ ٠٠ بكتاب « ثروة الامم » بقلم آدم سميث (طبعة ايفريمان ليبرارى ـ المجلد الاول ص ٥٨ ـ ٦٠) ٠ وفى الاقسام الثلاثة الاولى من هذا المخطوط يستمد ماركس ـ كما أوضح هو نفسه فيما بعد ـ كلماته من الاقتصاد السياسى انكلاسيكى ومن آدم سميث بشكل خاص ٠ وهذا صحيح حتى حين لا يشير ماركس بوضوح ـ كما هو الوضع هنا ـ الى أنه يقتبس أو يستعير ٠ وكان نص « ثروة الامم » الذى استخدمه ماركس هو ترجمة جارنيية الى الفرنسية فى عام ١٨٠٢ ـ الناشر

وهكذا فان الانفصال بين رأس المـال وريع الأرض والعمل محتوم بالنسبة للعـــامل .

ومعدل الأجر الأدنى والضرورى هو فحسب ذلك المعدل الذى يوفر العيش للعامل فترة عمله وما يلزمه لكى يعول عائلة ولكى لا يندثر جنس العمال . والاجر العادى - فى نظر سميث - هو ادنى أجر يوفر الحاجات الانسانية المشتركة (أى حياة السائمة) (٢) .

والطلب على الناس يحكم بالضرورة انتاج الناس كما يحكم أى سلعة أخرى. فاذا زاد العرض كثيرا عن الطلب انحدر قسم من العمال الى التسول أو التضور جوعا . وهكذا فان وجود العامل يصبح فى نفس ظرف وجود كل سلعة أخرى . لقد أصبح العامل سلعة .. ويكون من حسن حظه أن يجـد مشتريا . ويعتمد الطلب الذى تتوقف عليه حياة العامل على هوى الأغنياء والرأسماليين . واذا تجاوزت كمية العرض الطلب فان أحد مكونات الثمن - الفائدة أو ريع الأرض أو الأجور - يحصل على أقل من معدله (٣) ، ومن هنا يسحب جزء من هذه العناصر من هذا الاستخدام . وبذلك ينجذب سعر السوق نحو السعر الطبيعى كمركز جذب . ولكن (أ) حيثما تكون هناك درجة كبيرة من تقسيم العمل يكون من الأصعب على العامل أن يوجه عمله الى مسارات أخرى (ب) ونتيجة لعلاقة التبعية مع الرأسمالى فانـه أول من يعانى .

وهكذا ففى عملية انجذاب سعر السوق نحو الثمن الطبيعى فان العامل هو الذى يخسر أكثر من الجميع وبالضرورة . وقدرة الرأسمالى على توجيه رأسماله الى طريق آخر هى بالتحديد التى تفرض الحرمان على العامل الذى ينحصر فى فرع عمل خاص ، أو تجبره على الخضوع لأى طلب لهـــــذا الرأسمالى .

ان الذبذبات العارضة والمفاجئة فى سعر السوق تصيب الريع أقل مما تصيب ذلك الجزء من الثمن الذى يتحول الى ربح وأجور ، لكنها تصيب الربح أقل مما تصيب الأجور . وفى أغلب الحالات فمقابل كل أجر يرتفع يظل أجر آخر **ثابتا وينخفض** أجر ثالث .

---

(٢) آدم سميث « ثروة الامم » طبعة ايفريمان المجلد الاول ص ٦٠ - ٦١ - الناشر

(٣) نفس المصدر ص ٧١ - ٧٢ و ص ٥٠ - ٥١ - الناشر .

والعامل لا يكسب بالضرورة حين يكسب الرأسمالى ، لكنه يخسر بالضرورة حين يخسر هذا الأخير • وهكذا لا يكسب العامل اذا أبقى الرأسمالى سعر السوق فوق الثمن الطبيعى بفضل سر صناعى أو تجارى أو بحكم الاحتكار أو وضع ملكيته الملائم •

وعلاوة على هذا : **فان اثمان العمل أكثر ثباتا من أثمان المؤن** ، وكثيرا ما تتناسب معها تناسبا عكسيا • ففى سنوات ارتفاع الأسعار تنخفض الأجور بحكم انخفاض الطلب ، ولكنها ترتفع بحكم ارتفاع اثمان المؤن ـ وهكذا تتوازن • وعلى أى حال يبقى جزء من العمال دون خبز • وفى سنى انخفاض الاسعار ترتفع الأجور بحكم ارتفاع الطلب ، ولكنها تنخفض بحكم انخفاض أثمان المؤن ـ وهكذا تتوازن(٤) •

وهناك جانب آخر فى غير صالح العامل : **فالاختلافات بين أثمان عمل مختلف أنواع العمال أوسع من الاختلافات بين أرباح مختلف الفروع التى يوظف فيها رأس المال** • ففى العمل يبدو كل التنوع الطبيعى والروحى والاجتماعى لنشاط الفرد ، ويلقى جزاء متنوعا ، **فى حين** يكشف رأس المال الميت دائما عن نفس الوجه ، وهو لا يبالى بالنشاط الفردى **الواقعى** •

وينبغى أن نلاحظ عموما أنه فى تلك الحالات التى يعانى فيها العامل والرأسمالى على السواء فان العامل يعانى فى وجوده ذاته ، أما الرأسمالى فيعانى فى ربح ثروته الميتة •

وليس على العامل أن يصارع فحسب من أجل وسائل معيشته المادية : بل ان عليه أن يصارع لكى يحصل على عمل ، أى على الامكانية ، الوسيلة لاداء نشاطه • ولنأخذ الظروف الأساسية الثلاثة التى يمكن ان يجد فيها المجتمع نفسه ، وندرس وضع العامل فيها (٥) :

١ ـ اذا تدهورت ثروة المجتمع فان العامل هو الذى يعانى أكثر من الجميع : لأنه رغم أن الطبقة العاملة لا يمكن أن تكسب قدر ما يستطيع

---

(٤) آدم سميث « ثروة الامم » ـ المجلد الاول ص ٧٧ ـ الناشر •

(٥) أنظر « ثروة الامم » ـ المجلد الاول ص ٢٣٠ وانظر كذلك ص ٦١ ـ ٦٥ حيث يوضح سميث هذه الظروف المكنة الثلاثة للمجتمع بالاشارة الى الظروف المعاصرة فى البنغال والصين وأمريكا الشمالية (وقد نشر كتاب « ثروة الامم » للمرة الاولى فى عام ١٧٧٦) ـ الناشر •

الملاك فى حالة ازدهار المجتمع **فلا احد يعانى بقسوة من تدهوره قدر الطبقة العاملة** (٦) ٠

٢ ـ ولنأخذ الآن مجتمعا تتزايد فيه الثروة ٠ ان هذا الظرف هو الظرف الوحيد المواتى للعامل ٠ فهنا تعمل المنافسة بين الرأسماليين ، ويتجاوز الطلب على العمال العرض ، ولكن :

فى المقام الأول تؤدى زيادة الأجور الى **العمل الزائد** بين العمال ٠ فكلما زاد ما يريدون أن يحصلوا عليه أصبح عليهم بدرجة أكبر أن يضحوا بوقتهم، وأن يقوموا بعمل عبودى فى خدمة شهوة المال ويخسرون كل حريتهم تماما ، وبذلك يقصرون أعمارهم ٠ وهذا التقصير فى طول العمر ظرف موات للطبقة العاملة ككل ، اذ نتيجة له يصبح ورود عمل جديد دائما أمرا ضروريا٠ ان على هذه الطبقة أن تضحى دائما بجزء منها حتى لا يلحق بها الدمار كلية٠

وفضلا عن هذا : متى يجد المجتمع نفسه فى حالة من الثروة المتزايدة ؟ حين تنمو رؤوس الأموال والدخول فى بلد ما ٠ ولكن هذا غير ممكن الا :

(أ) نتيجة لتراكم كثير من العمل ، لأن رأس المال عمل متراكم ، ونتيجة بالتالى لحقيقة أن منتجات العامل تؤخذ بصورة متزايدة من يده ، وأن عمله الخاص يواجهه بدرجة متزايدة كملكية لشخص آخر ، وأن وسائل وجوده ونشاطه تزداد تركيزا فى أيدى الرأسمالى ٠

(ب) يزيد تراكم رأس المال من تقسيم العمل ، ويزيد تقسيم العمل من عدد العمال ٠ وبالعكس فان عدد العمال يزيد تقسيم العمل ، كما أن تقسيم العمل يزيد من تراكم رؤوس الأموال ٠ وبحكم تقسيم العمل فى ناحية وتراكم رؤوس الأموال فى الناحية الأخرى تزداد تبعية العامل للعمل، ولعمل آلى أحادى الجانب للغاية ٠ وتماما كما أنه يهبط هكذا روحيا وبدنيا الى مصاف الآلة ، ويتحول من انسان الى نشاط مجرد ومعدة، فانه كذلك يزداد تبعية لكل تذبذب فى سعر السوق ، ولاستخدام رؤوس الأموال ، ولمزاج الاغنياء ٠ وبالمثل فان الزيادة فى طبقة الناس الذين يعتمدون كلية على العمل تضاعف المنافسة بينهم وبذلك تخفض ثمنهم ٠ ويصل وضع العامل هذا الى ذروته فى نظام المصنع ٠

---

(٦) انظر سميث ص ٢٣٠ ٠ وفى مخطوطات ماركس جاءت نهاية الجملة بالفرنسية ماخوذة مباشرة من ترجمة جارنييه الجزء الثانى ص ١٦٢ ـ الناشر ٠

(ج) فى مجتمع متزايد الازدهار فان شديدى الغنى وحدهم هم الـــذين يستطيعون أن يعيشوا على فائدة النقود . أما أى شخص آخر فينبغى أن يدير عملا برأسماله ، أو يغامر به فى التجارة . ونتيجة لـــذلك تصبح المنافسة بين رؤوس الأموال أكثر حدة ، ويزيد تركز رؤوس الأموال ، ويدمر الرأسماليون الكبار الصغار ، ويهبط قســـم من الرأسماليين السابقين الى صفوف الطبقة العاملة التى تعانى من جديد بسبب هذا الوارد قـدرا من الانخفاض فى الأجور ، وتهبط الى حالة أكبر من التبعية لبضعة من الرأسماليين الكبار . واذ يتناقص عدد الرأسماليين فان المنافسة بينهم لا تكاد تقوم بالنسبة للعمال ، واذ يتزايد عدد العمال فان منافستهم فيما بينهم تصبح أكثر حدة وعنيفة غير طبيعية . وبالتالى فان قسما من الطبقة العاملة يهبط الى مصاف التسول أو التضور جوعا ، بنفس الضرورة التى يهبط بها قسم من الرأسماليين المتوسطين الى صفوف الطبقة العاملة .

ومن هنا فحتى فى ظروف المجتمع الأكثر مواتاة للعمال فان النتيجـــة الحتمية بالنسبة للعمال هى العمل الزائد والموت قبل الأوان والانحدار الى مصاف الآلة ، الى مجرد عبد لرأس المـــال الذى يكدس فى وجهه بشكل خطر مزيدا من المنافسة ، والتضور والتسول بالنسبة لقسم من العمال .

ان ارتفاع الأجور يثير لدى العامل جنون الرأسمالى بالثروة ، وهو ما لا يستطيع تحقيقه الا بالتضحية بذهنه وبدنه ، وارتفاع الاجور يفترض ويستتبع تراكم رأس المـــال ، وبذلك يضع ناتج العمل فى مواجهة العامل كشىء تتزايد غربته عنه ، وبالمثل فان تقسيم العمل يجعله أكثر احـــادية وتبعية ، اذ يجلب معه المنافسة لا مع الناس فحسب ، بل مع الآلات . فما دام العامل قــد هبط الى مستوى الآلة فان من الممكن أن يواجه الآلة كمنافس . واخيرا حيث يؤدى تجمع رأس المال الى ازدياد كمية الصناعة ومن ثم عدد العمال فانه يؤدى الى أن يقوم نفس القدر من الصناعة بصنع قدر أكبر من الناتج مما يؤدى الى فائض الانتاج ، وبالتالى فاما أن ينتهى بالقاء قسم كبير من العمال خارج العمل او بتخفيض اجورهم الى اتعس حد أدنى . وتلك هى نتائج ظروف المجتمع الأكثر مواتاه للعامل ، أى ظروف الثروة النامية المتزايدة .

غير أنه فى النهاية لابد أن تبلغ حالة النمو هذه ذروتها آجلا أو عاجلا . فماذا يكون وضع العامل عندئذ ؟

« (٣) وفى بلد بلغ أقصى درجات ثروته تكون كل من الأجور وفائدة رأس المال منخفضة للغاية • فستكون المنافسة بين العمال للحصول على عمل كبيرة الى حد يهبط بالأجور الى النقطة التى تكفى معيشة العدد المعين من العمال ، واذ يكون تعداد البلاد كبيرا بالفعل ، فان هذا العدد لا يمكن زيادته » (٧)

ويكون على الزائد أن يموت •

وهكذا ففى حالة تدهور المجتمع ـ ازدياد بؤس العامل ، وفى حالة تقدمه ـ البؤس بتعقيداته ، وفى مجتمع فى حالة تطور كامل ـ البؤس الساكن •

ولما كان مجتمع يعانى الجزء الاكبر منه لا يمكن ـ فى نظر آدم سميث ـ أن يكون مجتمعا سعيدا (٨) •• وكانت أكثر حالات المجتمع ثراء تؤدى الى معاناة الأغلبية هذه ـ ولما كان **النظام الاقتصادى** (٩) (والمجتمع القائم على المصلحة الخاصة بشكل عام) يؤديان الى **حالة الثراء هذه فانه يترتب على ذلك أن هدف النظام الاقتصادى هو شقاء المجتمع** •

وفيما يتعلق بالعلاقة بين العامل والرأسمالى ينبغى ان نضيف أن الرأسمالى يحصل على أكثر من تعويض عن رفع الأجور عن طريق تخفيض كمية وقت العمل ، وأن زيادة الأجور وزيادة الفائدة على رأس المال تعملان بالنسبة لأثمان السلع كأنهما الربح البسيط والربح المركب على التوالى •

ولنضع أنفسنا الآن كلية عند وجهة نظر عالم الاقتصاد السياسى ونتابعه فى مقارنة المطالب النظرية والعملية للعمال •

---

(٧) أنظر آدم سميث « ثروة الامم » المجلد الاول (جارنييه ـ المجلد الاول ص ١٩٣) ورغم أن ماركس يضع هذه العبارات بين أقواس الا أنها ليست اقتباسا دقيقا عن سميث بل هى صيغة مركزة لبعض عباراته ـ الناشر •

(٨) أنظر آدم سميث « ثروة الامم » المجلد الاول ص ٧٠ ـ الناشر •

(٩) فى هذه الجملة استخدمنا عبارة « النظام الاقتصادى » لترجمة الكلمة الالمانية « Nationalokonomie » التى استخدمها ماركس فى هذه المخطوطات بمعنى « الاقتصاد السياسى » • غير انه يبدو ان ماركس هنا وفى بعض الاماكن يستخدم هذه الكلمة لا بمعنى الاقتصاد السياسى ككيان نظرى وانما بمعنى النظام الاقتصادى ، النظام الصناعى الرأسمالى المتطور ، الذى صوره ودافع عنه رجال الاقتصاد السياسى الكلاسيكى ـ الناشر •

انه يخبرنا أنه فى الأصل ومن الناحية النظرية فان **كل ناتج** العمل(١٠) ينتمى للعامل . لكنه فى نفس الوقت يخبرنا أن ما يحصل عليه العامل فى الحقيقة الواقعية هو الجزء الأصغر الذى لا يمكن الاستغناء عنه تماما من الناتج – أى ما هو ضرورى فحسب لوجوده – لا كانسان وانما كعامل – وما يكفى التكاثر .... لا تكاثر الانسانية بل تكاثر طبقة عبيد من العمال .

ويخبرنا رجل الاقتصاد السياسى أن كل شىء يُشترى بالعمل ، وأن رأس المال ليس أكثر من عمل متراكم ، لكنه فى نفس الوقت يخبرنا أن العامل أبعد من أن يستطيع شراء كل شىء ، بل أنه يجب أن يبيع نفسه وشخصيته الانسانية .

وفى حين يصل ريع مالك الأرض الكسول عادة الى ثلث ناتج الأرض ، وربح الرأسمالى الدؤوب الى حوالى ضعف الفائدة على النقود ، فان « الشىء الأكثر » الذى يحصل عليه العامل نفسه فى أفضل الأوقات من الضآلة بحيث أن اثنين من اطفاله الأربعة يتضوران ويموتان . وفى حين يقول رجل الاقتصاد السياسى ان الانسان لا يستطيع أن يزيد من قيمة منتجات الطبيعة الا عن طريق العمل ، وفى حين أن العمل هو ملكية الانسان النشطة(١١) ، فان نفس الاقتصاد السياسى يقول لنا ان مالك الأرض والرأسمالى – وهما بوصفهما مالك أرض ورأسماليا ليسا أكثر من الهين متميزين كسولين – هما فى كل مكان أرقى من العامل ، وهما اللذان يضعان له القانون .

وفى حين يقول رجال الاقتصاد السياسى ان العمل هو الثمن الوحيد الدائم للأشياء فليس ثمة شىء أكثر عرضية من ثمن العمل وأكثر تعرضا للتقلبات .

وفى حين يزيد تقسيم العمل القوة الانتاجية للعمل ، ويزيد ثروة المجتمع ورفاهيته ، فانه يفقر العامل ويهبط به الى مستوى الالة . وفى حين يجلب العمل تراكم رؤوس الاموال ومعه ازدياد ازدهار المجتمع فانه يجعل العامل أكثر تبعية للرأسمالى ، ويقوده الى منافسة تكتسب حدة جديدة ، ويلقى به فى عجلة فائض الانتاج المندفعة بما يليها من كساد يوازنها .

وفى حين أن مصلحة العامل – لدى رجال الاقتصاد السياسى – لا تقف أبدا معارضة لمصلحة المجتمع ، فان المجتمع يقف دائما وبالضرورة فى معارضة مصلحة العامل .

---

(١٠) انظر آدم سميث « ثروة الامم » المجلد الاول ص ٥٧

(١١) الكلمة الالمانية المستخدمة هنا هى « Eigentum » وهى تعنى كلمة « property » بالانجليزية بمعنى الحيازة لا بمعنى « الخاصية » التى تعنى بالالمانية « Eigensehaft » – الناشر

ووفقا لرجال الاقتصاد السياسي لا تتعارض مصلحة العامل أبدا مع مصلحة المجتمع : (١) لأن الزيادة فى الأجور تعوض - وزيادة - عن طريق تخفيض كمية وقت العمل الى جانب النتائج الأخرى التى عرضناها فيما سبق و (٢) لأنه بالنسبة للمجتمع فان مجموع الناتج الاجمالى هو الناتج الصافى ، وليس لعبارة « الناتج الصافى » أية دلالة الا بالنسبة للشخص المفرد .

غير أن كون العمل ذاته - وليس فى الظروف الراهنة فحسب وانما بشكل عام بقدر ما تكون غايته هى مجرد زيادة الثروة - أقول ان كون العمل نفسه ضارا ومؤذيا أمر ينتج من تدليل رجل الاقتصاد السياسى دون أن يدرى .

* * *

ومن الناحية النظرية فان ريع الأرض وفائدة رأس المال **اقتطاعات** من الأجور ، أما فى الحقيقة الواقعة فان الأجور اقتطاعات تسمح الأرض ورأس المال بأن تذهب للعامل ، وتنازل يقدمه ناتج العمل للعمال ، أى للعمل .

وحين يكون المجتمع فى حالة تدهور فان العامل يعانى بحدة بالغة ، وترجع الحدة البالغة لعبئه الى وضعه كعامل ، لكن العبء ذاته يرجع الى وضع المجتمع .

ولكن حين يكون المجتمع فى حالة تقدم فان دمار العامل وفقره هما نتاج عمله ، ونتاج الثروة التى ينتجها هو . ومن هنا فان البؤس ينشأ عن جوهر العمل المعاصر ذاته .

أما المجتمع فى أقصى حالات الثراء ، وهو مثل أعلى لكنه يمكن تحقيقه الى هذا الحد أو ذاك وهو على الأقل هدف الاقتصاد السياسى وهدف المجتمع المدنى ، فهو يعنى للعمال **البؤس الساكن** .

وغنى عن البيان أن الاقتصاد السياسى لا ينظر الى **البروليتارى** - أى الرجل الذى يعيش فحسب - لعدم امتلاكه لرأسمال أو ريع - بواسطة العمل ، والعمل المجرد الأحادى الجانب ، الا **كعامل** . ومن هنا يستطيع الاقتصاد السياسى أن يطرح القضية القائلة ان البروليتارى - مثله مثل أى حصان - ينبغى أن يحصل على ما يمكنه من العمل . وهو لا يلقى له اعتبارا حين لا يعمل ، أى ككائن انسانى ، وانما يترك هذه الاعتبارات للقانون الجنائى والاطباء والدين وجداول الاحصاءات والسياسة وشماس الاصلاحية .
ولنرتفع الآن عن مستوى الاقتصاد السياسى ونحاول أن نجيب على سؤالين على أساس العرض السابق الذى نكاد أن نكون قد قدمناه بعبارات رجال الاقتصاد السياسى ذاتها :

١ - ماذا يعنى هذا الهبوط بالجانب الأكبر من البشرية الى العمل المجرد بالنسبة لتطور البشرية ؟

٢ ـ ما الأخطاء التى يرتكبها الاصلاحيون بالقطعة الذين يريدون اما أن **يزيدو** الأجور وبهذه الطريقة يحسنون وضع الطبقة العاملة أو يعتبروا **المساواة** فى الأجور (كما يفعل برودون) هدف الثورة الاجتماعية ؟

وفى الاقتصاد السياسى لا يحدث **العمل** الا فى شكل نشاط **للحصول على أجر** .

* * *

« ونستطيع أن نؤكد ان تلك المهن التى تفترض مقدما مواهب خاصة أو تدريبا أطول قد أصبحت فى مجموعها أكثر عائدا ، فى حين أن الجزء المتناسب للنشاط الميكانيكى الرتيب الذى يمكن تدريب أى شخص عليه بسهولة وسرعة قد هبط مع ازدياد المنافسة وكان مقيضا له بالحتم أن يهبط . **وهذا** النوع من العمل بالتحديد هو حتى الآن ـ فى ظل الوضع الحالى لتنظيم العمل ـ أكثره شيوعا . وهكذا فاذا كان عامل من الفئة الأولى يحصل الآن على سبعة أضعاف ما كان يحصل عليه ـ مثلا ـ من خمسين عاما ، فى حين أن دخل العامل من الفئة الثانية ظل دون تغيير فان دخلهما بالطبع يكون قد ارتفع فى **المتوسط** أكثر أربع مرات مما مضى ، ولكن اذا كانت الفئة الأولى لا تضم الا ألف عامل فى بلد معين فى حين تضم الفئة الثانية مليون عامل فان ٩٩٩٠٠٠ عامل لا يكونون أحسن حالا مما كانوا منذ خمسين عاما ، ويكونون **أسوأ حالا** اذا كانت أسعار ضروريات الحياة قد ارتفعت . ويحاول البعض بهذه **الحسابات** السطحية **للمتوسطات** أن يخدعوا أنفسهم بشأن أكثر طبقات السكان عددا . وفضلا عن هذا فان حجم **الأجر** ليس أكثر من عنصر واحد فى تقدير **دخل العامل** ، لأنه من الضرورى لقياس هذا الدخل أن يوضع فى الاعتبار ضمان **استمرار** العمل ـ ومن الواضح أنه ليست هناك امكانية لذلك فى فوضى المنافسة الحرة المزعومة بتقلباتها وفترات ركودها التى لا تنقطع . وأخيرا فان **ساعات العمل** المألوفة فى الماضى والحاضر لابد أن توضع فى الاعتبار . وقد ارتفعت هذه الساعات بالنسبة لعمال نسيج القطن الانجليز الذين ارتفعت

ساعات عملهم نتيجة لجنون المنظمين الى الربح الى ما بين اثنتى عشرة ساعة وست عشرة ساعة يوميا خلال الخمسة والعشرين عاما الأخيرة أو نحوها ، أى بالتحديد فى الفترة التى بدأ فيها استخدام الآلات التى توفر العمل • ومثل هذه الزيادة فى بلد واحد ، وفى فرع واحد من فروع الصناعة ، تؤكد ذاتها حتما الى هذا الحد أو ذاك فى غيرها من الأماكن ، لأن حق استغلال الاثرياء غير المحدود للفقراء مازال معترفا به فى كل مكان (فيلهيلم شولز « حركة الانتاج » ص ٦٥) »

« ولكن حتى اذا كان فى القول بأن متوسط دخل كل طبقة فى المجتمع قد زاد من الصحة قدر ما فيه من الزيف فان الفوارق النسبية فى الدخول قد تصبح رغم هذا أكبر ، ومن ثم يبرز التباين بين الثروة والفقر بحدة أكبر ، لأنه بسبب أن الانتاج الكلى يزيد ـ وبنفس مقدار زيادته ـ تتضاعف كذلك الاحتياجات والرغبات والمطالب • وهكذا يمكن أن يزيد الفقر النسبى • فى حين يقل الفقر المطلق • فالسامودى(١٢) الذى يعيش على زيت السمك والسمك الزنخ ليس فقيرا ، فللكل فى مجتمعه المنعزل نفس الاحتياجات ، ولكن فى دولة تشق طريقها الى الأمام ، وتمكنت ـ فى مجرى عقد مثلا ـ من أن تزيد انتاجها الكلى بالنسبة للسكان بمقدار الثلث فان العامل الذى يحصل فى نهاية السنوات العشر على نفس ما كان يحصل عليه فى بدايتها لم يبق على حاله وانما هو قد افتقر بمقدار الثلث » (نفس المصدر ص ٦٥ ـ ٦٦)

لكن الاقتصاد السياسى لا يعرف العامل الا كحيوان يعمل ـ أى كوحش يقتصر على أدنى الاحتياجات الجسدية •

« ولكى يطور شعب ما حرية روحية أكبر لابد أن يحطم عبوديته لاحتياجاته الجسدية ـ لابد أن يكف عن أن يكون عبدا لجسده • ومن هنا فلابد فى المقام الأول أن يكون تحت تصرفه الوقت اللازم للنشاط الروحى الابداعى وللمتعة الروحية • وتوفر التطورات فى نظام

---

(١٢) السامودیون شعب سيبيرى منغولى يعيش على القنص وصيد الاسماك ـ المترجم •

العمل هذا الوقت ، فالحق انه بالقوة المحركة الجديدة والآلات المحسنة فان عاملا واحدا فى مصانع القطن الان كثيرا ما يؤدى عملا كان يتطلب فيما سبق مائة عامل أو حتى من ٢٥٠ الى ٣٥٠ عاملا . ويمكن أن نلاحظ نتائج مماثلة فى كل فروع الانتاج لأن القوى الطبيعية الخارجية تجبر على أن تشترك بصورة متزايدة فى العمل الانسانى . واذا كان اشباع كمية من الاحتياجات المادية يتطلب فيما مضى انفاق قدر معين من الوقت والجهد البشرى ثم خفض هذا القدر فيما بعد الى النصف فان مدى النشاط والمتعة الروحيتين قد اتسع بنفس القدر دون أى خسارة فى الرفاهية المادية ... ولكن مرة أخرى فان الطريقة التى تقسم بها الغنيمة التى كسبناها من كرونوس(١٣) العجوز ذاته فى مملكته الخاصة ما زال يقررها القاء النرد على يد الصدفة الظالمة العمياء ... ففى فرنسا قدر أنه فى المرحلة الحالية من تطور الانتاج فان متوسط فترة عمل يبلغ خمس ساعات يوميا لكل شخص قادر على العمل يكفى لاشباع كل الاحتياجات المادية للمجتمع ... وبرغم الوقت الذى وفره تحسين الآلات فان أمد العمل العبودى الذى يؤديه قسم كبير من السكان فى المصانع قد ازداد » (نفس المصدر ص ٦٧ ـ ٦٨) .

« ويستند الانتقال من العمل اليدوى المركب الى تقسيم هذا العمل الأخير الى عملياته البسيطة ، غير أنه فى البداية لا يمكن أن تنقل الى الآلة الا بعض العمليات المتكررة بشكل مطرد فى حين يتحمل الناس البعض الآخر . وبحكم طبيعة الأشياء وما تؤكده التجربة فان من الواضح أن نشاطا رتيبا لا ينتهى من هذا النوع ضار بالذهن وبالجسد معا . وهكذا فان هذا **الربط** بين الآلة وبين مجرد تقسيم العمل بين عدد أكبر من الأيدى لا بد حتما أن يكشف عن كل مساوىء هذا الأخير . وتبدو هذه المضار ـ فيما تبدو فيه ـ فى ازدياد معدل وفيات عمال المصانع ... ولم يعط بعد القدر الكافى من

(١٣) كرونوس : اله الزمن فى الاساطير اليونانية ـ المترجم .

العناية ٠٠٠ لهذا الفارق الكبير بين أن يعمل الناس من خلال الآلات وبين أن يعملوا كالآلات » (المصدر نفسه ص ٦٩) ٠

« غير أنه فى حياة الناس المقبلة فان قوى الطبيعة الميتة التى تعمل فى الآلات ستكون عبيدا وخدما لنا » (نفس المصدر ص ٧٤)

« وتستخدم صناعة الغزل الانجليزية ١٩٦٨١٨ امرأة فى حين لا تستخدم سوى ١٥٨٨١٨ رجلا ٠ وفى مصانع القطن فى لانكشاير يوجد مقابل كل ١٠٠ عامل ١٠٣ عاملات ، وفى اسكتلندة يصل هذا العدد الى ٢٠٩ عاملات ٠ وفى مصانع الكتان فى ليدز يوجد مقابل كل مائة عامل ١٤٧ عاملة ، ويصل عددهن فى درودن وفى ساحل اسكتلندة الشرقى الى ٢٨٠ عاملة٠ وفى مصانع الحرير الانجليزية ٠٠٠ توجد كثير من العاملات ٠ ويسود العمال الرجال فى مصانع الصوف حيث يتطلب العمل قوة بدنية أكبر ٠ وفى عام ١٨٣٣ كان ما لا يقل عن ٣٨٩٢٧ امرأة يعملن الى جانب ١٨٥٩٣ رجلا فى مصانع القطن فى أمريكا الشمالية ٠ وهكذا فنتيجة للتغيرات فى نظام العمل أصبح نطاق أوسع من العمالة المربحة من نصيب النساء ٠٠٠ فالنساء الآن يشغلن مركزا اقتصاديا أكثر استقلالا ٠٠ ويتقارب الجنسان أكثر فى ظروفهما الاجتماعية » (نفس المصدر ص ٧١ ـ ٧٢)

« وكان يعمل فى مصانع الغزل الانجليزية التى تعمل بالبخار وبالماء عام ١٨٣٥ : ٢٠٠٥٨ طفلا بين الثامنة والثانية عشرة ، و ٣٥٨٦٧ بين الثانية عشرة والثالثة عشرة ، وأخيرا ١٠٨٢٠٨ بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة ٠٠ صحيح أن المزيد من تقدم الميكنة بأبعادها العمل الرتيب أكثر فأكثر عن الأيدى البشرية يتجه الى التصفية التدريجية لهذا الشر الاجتماعى ٠ ولكن فى وجه هذا التقدم السريع يقف الظرف الذى يمكن الرأسمالى من أن يتملك ـ بأسهل وأرخص الطرق ـ

طاقات الطبقات الدنيا حتى الأطفال لكى تستخدم وتستهلك **بدلا** من المساعدات الميكانيكية » (نفس المصدر ص ٧٠ ـ ٧١)

« نداء لورد بروجهام للعمال ـ « أصبحوا رأسماليين » ٠٠ فالشر هو أن الملايين لا يستطيعون أن يكسبوا الا قدرا ضئيلا لأنفسهم بالعمل المضنى الذى يمزق الجسد ويشلهم معنويا وفكريا ، بل أنهم يضطرون الى أن يعتبروا تعاسة التوصل **الى مثل هذا العمل** نوعا من حسن الطالع » (نفس المصدر ص ٦٠)

« وهكذا فان غير المالكين ـ لكى يستطيعوا أن يعيشوا ـ مجبرون على أن يضعوا أنفسهم بشكل مباشر أو غير مباشر **فى خدمة** الملاك ـ أى يضعون أنفسهم فى وضع التبعية لهم » (بيكوير « نظرية جديدة للاقتصاد الاجتماعى الخ ٠٠٠ » ص ٤٠٩) (١٤) ٠

« للخدم ـ الاجرة ، **وللعمال** الاجر ، وللمستخدمين المهايا أو الرواتب » (**نفس المصدر ص ٤٠٩ ـ ٤١٠)** ٠

« أن يؤجر المرء عمله » « أن يقرض عمله بفائدة » « أن يعمل لدى الغير » ٠

« أن يستأجر مواد العمل » ، « أن يقرض مواد العمل بفائدة » ، « أن يجعل الآخرين يعملون لديه » (نفس المصدر ص ٤٤١)

« ان مثل هذا النظام الاقتصادى يحكم على الناس بمهن دنيئة وضيعة مدمرة مريرة حتى لتبدو الهمجية بالمقارنة بها ظرفا رائعا » (نفس المصدر ص ٤١٧ ـ ٤١٨) « بغاء **الطبقة** غير المالكة بكل أشكاله » « (نفس المصدر ص ٤٢١ وما بعدها) « جامعو الخرق » ٠

ويعلن لودون فى كتابه « حل مشكلة السكان الخ ٠٠ » ـ باريس

---

(١٤) « نظرية جديدة للاقتصاد الاجتماعى والسياسى أو دراسة عن تنظيم المجتمعات بقلم ك ٠ بيكوير ـ باريس ١٨٤٢ ـ والاقتباسات المأخوذة عن بيكوير وبورية ولودون فى هذا القسم بالفرنسية فى مخطوط ماركس ٠

١٨٤٢ ـ (١٥) ان عدد البغايا في انجلترا يتراوح بين ستين ألفا وسبعين ألفا ٠ وأن عدد ذوات الفضيلة المشكوك فيها يبلغ نفس القدر (ص ٢٢٨) ٠

« ومتوسط حياة هذه المخلوقات التعسة في الشوارع بعد أن يبدأن مهنة الرذيلة حوالى ست أو سبع سنوات ٠ والابقاء على ستين أو سبعين ألف بغى يتطلب أن تكون في الممالك الثلاث على الأقل ما بين ثمانية آلاف أو تسعة آلاف امرأة يسلمن أنفسهن لهذه المهنة الدنيئة كل عام ، أو حوالى أربع وعشرين ضحية كل يوم ـ أى بمعدل **واحدة** كل ساعة ٠ ومن هنا فاذا كانت هذه النسبة صحيحة في سطح كوكبنا كله ، فلا بد أن يكون هناك على الدوام مليون ونصف مليون امرأة تعسة من هذا النوع » (نفس المصدر ص ٢٢٩) ٠

« وتعداد البائسين يزداد مع بؤسهم ، وعند الحد الأقصى من الحرمان تتزاحم الكائنات الانسانية بأعداد كبيرة متنازعة فيما بينها حق المعاناة ٠٠٠ ففى عام ١٨٢١ كان تعداد سكان ايرلندا ٦٨٠١٨٢٧ نسمة ارتفع في عام ١٨٣١ الى ٧٧٦٤٠١٠ نسمة ـ أى بزيادة قدرها ١٤٪ في عشر سنوات ٠ وفى لينستر ـ أغنى المقاطعات ـ لم يزد السكان الا بنسبة ٨٪ في حين وصلت نسبة الزيادة في كونوت ـ أكثر المقاطعات بؤسا ـ الى ٢١٪ (مأخوذ عن التحقيقات التى نشرت في انجلترا عن أيرلندا ـ فينا ١٨٤٠) » ؛ بوريه « عن بؤس الخ ٠ » المجلد الأول ص ٣٦ ـ ٣٧) (١٦)

« والاقتصاد السياسى ينظر الى العمل تجريديا كشىء » ، « العمل سلعة » فاذا كان الثمن مرتفعا فالطلب اذن كبير على السلعة ، واذا كان الثمن منخفضا فان العرض هو الكبير ٠ « وثمن العمل

---

(١٥) « حل مشكلة السكان والعيش مقدم الى طبيب في سلسلة من الرسائل » بقلم شارل لودون ـ باريس ١٨٤٢ ٠ وكان هذا الكتاب ترجمة الى الفرنسية ـ مختصرة قليلا لمخطوط بالانجليزية يبدو انه لم ينشر ٠ غير أن لودون نشر في عام ١٨٣٦ في ليمنجتون كتيبا قصيرا بالانجليزية بعنوان « ايضاح توازن السكان ووسائل المعيشة » الا أن الكتاب الفرنسى المشار اليه كتاب كبير يتألف من ٣٣٦ صفحة ـ الناشر ٠

(١٦) أبوجين بوريه « عن بؤس الطبقات العاملة في انجلترا وفرنسا » ـ جزءان ـ باريس ١٨٤٠ ـ الناشر ٠

كسلعة لابد أن يهبط ويهبط ، . وهذا أمر تفرضه جزئيا المنافسة بين الرأسماليين والعمال ، وجزئيا المنافسة فيما بين العمال ، « والسكان العاملون – بائعو العمل – ينتهون بالضرورة الى قبول ادنى جزء من الناتج .. فهل نظرية العمل كسلعة شيء آخر غير نظرية للعبودية المقنعة ؟ » (نفس المصدر ص ٤٣) « فلماذا اذن لا يرون فى العمل سوى قيمة تبادلية ؟ » (نفس المصدر ص ٤٤) « **ان الورش الكبيرة تفضل** أن تشترى عمل النساء والاطفال لأنه يكلفها أقل من عمل الرجال » (نفس المصدر) « فالعامل ليس بأى حال فى وضع **البائع الحر تجاه** من يستخدمه .. فالرأسمالى دائما حر فى أن يستخدم العمل ، والعامل دائما مجبر على أن يبيعه . وقيمة العمل تتحطم كلية اذا لم يبع فى كل لحظة . فالعمل لا يمكن أن يتراكم أو حتى أن يدخر على عكس السلع الحقيقية . فالعمل هو الحياة ، واذا لم يتم تبادل الحياة كل يوم مقابل الطعام فانها تعانى وسرعان ما تهلك . فالقول بأن الحياة الانسانية سلعة يعنى اذن أن على المرء أن يعترف بالعبودية » (نفس المصدر ص ٤٩ – ٥٠) « فاذا كان العمل اذن سلعة فانه سلعة لها أتعس الخصائص ، ولكن حتى حسب مبادىء الاقتصادالسياسى فانه ليس سلعة لأنه ليس **النتيجة الحرة لصفقة حرة**. والنظام الاقتصادى الحالى يهبط فى نفس الوقت بثمن العمل وأجره ، انه يحسن العامل ويحط من الانسان » (نفس المصدر ص ٥٢ – ٥٣) « لقد اصبحت الصناعة حربا ، والتجارة مقامرة » (نفس المصدر ص ٦٢) .

« وآلات صناعة القطن (فى انجلترا) وحدها تمثل ٨٤ مليون عامل يدوى » (نفس المصدر ص ١٩٣) .

« وحتى الوقت الحالى كانت الصناعة فى حالة حرب – حرب غزو » : « لقد بددت حياة الناس الذين يشكلون جيشها بنفس لا مبالاة كبار الفاتحين . لقد كان هدفها هو تملك الثروة لا سعادة الناس » (بوريه المصدر المذكور ص ٢٠) « وهذه المصالح (أى المصالح الاقتصادية) اذا ما تركت لذاتها بحرية ..

لابد بالضرورة أن تتنازع ، وليس لها من حكم سوى الحرب ، وقرارات الحرب تحكم بالهزيمة والموت على البعض لكى تعطى النصر للبعض الآخر ٠٠ ويبحث العلم عن النظام والتوازن فى هذا النزاع بين القوى المتعارضة : **فالحرب الدائمة** هى – فى نظره – الوسيلة الوحيدة لاقرار السلام ، وتسمى هذه الحرب بالمنافسة » (نفس المصدر ص ٢٣) ٠

« وتتطلب الحرب الصناعية – لكى تشن بنجاح – جيوشا كبيرة تستطيع أن تحشدها فى نقطة واحدة وأن تفتك بها فتكا ذريعا ٠ ولا يتحمل جنود هذا الجيش الجهد المفروض عليهم عن تفان أو احساس بالواجب وانما للافلات من ضرورة الجوع القاسية ٠ وهم لا يشعرون تجاه رؤسائهم بتعلق أو عرفان ، كما لا يرتبط هؤلاء الرؤساء بأتباعهم بشعور من الحب ، انهم لا يعرفونهم كرجال وانما كأدوات انتاج عليها أن تنتج أكثر ما يمكن بأقل نفقة ممكنة ٠ وليس لدى هؤلاء السكان العاملين – المتزاحمين بصورة متزايدة – حتى ضمان أن يستخدموا دائما ٠ فالصناعة التى جمعتهم معا لا تتركهم يعيشون الا طالما احتاجت لهم ، وحالما تستطيع التخلص منهم فانها تتخلى عنهم دون أدنى حرج ٠ والعمال مجبرون على أن يقدموا أشخاصهم وقواهم مقابل أى ثمن يستطيعون الحصول عليه ٠ وكلما كان العمل الذى يعطى لهم أكثر طولا وايلاما واثارة للاشمئزاز كان أجرهم أقل ٠ وهناك من لا يكادون يشترون الحق فى ألا يموتوا الا مقابل يوم عمل من ست عشرة ساعة من الجهد الذى لا يكل » (نفس المصدر ص ٦٨ – ٦٩) ٠

« اننا مقتنعون ٠٠ كالمندوبين الذين كلفوا بالتحقيق فى ظروف عمال النسيج اليدويين بأن المدن الصناعية الكبيرة كانت ستفقد سكانها من العمال فى وقت قصير لو أنها لم تكن تحصل طيلة الوقت من المناطق الريفية المجاورة على وافدين دائمين من الرجال الاصحاء ، على فيض دائم من الدماء الجديدة »
(نفس المصدر ص ٣٦٢) ٠

ربح رأس المال

١ ـ رأس المال

١ ـ ما أساس **رأس المال** ، أى الملكية الخاصة لمنتجات عمل الغير ؟

« لأنه اذا لم يكن رأس المال ذاته مجرد سرقة أو احتيال ، فانه مع هذا يتطلب معاونة التشريع لتقنين الوراثة » (ساى ـ المجلد الأول ـ ص١٣٦ ـ الهامش) (١)

كيف يصبح المرء مالكا لأرصدة منتجة ؟ كيف يصبح المرء مالكا للمنتجات التى خلقت بواسطة هذه الارصدة ؟

بفضل **القانون الوضعى** (ساى ـ المجلد الثانى ـ ص ٤)

ماذا يكتسب الانسان برأس المال حين يرث ثروة كبيرة مثلا ؟

« فالشخص الذى يكتسب أو تؤول اليه ثروة كبيرة لا يكتسب أو يرث بالضرورة أى سلطة سياسية ..

---

(١) جان بابتيست ساى « Traite d'economie politique » ـ الطبعة الثالثة من جزاين ـ باريس ١٨١٧ ـ الناشر .

> والقدرة التى يضفيها عليه هذا التملك فورا وبشكل مباشر هى **القدرة على الشراء** ، انها قدر من السيطرة على كل العمل ، أو على كل ناتج العمل ، الذى يكون حينئذ فى السوق » (آدم سميث « ثروة الأمم » ـ المجلد الأول ص ٢٦ ـ ٢٧) ٠

وهكذا فان رأس المال هو **السلطة الحاكمة** على العمل ومنتجاته ٠ ويمتلك الرأسمالى هذه السلطة لا بحكم كفاءاته الشخصية أو الانسانية ، وانما من حيث هو **مالك** لرأس المال ٠ ان قدرته هى القدرة **الشرائية** لرأسماله التى لا يستطيع شىء أن يقف فى وجهها ٠

وسنرى فيما بعد أولا كيف يمارس الرأسمالى - عن طريق رأسماله ـ سلطته الحاكمة على العمل ، بيد اننا سنرى بعد ذلك السلطة **الحاكمة لرأس المال** على الرأسمالى نفسه ٠

ما **رأس** المال ؟

> « قدر معين من **العمل المختزن** أو المدخر لاستخدامه »
> (المصدر السابق ـ المجلد الأول ص ٢٩٥)

فرأس المال **عمل مختزن**

(٢) الأرصدة أو المخزون هو أى تراكم لمنتجات الأرض أو **الصناعة** ٠ **ولا يسمى** المخزون رأسمالا الا حيثما يدر على مالكه دخلا أو ربحا (المصدر السابق ـ المجلد الأول ص ٢٣٤) ٠

٢ ـ ربح رأس المال

> ان **ربح رأس المال أو كسبه** يختلف كلية **عن اجور العمل** ٠ ويبدو هذا الاختلاف بطريقتين : فى المقام الأول ان أرباح رأس المال تحددها كلية قيمة رأس المال المستخدم ، رغم **أن** عمل التفتيش والادارة بالنسبة لرؤوس أموال مختلفة قد يكون واحدا ٠ **وفضلا** عن ذلك ففى المصانع الكبيرة قد يعهد بكل هذا العمل الى كاتب رئيسى ما ، لا يتناسب راتبه تناسبا منتظما مع

رأس المـال الذى يشرف على ادارته • ورغم أن عمـل المـالك هنا يهبط الى الصفر تقريبا ، فانه رغم ذلك يطلب أرباحا تتناسب مع رأسماله (المصدر السابق ـ المجلد الأول ـ ص ٤٣) •

مـاذا يطلب الرأسمالى هذا التناسب بين الربح وبين رأس المـال ؟

فلن تكون له **مصلحة** فى استخدام العمال ، ما لم ينتظر من بيع عملهم شيئا أكثر مما يلزم لاستبدال المخزون الذى يقدمه كأجور ، ولن تكون له **مصلحة فى** استخدام رصيد أكبر وليس رصيدا أقل ما لم يكن ربحه يتناسب مع اتساع الرصيد المستخدم • (المصدر السابق ـ ص ٤٢) •

وهكذا فان الرأسمالى يحقق ربحا أولا من الأجور وثانيا من المواد الأولية **التى قدمها** • فأى تناسب اذن بين الربح ورأس المـال ؟

واذا كان من الصعب بالفعـل أن **نحدد** المسـتوى المتوسط المعتاد للأجور فى مكان معين فى زمن معين ، **فان** من الأصعب أن نحدد ربح رأس المال • فالتغير فى ثمن السلع التى يتعامل فيها الرأسمالى ، وحسن حظ منافسيه وعملائه أو سوئه ، وألف حادث آخر تتعرض له سلعه سواء فى نقلها أو تخزينها ـ كلها تحدث تغيرا كل يوم ـ بل يكاد يكون كل ساعة ـ فى الربح (المصدر السابق ص ٧٨ ـ ٧٩) • ولكن رغم أنه من المستحيل أن نحدد بدقة ما أرباح رأس المـال فاننا **نستطيع أن** نكون فكرة عنها من **الفائدة على النقود** ، فحيثما يمكن **تحقيق** الكثير **من استخدام** النقود ، **يعطى الكثيـر للحصول على الحق** فى استخدامها ، وحيثما **لا تحقق الا القليل** ، لا **يعطى** الا القليل (المصدر السـابق ص ٧٩) • والنسبة التى ينبغى أن تقوم بين معـدل الفائدة العادى فى **السوق** وبين **معدل الربح الصـافى** تتغير مع ارتفاع الربح وهبوطه • فضعف **الفائدة هو** ما يعترف به التجار فى بريطانيا العظمى **باعتبـاره**

« Un profit honnête, moderé, raisonnable — » (٢)
وهى عبارة لا تعنى أكثر من الربح الشائع المعتاد .
(المصدر السابق ص ٨٧) .

فما أدنى معدل للربح ، وما **أعلى** معدل ؟

ان **أدنى معدل** للربح العادى لرؤوس الأموال ينبغى دائما أن يكون **شيئا أكثر** مما هو ضرورى لتعويض الخسائر العارضة التى يتعرض لها كل استخدام لراس المال . وهذا الفائض هو وحده الربح الخالص أو الصافى . وينطبق نفس الشىء على أدنى معدل للفائدة (المصدر السابق ص ٦٨) .

وأقصى معدل يمكن أن ترتفع اليه الأرباح العادية هو ذلك الذى **يستولى** ـ من ثمن الجانب الأكبر من السلع ـ على **كل ريع الأرض** ، ويهبط بأجور العمل الذى تحويه السلعة الموردة الى **أدنى معدل** ، الى مجرد احتياجات معيشة العامل أثناء عمله . فلا بد أن يغذى العامل بطريقة أو أخرى طيلة فترة الاحتياج اليه للعمل ، ويمكن أن يختفى ريع الأرض كلية ، وعلى سبيل المثال : رجال شركة الهند الشرقية فى البنغال (المصدر السابق ص ٨٦ ـ ٨٧) .

والى جانب كل مزايا المنافسة المحدودة التى يمكن للرأسمالى أن **يستغلها** فى هذه الحالة فانه يستطيع أن يبقى سعر السوق أعلى من الثمن الطبيعى بوسائل لائقة تماما .

من ناحية باخفاء **الأسرار التجارية** اذا كان السوق على مسافة بعيدة عن أولئك الذين يوردون اليها ، أى باخفاء التغير فى السعر وارتفاعه عن المستوى الطبيعى . ولهذا الاخفاء نتيجة هى أن الرأسماليين الآخرين لا يتبعونه فى استثمار رأسمالهم فى هذا الفرع من الصناعة أو التجارة .

---

(٢) « ربحا شريفا معتدلا معقولا » ـ المترجم ـ وهى بالانجليزية عند سميث ـ الناشر .

وكذلك أيضا باخفاء **أسرار الصناعة** الذى يمكن الرأسمالى من تقليل تكاليف الانتاج، وتقديم سلعته بنفس أسعار منافسيه أو بأسعار أدنى مع الحصول على ربح أكبر (أليس الخداع باخفاء الأسرار عملا غير أخلاقى ؟ صفقات البورصة) • **وفضلا عن ذلك** حيثما يكون الانتاج قاصرا على منطقة معينة (كما فى حالة نبيذ نادر) وحيث لا يمكن اشباع **الطلب الفعال** أبدا • وأخيرا عن طريق الاحتكارات التى يمارسها أفراد أو شركات • فالسعر الاحتكارى هو أعلى سعر ممكن (المصدر السابق ص ٥٣ــ ٥٤) •

أسباب عارضة أخرى يمكن أن تزيد ربح رأس المال: ان اكتساب أقاليم جديدة أو فروع تجارية جديدة كثيرا ما يزيد ربح رؤوس الأموال حتى فى بلد غنى ، لأنه يسحب بعض رؤوس الأموال من فروع التجارة القديمة ، ويقلل المنافسة ، ويؤدى الى تزويد السوق بسلع أقل ، وعندئذ ترتفع أسعارها : ويستطيع أولئك الذين يتعاملون فى هذه السلع أن يقترضوا بسعر فائدة أعلى (المصدر السابق ص ٨٣) •

وكلما زاد تشغيل سلعة ما ــ أى زاد تحولها الى سلعة مصنوعة ــ زاد ذلك الجزء من الثمن الذى يتحول الى أجور وربح بالنسبة للجزء الذى يتحول الى ريع • ومع تقدم تصنيع سلعة ما ، لا يزيد فحسب عدد الأرباح ، بل ان كل ربح تال يزيد عن سابقه ، لأن رأس المال الذى يستمد منه هذا الربح لا بد دائما أن يكون أكبر • فرأس المال الذى يستخدم عمال النسيج مثلا لا بد دائما أن يكون أكبر من ذلك الذى يستخدم عمال الغزل، لأنه لا يحل فحسب محل هذا الرأسمال مع أرباحه بل يدفع الى جانب ذلك أجور عمال النسيج ، ولا بد أن تتناسب الأرباح دائما مع رأس المال • (المصدر السابق ص ٤٥) •

وهكذا فان التقدم الذى يحققه العمل الانسانى فى تحويل منتجات الطبيعة الى منتجات مصنوعة للطبيعة لا تزيد أجور العمل ، وانما تزيد من

ناحية عدد رؤوس الأموال التى تدر ربحا ، ومن ناحية أخرى حجم كل رأسمال تال بالمقارنة برأس المـال السابق عليه ·

وسنتحدث فيما بعد عن الميزة التى يحققها الرأسمالى من تقسيم العمل ·

انه يجنى ربحا مزدوجا – أولا عن طريق تقسيم العمل ، وثانيا – بشكل عام – عن طريق التقدم الذى يحققه العمل الانسانى فى الناتج الطبيعى · وكلما زاد النصيب الانسانى فى سلعة ما زاد ربح رأس المـال الميت ·

ففى ذات المجتمع يكون المعدل المتوسط لأرباح رأس المال أقرب الى نفس المستوى من أجور مختلف أنواع العمل (المصدر السابق ص ١٠٠) · وفى مختلف استخدامات رأس المـال يختلف معدل الربح مع تأكد أو عدم تأكد العائدات · والربح العادى لرأس المـال وان كان يرتفع مع المخاطرة لا يبدو أنه يرتفع دائما فى تناسب معها · (المصدر السابق ص ٩٩ – ١٠٠) ·

وغنى عن البيان أن الأرباح ترتفع كذلك اذا أصبحت وسائل التداول أقل نفقة أو أيسر فى الحصول عليها (العملات الورقية مثلا) ·

٣ – سيطرة رأس المـال على العمل ودوافع الرأسمالى

الدافع الوحيد الذى يدفع صاحب أى رأس مال لاستخدامه اما فى الزراعة أو الصناعات أو فى فـرع خاص من تجارة الجملة أو القطاعى هو اعتبار ربحه الخاص · ولا تدخل فى اعتباره أبدا كميات العمل الانتاجى الذى قد يدفعه الى الحركة ، والقيم المختلفة التى قد يضيفها الناتج السنوى لأرض بلاده وعملها ، وفقا لما اذا كان يستخدم بطريقة أو أخرى من هذه الطرق (المصـدر السابق ص ٣٣٥) ·

وأفيد استخدام لرأس المـال بالنسبة للرأسمالى هـو الذى يدر له – عند تساوى المخاطر – أكبر ربح · وليس هذا الاستخدام دائما هو أفيـد اسـتخدام للمجتمع : فأفيد استخدام هو ذلك الذى يستخرج فائدة من قوى الطبيعة الانتاجية (ساى المجلد الثانى – ص ١٣٠ – ١٣١) ·

وخطط ومشاريع مستخدمى رأس المال تحدد وتوجه أهم عمليات العمل ، **والربح** هو الهدف الذى تسعى اليه كل هذ الخطط والمشاريع • لكن معدل الربح لا يرتفع ـ كالريع والأجور ـ مع ازدهار المجتمع ، ولا يهبط مع انحداره • بالعكس انه بشكل طبيعى منخفض فى البلاد الغنية ومرتفع فى البلاد الفقيرة ، وهو أعلى ما يكون فى البلاد التى تجرى بسرعة نحو الدمار • ومن هنا فان مصلحة هذه الطبقة لا ترتبط بمصلحة المجتمع بنفس العلاقة التى ترتبط بها الطبقتان الأخريان ••• فالمصلحة الخاصة للذين يتعاملون فى أى فرع خاص من فروع التجارة أو الصناعات تختلف دائما فى بعض النواحى عن مصلحة الجمهور ، بل أحيانا ما تتعارض معها بشدة • فتوسع السوق وتضييق منافسة البائعين دائما فى مصلحة المتعامل • ان هذه طبقة من الناس لا تتفق مصلحتها بالدقة أبدا مع مصلحة المجتمع ، طبقة من الناس لها بشكل عام مصلحة فى خداع الجمهور وقهره (سميث ـ المجلد الأول – ص ٢٣١ ـ ٢٣٢) •

٤ ـ تراكم رؤوس الأموال والمنافسة بين الرأسماليين

ان **زيادة رؤوس الأموال** ـ التى ترفع الأجور ـ تميل الى تخفيض ربح رأس المال بسبب **المنافسة** بين الرأسماليين (المصدر السابق ص ٧٨) •

« فاذا كان رأس المال اللازم لتجارة البقالة فى مدينة معينة مثلا مقسما بين بدالين مختلفين ، فان منافستهما ستنتجه الى أن تجعل كلا منهما يبيع أرخص مما لو كان رأس المال فى يد واحد فقط ، واذا كان مقسما بين عشرين فان منافستهم ستكون أكبر ، وفرصة اتحادهم معا لرفع السعر ستكون أقل بنفس الدرجة » • (المصدر السابق ص ٣٢٢) •

ولما كنا نعرف بالفعل أن الأسعار الاحتكارية هى أعلى ما يمكن ، ولما كانت مصلحة الرأسماليين حتى من وجهة النظر التى يتقاسمها عموما رجال الاقتصاد السياسى ، تقف فى تضاد وعداء مع المجتمع ، ولما كانت زيادة الربح تؤثر كفائدة مركبة على ثمن السلعة (المصدر السابق ص ٨٧ ـ ٨٨) ، فانه ينتج عن ذلك أن الدفاع الوحيد ضد الرأسماليين هو المنافسة ، وهى تؤثر ـ وفقا لشواهد الاقتصاد السياسى ـ تأثيرا مفيدا عن طريق رفع الأجور وتخفيض أثمان السلع لصالح الجمهور المستهلك ٠

لكن المنافسة ليست ممكنة الا اذا تضاعفت رؤوس الأموال وغدت فى أيد كثيرة ٠ وتكوين كثير من رؤوس الأموال ليس ممكنا الا نتيجة لتراكم متعدد الجوانب لأن رأس المال لا يوجد الا بالتراكم ٠ والتراكم متعدد الجوانب يتحول بالضرورة الى تراكم أحادى الجانب ٠ والمنافسة بين رؤوس الأموال تزيد تراكم رؤوس الأموال ٠

والتراكم ـ حيث تسود الملكية الخاصة ـ هو تركيز رأس المال فى أيدى قلة، انه عموما نتيجة حتمية اذا تركت رؤوس الأموال تسير فى مسارها الطبيعى ، وخلال المنافسة بالتحديد يمهد الطريق لهذا الاتجاه الطبيعى لرأس المال ٠

ولقد قيل لنا ان ربح رأس المال يتناسب مع حجم رأس المال ٠ ومن هنا فان رأس المال الكبير يتراكم بسرعة أكبر من رأس المال الصغير بالنسبة لحجمه ، حتى لو طرحنا جانبا فى الوقت الراهن المنافسة المتعمدة ٠

وبالتالى فان تراكم رأس المال الكبير ينطلق بسرعة أكبر من رأس المال الصغير ـ بغض النظر عن المنافسة ٠ ولكن فلنتابع هذه العملية الى أبعد من ذلك ٠

مع ازدياد رؤوس الأموال تنخفض أرباحها بسبب المنافسة ، ومن هنا فان أول من يعانى من ذلك هو الرأسمالى الصغير ٠

وتزايد رؤوس الأموال وزيادة عددها يفترضان مسبقا ظرفا من تقدم ثروة البلاد ٠

> « وفى بلد حقق اكتمال ثرواته ٠٠٠ واذ يكون المعدل العادى للربح الصافى صغيرا للغاية فان معدل الفائدة العادى فى السوق الذى يستطيع هـذا الربح تحمله سيكون منخفضا الى حد يجعل من المستحيل أن يعيش على فائدة نقوده سوى أغنى الناس ٠ وسيجبر كل ذوى

الثروات الصغيرة أو المتوسطة على أن يشرفوا بأنفسهم على استخدام أموالهم » (المصدر السابق ص ٨٦) .

وهذا هو الوضع العزيز للغاية على قلب الاقتصاد السياسى .

« ومن هنا فان النسبة بين رأس المال والدخل تحدد على ما يبدو فى كل مكان النسبة بين الصناعة والخمول ، فحيثما يسود رأس المال تسود الصناعة، وحيثما يسود الدخل يسود الخمول » (المصدر السابق ص ٣٠١) .

فماذا عن استخدام رأس المال فى هذا الظرف من المنافسة المتزايدة ؟

« مع تزايد رأس المال ينمو بالتدريج مقدار رأس المال الذى يمكن أن يقرض بفائدة أكثر فأكثر ، ومع تزايد مقدار رأس المال الذى يمكن أن يقرض بفائدة... تتناقص الفائدة ...(١) لأن « سعر السوق بالنسبة للأشياء يتناقص بشكل عام مع زيادة كميتها.. » و(٢) لأنه مع زيادة رؤوس الأموال فى أى بلد « يصبح من الصعب أكثر فأكثر بالتدريج أن نجد داخل البلاد أسلوبا مريحا لاستخدام أى رأسمال جديد . وبالتالى تثور منافسة بين مختلف رؤوس الأموال ، ويحاول صاحب أحد رؤوس الأموال أن يستحوذ على ذلك الاستخدام الذى يحتله آخر . لكنه فى أغلب الحالات لا يستطيع أن يأمل فى ازاحة هذا الآخر عن هذا الاستخدام بوسيلة أخرى غير التعامل بشرط أكثر معقولية . فلا يجب عليه فحسب أن يبيع ما يتعامل فيه بثمن أرخص الى حد ما بل يجب عليه كذلك أحيانا – لكى يستطيع أن يحصل عليه لبيعه – أن يشترى بثمن أعلى. ان الطلب على العمل الانتاجى نتيجة زيادة الأرصدة المخصصة لصيانته – يتزايد يوما بعد يوم . ويجد العمال عملا بسهولة ، لكن ملاك رأس المال يجدون من الصعب عليهم أن يحصلوا على عمال يستخدمونهم وتؤدى منافستهم الى زيادة أجور العمل ، وتهبط بأرباح رأس المال » (المصدر السابق ص ٣١٦) .

وهكذا فان أمام الرأسمالى الصغير الخيار : (١) بين أن يستهلك رأسماله لأنه لم يعد يستطيع أن يعيش على الفائدة ــ وبذلك يكف عن أن يكون رأسماليا أو : (٢) أن يقيم بنفسه عملا ، ويبيع سلعته بثمن أرخص ، ويشترى بثمن أعلى من الرأسماليين الأغنى ، ويدفع أجورا أكبر ــ وبذلك يدمر نفسه لأن سعر السوق يكون بالفعل منخفضا جدا نتيجة لما افترضناه من منافسة حادة • غير أنه اذا كان الرأسمالى الكبير يريد أن يزيح الرأسمالى الأصغر ، فان لديه فى مواجهته كل المزايا التى للرأسمالى فى مواجهة العامل • فالحجم الأكبر لرأسماله يعوضه عن الأرباح الأقل ، بل انه يستطيع أن يتحمل خسائر مؤقتة حتى يدمر الرأسمالى الصغير ، ويجد نفسه متحررا من هذه المنافسة • وبهذه الطريقة يراكم أرباح الرأسمالى الصغير •

وفضلا عن ذلك : فان الرأسمالى الكبير يشترى دائما بسعر أرخص من الرأسمالى الصغير لأنه يشترى كميات أكبر • ومن هنا فانه يستطيع ان يتحمل البيع بسعر أرخص •

ولكن اذا كان الهبوط فى سعر الفائدة يحول الرأسماليين المتوسطين من أصحاب ريع الى رجال أعمال ، فان الزيادة فى رؤوس الأموال العاملة وما ينتج عن ذلك من انخفاض فى الربح يؤدى بالعكس الى هبوط فى سعر الفائدة •

« فحين •• تتناقص •• الأرباح التى يمكن الحصول عليها من استخدام رأس المال •• فان الثمن الذى يمكن أن يدفع لاستخدامه •• لابد بالضرورة أن يتناقص معها » (المصدر السابق ص ٣١٦) •

« واذا تزايدت الثروات والتحسين والسكان هبطت الفائدة » وبالتالى ربح رؤوس الأموال « وبعد أن تناقصت هذه فان رأس المال قد لا يستمر فى الزيادة فحسب بل يزيد بسرعة أكبر كثيرا من ذى قبل •• فرأسمال كبير ــ وان يكن بأرباح صغيرة ــ يزيد عموما بسرعة أكبر من رأس مال صغير بأرباح كبيرة • وكما يقول المثل فان المال يصنع المال » (المصدر السابق ص ٨٣)

غير أنه اذا كانت تواجه هذا الرأسمال الكبير رؤوس أموال صغيرة بأرباح صغيرة ــ كما هو الحال فى ظرف المنافسة الحادة الذى افترضناه ــ

فانه يستحقها تماما · والنتيجة الضرورية لهذه المنافسة هى التدهور العام للسلع والغش والتقليد والتسمم الشامل الذى يبدو واضحا فى المدن الكبيرة ·

وفضلا عن ذلك فان ثمة ظرفا هاما فى المنافسة بين رؤوس الاموال الكبيرة والصغيرة هو العلاقة بين **رأس المال الثابت ورأس المال المتداول** (٣)

« **ورأس المال المتداول** هو رأس المال الذى يستخدم فى توفير المؤن فى الصناعة أو التجارة · ورأس المال الذى يستخدم بهذه الطريقة لا يعود بعائد أو ربح على مستخدمة طالما بقى فى حيازته أو استمر فى نفس الشكل · فهو باستمرار يغادره فى شكل معين لكى يعود اليه فى شكل آخر ، وعن طريق مثل هذا التداول وحده ، أو مثل هذه المبادلات والتحولات المتعاقبة ، يستطيع أن يدر أى ربح ، **ورأس المال الثابت** يتألف من رأس المال الذى يستثمر فى تحسين الأرض ، وفى شراء الآلات المفيدة ، ومعدات التجارة وما شابه ذلك » (المصدر السابق ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ـ وقد اختصر ماركس هذه الفقرة عند اقتباسه لها) ·

« وكل توفير فى نفقات صيانة رأس المال الثابت هو تحسين فى الدخل الصافى للمجتمع · ومجموع رأسمال صاحب أى عمل ينقسم بالضرورة بين رأسماله الثابت ورأسماله المتداول · واذا بقى كل رأسماله كما هو فكلما كان أحد القسمين صغيرا كان الآخر كبيرا بالضرورة · ورأس المال المتداول هو الذى يوفر المواد وأجور العمل ويحرك الصناعة · ومن هنا فكل توفير فى نفقة صيانة رأس المال الثابت لا يقلل قوة العمل الانتاجية لابد أن يزيد الأرصدة التى تحرك الصناعة » (المصدر السابق ص ٢٥٧) ·

---

(٣) يستخدم ماركس هنا التعبير الفرنسى « Capital fixe » و « Capital circulant » ـ الناشر ·

وواضح منذ البداية أن العلاقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول في صالح الرأسمالى الكبير أكثر مما هى بالنسبة للرأسمالى الصغير • فرأس المال الثابت الذى يحتاجه مالك بنك كبير جداً زيادة عما يحتاجه مالك بنك صغير جدا لا يؤبه له • فرأسمالهما الثابت لا يزيد عن المكتب ومعدات مالك الأرض الأكبر لا تزيد بما يتناسب مع حجم ضيعته وبالمثل فان الثقة التى يتمتع بها الرأسمالى الكبير بالمقارنة بالرأسمالى الصغير تعنى بالنسبة له توفيرا أكبر فى رأس المال الثابت – أى فى كمية النقود السائلة التى ينبغى أن تكون دائما فى يده • وأخيرا فان من الواضح أنه حيثما وصل العمل الصناعى الى مستوى مرتفع ، وحيثما أصبح بالتالى كل العمل اليدوى تقريبا عملا مصنعيا ، فان كل رأسمال الرأسمالى الصغير لا يكفى لكى يزوده حتى برأس المال الثابت اللازم له (٤) •

وتراكم رؤوس الأموال الكبيرة يصحبه تركيز وتبسيط مماثلان لرأس المال الثابت بالنسبة للرأسماليين الأصغر • فالرأسمالى الكبير يقيم لنفسه نوعا من التنظيم لأدوات العمل •

« وبالمثل ففى مجال الصناعة فان كل مصنع ومعمل هو تجميع أكبر شمولا لثروة مادية أكبر مع القدرات الفكرية ومهارات الفنية المتنوعة يخدم غرضا انتاجيا مشتركا •• وحيثما يحافظ التشريع على ملكية الأرض فى وحدات كبيرة فان فائض السكان المتزايدين يتدفق الى المهن ، ومن هنا ففى ميدان الصناعة أساسا – كما حدث فى بريطانيا العظمى – يتجمع البروليتاريون فى أعداد كبيرة • أما حيثما يسمح القانون بالتقسيم المستمر للأرض فان عدد صغار الملاك المثقلين بالديون يزيد كما فى فرنسا ، واستمرار عملية التمزيق يلقيهم فى طبقة المحتاجين والساخطين • وحين يصل هذا التمزيق وهذه المديونية الى درجة أعلى فان ملكية الأرض الكبيرة تبتلع من جديد الملكية الصغيرة ، تماما كما تدمر الصناعة الكبيرة الصناعة الصغيرة • واذ تشكل من جديد ضياع كبيرة فان أعدادا كبيرة من العمال الذين لا يمتلكون شيئا وغير اللازمين لزراعة

(٤) اضاف ماركس هنا الملحوظة التالية بالفرنسية « وكما هو معروف فان الزراعة الكبيرة لا توفر العمل عادة الا لعدد صغير من الايدى » – الناشر •

الأرض يدفعون من جديد الى الصناعة » (شولز « Bewegung der Produktion » « حركة الانتاج — المترجم » — ص ٥٨ — ٥٩)

« والسلع من نوع معين يتغير طابعها نتيجةللتغيرات فى أسلوب الانتاج ، وبشكل خاص نتيجة لاستخدام الآلات . فعن طريق استبعاد القوة البشرية وحده أصبح من الممكن أن تغزل من رطل من القطن قيمته ثلاثة شلنات وثمانية بنسات ٣٥٠ (شلة) خيط يبلغ طولها ١٦٧ ميلا انجليزيا (٣٦ ميلا ألمانيا) وتبلغ قيمتها التجارية ٢٥ جنيها » (المصدر السابق ص ٦٢)

« وفى المتوسط انخفضت أثمان المنسوجات القطنية فى انجلترا خلال الخمسة والأربعين عاما الماضية بنسبة $\frac{11}{12}$ ، ووفقا لتقديرات مارشال فان نفس الكمية من البضائع المصنوعة التى كان يدفع مقابلها ١٦ شلنا فى عام ١٨١٤ ، تباع الآن بشلن وعشرة بنسات . ويزيد رخص المنتجات الصناعية من توسع كل من الاستهلاك الداخلى والسوق الخارجى ،ونتيجة لذلك فان عدد عمال القطن فى بريطانيا العظمى لم ينخفض بعد ادخال الآلات بل انه — أكثر من ذلك — زاد من أربعين ألفا الى مليون ونصف مليون . أما عن دخول المنظمين الصناعيين (*) والعمال : فان المنافسة المتزايدة بين ملاك المصانع أدت بالضرورة الى انخفاض أرباحهم بالنسبة لكمية المنتجات التى يعرضونها . ففى السنوات من ١٨٢٠ الى ١٨٣٣ هبط الربح الاجمالى للصناعة فى مانشستر بالنسبة لقطعة نسيج من القطن من أربعة شلنات و ١/٣ ١١ بنس الى شلن وتسعة بنسات . ولكن تعويضا لهذه الخسارة زاد حجم الصناعة بنفس المقدار . ونتيجة ذلك هى ... أن فروعا منفصلة من الصناعة تمارس فائض انتاج الى حد ما ، وأن افلاسات عديدة تحدث ويترتب

(*) Industrial entrepreneurs

عليها تأرجح الثروة وتذبذبها دون استقرار داخل طبقة الرأسماليين وأصحاب العمل وبذلك تقذف الى صفوف البروليتاريا بعض أولئك الذين دمروا اقتصاديا وأنه كثيرا ما يصبح الاغلاق أو تخفيض العمالة فجأة أمرا ضروريا ، وهو ما تشعر طبقة العمال بالأجر دائما بآثاره شعورا مريرا » (المصدر السابق ص ٦٣)

« ان تأجير المرء لعمله هو بداية استعباده · وتأجيره لمواد العمل هو اقرار حريته ·· والعمل هو الانسان ، لكن مواد العمل - من الناحية الأخرى - لا تحوى شيئا انسانيا » (بيكور « النظرية الاجتماعية الخ » ص ٤١١ - ٤١٢) ·

« وعنصر **المادة** الذى لا يستطيع اطلاقا أن يخلق ثروة دون العنصر الآخر - العمل - يكتسب فضيلة سحرية هى أن يكون خصبا بالنسبة لهم (٥) وكأنهم بفعلهم هم قد وضعوا فيه هذا العنصر الذى لا غنى عنه » (المصدر السابق) ·

« واذا افترضنا أن العمل اليومى لعامل ما يجلب له فى المتوسط أربعمائة فرنك سنويا ، وأن هذا المبلغ يكفى كل بالغ لكى يعيش لونا من الحياة الخشنة ، فان أى مالك يحصل على ٢٠٠٠ فرنك كفائدة أو ريع من مزرعة أو منزل الخ ·· يجبر بشكل غير مباشر خمسة رجال على أن يعملوا له ، ودخل يبلغ مائة ألف فرنك يمثل عمل مائتين وخمسين رجلا ، ودخل يبلغ مليون فرنك يمثل عمل ألفين وخمسمائة رجل (واذن فدخل يبلغ ثلثمائة مليون (لويس فيليب) يمثل عمل سبعمائة وخمسين ألف عامل » (المرجع السابق ص ٤١٢ - ٤١٣) ·

« ان القانون الانسانى قد اعطى الملاك حق الاستخدام

(٥) بالنسبة لمن يملكون هذه المادة ، هذا الموضوع للعمل - الناشر ·

واساءة الاستخدام — أى الحق فى أن يفعلوا ما يشاءون بمواد العمل ·· والقانون لا يلزمهم بأى حال بأن يوفروا عملا لمن لا يملكون عندما يريدون وفى كل الأوقات ، أو أن يدفعوا لهم دائما أجرا كافيا الخ » · (المرجع السابق ص ٤١٣) « حرية مطلقة بشأن طبيعة الانتاج وكميته ونوعيته وملاءمته ، وبشأن استخدام الثروة والتصرف فيها ، والسيطرة الكاملة على مواد كل العمل · وكل فرد حر فى أن يبادل ما يملكه على هواه ، دون اعتبار لشىء آخر غير مصلحته كفرد» (المرجع اسابق ص ٤١٣) ·

« وليست المنافسة الا التعبير عن حرية التبادل ، وهى بذاتها النتيجة المباشرة والمنطقية لحق الفرد فى استخدام واساءة استخدام كل أدوات الانتاج · وحق الاستخدام واساءة الاستخدام ، وحرية التبادل ، والمنافسة التحكمية — هذه اللحظات الاقتصادية التى تشكل وحدة واحدة ، تؤدى الى النتائج التالية : كل امرىء ينتج مايريد وكما يريد وحين يريد وحيث يريد ، ينتج جيدا أو سيئا ، ينتج أكثر من اللازم أو أقل مما يكفى ، ينتج قبل الأوان أو بعد الأوان ، بسعر مرتفع للغاية أو منخفض للغاية ، ولا أحد يعرف ما اذا كا سيبيع ، وكيف سيبيع ، ومتى سيبيع ، وأين سيبيع ، ولمن سيبيع ، ونفس الأمر بالنسبة لمشترياته · والمنتج يجهل احتياجاته وموارده ، يجهل الطلب والعرض · انه يبيع حين يريد ، حين يستطيع ، وحيث يريد ، ولمن يريد ، وبالسعر الذى يريد · وهو يشترى بنفس الطريقة · وهو فى هذا كله دائما لعبة المصادفة ، وعبد قانون الأقوى ، الأقل تعجلا ، والأكثر غنى ·· وفى حين تكون هناك ندرة فى مكان ما ، نجد الاغراق والتبديد فى مكان آخر ، وفى حين يبيع منتج الكثير أو بسعر مرتفع للغاية وبربح هائل فان آخر لا يبيع شيئا أو يبيع بخسارة ·· ان العرض لا يعرف الطلب ، والطلب لا يعرف العرض · فأنت تنتج — استنادا الى ذوق أو طراز يسود بين الجمهور المستهلك · ولكن ما أن تستعد

لتقديم سلعتك ، حتى تكون النزوة قد انقضت وتحولت الى نوع آخر من المنتجات ٠٠ والنتائج الحتمية هى : وقوع الافلاسات بصورة دائمة وشاملة ، اساءة التقدير، الخراب المفاجىء والثروات غير المتوقعة ، الأزمـــات التجارية ، البطالة ، حالات الاغراق أو العجز الدورية، عدم استقرار الأجور والأرباح وتناقصها ، الخسارة أو التبديد الهائل للثروة والزمن والجهد فى حلبـة المنافسة العنيفة » (المصدر السابق ص ٤١٤ ـ ٤١٦)

ريكاردو فى كتابه (ريع الأرض) : ليست الأمم سوى ورش انتاج ، والانسان آلة للاستهلاك والانتاج ، والحياة الانسانية نوع من رأس المال ، والقـــوانين الاقتصادية تحكم العالم بشكل أعمى ٠ والناس عند ريكاردو ليسوا شيئا ، أما الناتج فهو كل شيء ٠ وفى الفصل السادس والعشرين من الترجمة الفرنســـية يقول « فبالنسبة لفرد لديه رأس مال يبلغ عشرين ألف جنيه وتبلغ أرباحه ألفى جنيه سنويا لا يهمه ما اذا كان رأسماله سيستخدم مائة رجل أم ألفا ٠٠ أليست المصلحة الحقيقية للأمة على هذا النحو ؟ فطالما ظل دخلها الصافى ـ ريعها وأرباحها - كما هو فلا يهم ما اذا كانت الأمة تتألف من عشرة ملايين أو اثنى عشر مليونا من السكان » ٠ ويقول سيسموندى (المجلد الثانى ص ٣٣١) ٠ « والواقع انه لم يعد هناك ما نرغب فيه الا أن يدير الملك ـ الذى يعيش وحده تماما فى الجزيرة ـ باستمرار ذراع آلة تحرك أناسا آليين لكى يقوموا بكل العمل فى انجلترا » (٦)

« والسيد الذى يشترى عمل العامل بسعر منخفض بحيث لا يكاد يكفى أشد احتياجات العامل ضرورة ليس

---

(٦) هذه الفقرة كلها (بما فيها الاقتباسات المأخوذة عن كتاب ريكاردو « مبادىء الاقتصاد السياسى والضرائب » وعن كتاب سيسموندى « مبادىء جديدة للاقتصاد السياسى » مقتبسة عن كتاب أ ٠ بوريه « عن بؤس الطبقات العاملة فى انجلترا وفرنسا » ـ المجلد الاول ـ باريس ـ ١٨٤٠ ـ ص ٦ ـ ٧ ـ الناشر ٠

مسئولا عن عدم كفاية الأجر ولا عن مدة العمل مفرطة الطول ، فهو نفسه يخضع للقانون الذى يفرضه .. فالبؤس لا يسببه البشر بقدر ما تسببه قوة الأشياء » (بوريه ـ مصدر سابق ص ٨٢)

« وسكان أنحاء كثيرة من بريطانيا ليس لديهم رأسمال كاف لتحسين أرضهم وزراعتها . وصوف المقاطعات الجنوبية فى اسكتلنده ينقل الجزء الأكبر منه عبر طرق سيئة للغاية ليصنع فى يوركشاير لعدم توفر رأس المال اللازم لتصنيعه فى مكانه . وهناك كثير من المدن الصناعية الصغيرة فى بريطانيا ليس لدى سكانها رأسمال كاف لنقل ناتج صناعتهم لتلك الأسواق البعيدة التى تجد فيها طلبا واستهلاكا ، واذا كان بينهم تجار فهم ليسوا أكثر من وكلاء لتجار أكثر غنى يقيمون فى المدن التجارية الأكبر » (سميث ـ المصدر السابق ـ المجلد الأول ص ٣٢٦ - ٣٢٧)

« والناتج السنوى للأرض والعمل فى أى أمة لايمكن أن تزيد قيمته بوسيلة أخرى غير **زيادة عدد عمالها الانتاجيين** أو زيادة **القدرات الانتاجية لهؤلاء العمال** المستخدمين من قبل .. وفى أى الحالين يلزم دائما تقريبا رأسمال اضافى » (المصدر السابق ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧) .

« ولما كان **تراكم** رأس المال لابد ـ بحكم طبيعة الاشياء ـ أن يكون سابقا لتقسيم العمل ، فان العمل لا يمكن أن يقسم أكثر فأكثر الا بقدر ما يكون رأس المال قد تراكم من قبل أكثر فأكثر . وكمية المواد التى يستطيع نفس العدد من الناس تشغيلها يزيد بنسبة كبيرة مع ازدياد تقسيم العمل ، ولما كانت عمليات كل عامل تهبط بالتدريج الى درجة أكبر من البساطة فان أنواعا من الآلات الجديدة تخترع لتسهيل هذه العمليات واختصارها . وهكذا فمع تقدم تقسيم العمل لابد ـ من أجل توفير عمل دائم لنفس العدد من العمال ـ أن تكون قد تراكمت من قبل كمية مساوية

من المؤن ورصيد أكبر من الأدوات والمواد مما كان ضروريا فى وضع أكثر بدائية . لكن عدد العمال فى كل فرع من فروع العمل يزيد عموما مع تقسيم العمل فى هذا الفرع ، أو بالأحرى ان الزيادة فى عددهم هى التى تمكنهم من أن يرتبوا أنفسهم ويقسموها بهذه الطريقة » (المصدر السابق ص ٢٤١ - ٢٤٢)

« وكما أن سبق تراكم رأس المال ضرورى لاجراء هذا التحسن الكبير فى القدرات الانتاجية للعمل فان ذلك التراكم يؤدى بشكل طبيعى الى هذا التحسن . فالشخص الذى يستخدم رأسماله فى صيانة العمل يريد بالضرورة أن يستخدمه بطريقة تنتج أكبر كمية ممكنة من العمل . ومن هنا فانه يسعى فى نفس الوقت الى أن يقيم بين عماله أكمل توزيع للعمالة والى أن يزودهم بأفضل الآلات التى يستطيع أن يبتدعها أو يطيق شراءها . وتتناسب قدراته فى هذين الجانبين عموما مع مقدار رأسماله ، أو عدد العمال الذين يستطيع رأسماله استخدامهم . ومن هنا فان مقدار الصناعة لا يزيد فحسب فى كل بلد مع **ازدياد رأس المال** الذى يستخدمه ، بل انه نتيجة لهذه الزيادة فان نفس المقدار من الصناعة ينتج قدرا أكبر من العمل » (المصدر السابق ص ٢٤٢) ومن هنا يأتى **فائض الانتاج** .

« تجميعات أكثر شمولا للقوى الانتاجية .. فى الصناعة والتجارة بتوحيد قوى طبيعية وبشرية أكثر تعددا وتنوعا فى المنشآت الكبيرة . وهنا وهناك اتحادات أوثق بين فروع الانتاج الرئيسية . وهكذا سيحاول كبار الصناعيين أن يتملكوا كذلك ضياعا كبيرة لكى يستقلوا عن الآخرين على الأقل بالنسبة لجزء من المواد الأولية اللازمة لصناعاتهم ، أو يتوجهوا الى التجارة فى ارتباط مع منشآتهم الصناعية لا من أجل بيع مصنوعاتهم فحسب ، بل كذلك لشراء أنواع أخرى من المنتجات وبيعها لعمالهم . وفى انجلترا حيث يستخدم مالك مصنع واحد أحيانا ما بين عشرة آلاف واثنى عشر ألف عامل .. فليس أمرا غير شائع أن

نجد مثل هذه التجميعات لمختلف فروع الانتاج التى يسيطر عليها ذهن **واحد** ، مثل هذه الدول الصغيرة أو المقاطعات داخل الدولة . وهكذا فان ملاك المناجم فى منطقة **برمنجهام** قد استولوا اخيرا على **كل** عملية انتاج الحديد التى كانت من قبل موزعة بين مختلف المنظمين والملاك . انظر « Der Bergmannische Distrukt bei Birmingham » فى « Deutsche Vierteljahrsschrift » العدد ٣ – ١٨٣٨ » (٧) وأخيرا ففى المنشآت المساهمة الكبرى التى أصبحت كثيرة العدد نرى تجميعات بعيدة المدى بين الموارد المالية لكثير من المساهمين وبين المعرفة والمهارات العلمية والفنيـــة لآخرين يعهد اليهم بتنفيذ العمل . وهـــكذا يتمكن الرأسماليون من استخدام مدخراتهم بطرق أكثر تنوعا ، بل من استخدامها فى نفس الوقت فى الزراعـــة والصناعة والتجارة ، ونتيجة لذلك تصبح مصلحتهم أكثر شمولا ، وتقل وتختفى التناقضات بين المصالح الزراعية والصناعية والتجارية . لكن هذه الامكانية المتزايدة لاستخدام رأس المال بصورة مربحة بأكثر الطرق تنوعا لا يمكن الا أن تضاعف التناقض العدائى بين الطبقات المالكة والطبقات غير المالكة » (شولتز – مصدر سابق ص ٤٠ ــ ٤١)

الأرباح الهائلة التى يحققها ملاك المساكن من البؤس . فايجار المساكن يتناسب تناسبا عكسيا مع البؤس الصناعى [كلما انخفض مستوى المعيشة ارتفع ايجار المسكن]

ونفس الشيء بالنسبة للفائدة التى تجنى من رذائل البروليتاريين الذين أصابهم الدمار (البغاء ، السكر ، القرض بالرهن) . فتـــراكم رؤوس الأموال يزيد والمنافسة بينها تقل حين يتحد رأس المال وملكية الأرض فى نفس اليد ، وكذلك حين يتمكن رأس المال بحكم حجمه من الجمع بين مختلف فروع الانتاج .

---

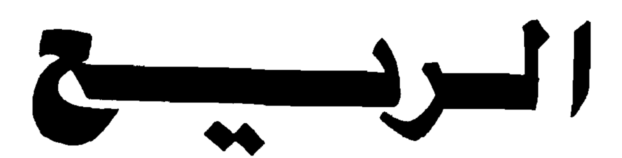
(٧) « منطقة مناجم برمنجهام » فى « المجلة الفصلية الالمانية » العدد ٣ ـ عام ١٨٣٨ ـ المترجم .

اللامبالاة بالنـــاس · أوراق يانصيبٍ ســميث العشرون (٨)

الدخل الصافى والاجمالى عند ساى

●

(٨) يشير ماركس هنا الى الفقرة التالية « ففى يانصيب نزيه تماما فان أولئك الذين يحصلون على الجوائز ينبغى ان يكسبوا كل ما يخسره من يسحبون الاوراق الخاسرة · وفى مهنة يفشل فيها عشرون وينجح واحد فان هذا الواحد ينبغى ان يكسب كل ما كان سيكسبه هؤلاء العشرون غير الناجحين » (سميث ـ مصدر سابق ـ المجلد الاول الجزء الاول ص ٩٤) ـ الناشر ·



يرجع أصل **حق مالك الأرض** الى السرقة (ساى ـ المجلد الأول ـ ص ١٣٦ – الهامش) • **فملاك الأرض** ـ كغيرهم من الناس ـ يحبون أن يحصـــدوا حيث لم يبذروا ، ويطلبون ريعا حتى عن الناتج الطبيعى للأرض (سميث ـ المجلد الأول ـ ص ٤٤)

« وقد يظن البعض أن ريع الأرض ليس فى كثير من الأحيان أكثر من ربح معتدل أو فائدة عن الأموال التى استخدمها مالك الأرض فى تحسينها • **ولا شك أن** هذا قد يكون هو الوضع فى **بعض الحالات •• لكن المالك** يطلب :

١ ـ ريعا حتى عن الأرض غير المحسنة ، وتعد الفائدة أو الربح المفترضين عن نفقات التحسين عموما اضافة الى هذا الريع الأصلى •

٢ – كما أن هذه التحسينات لا تتم دائما بأموال مالك الأرض ، بل تتم أحيانا بأموال المستأجر • غير

أنه عند تجديد الايجار فان مالك الأرض عادة ما يطلب نفس الزيادة فى الريع وكأنه هو الذى قام بها . وهو أحيانا يطلب ريعا عما لا يقبل تحسينا بشريا » (نفس المصدر ص ١٣١)

ويعطى سميث كمثال على هذه الحالة الأخيرة عشب البحـــر (Kelp) ، وهو نبات بحرى يعطى حين يحرق ملحا قلويا يستخدم فى صناعة الزجاج والصابون الخ .. وينمو هـذا العشب فى انحـاء كثيـــرة من بريطانيا وبخاصة فى اسكوتلندا ، وانمـا على تلك الصخور التى تقع فى حدود مد البحر والتى يغطيها البحر مرتين فى اليوم ، ومن هنا فان ناتجها لم يزد أبدا بفعل الصناعة البشرية . غير أن مالك الأرض الذى يحد ضيعته شاطىء من هذا النوع ينتج عشب البحر يطلب ريعا موازيا لريع حقول قمحه . والبحر المجاور لجزر شيتلاند وفير أكثر من المألوف بالأسماك التى تمثل جانبا كبيرا من معيشة سكانها . ولـــكن الاستفادة من ناتج الماء تتطلب مســـكنا فى الأرض المجاورة . ولا يتناسب ريع مالك الأرض مـــع ما يستطيع المزارع الحصول عليه من الأرض ، بل مع ما يستطيع الحصول عليه من الأرض والماء معـــا » . (نفس المصدر ص ١٣١)

« ويمكن أن يعتبر هذا الريع نتاج تلك **القـــوى الطبيعية** التى يعير مالك الأرض استخدامها للمزارع . وهو يزيد أو يقل تبعا للمدى المفترض لهذه القوى ، أو بعبارة أخرى تبعا للخصوبة الطبيعية أو المحسنة للأرض . انه عمل الطبيعة الذى يبقى بعد استقطاع أو تعويض كل ما يمكن اعتباره من عمل الانسان » (نفس المصدر ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥)

« وهكذا فان **ريع الأرض** ـ الذى يعتبر ثمنا مدفوعا لاستخدام الأرض ـ هو بالطبع **ثمن احتكارى** . وهو لا يتناسب بحال مع ما يمكن أن يكون مالك الأرض قد أنفقه على تحسين الأرض ، أو ما يتحمل ان يأخذه

دون خسارة ، وانما مع ما يطيق المزارع ان يدفعه »
(نفس المصدر ص ١٣١)

ومن بين الطبقات الأصلية الثلاث فان ملاك الأرض هم الذين « لا يكلفهم دخلهم عملا أو اهتماما ، وانما يأتيهم وكأنما من تلقاء نفسه ، وبغض النظر عن أية خطة أو مشروع من جانبهم » (نفس المصدر ص ٢٣٠)

لقد عرفنا أن مقدار الريع يتوقف على درجة **خصوبة** الأرض · وثمة عامل آخر فى تحديده هو **الموقع** ·

« ولا يختلف ريع الأرض باختلاف **خصوبتها** أيا كان ناتجها فقط بل يختلف كذلك باختلاف موقعها أيا كانت خصوبتها » (نفس المصدر ص ١٣٣)

« وناتج الأرض والمناجم والمصايد حين تتساوى خصوبتها الطبيعية يتناسب مع المدى والاستخدام السليم لرؤوس الأموال فيها · وحين تتساوى رؤوس الأموال وتتكافأ فى حسن استخدامها فانه يتناسب مع خصوبتها الطبيعية) (نفس المصدر ص ٢٤٩)

وعبارات سميث هذه هامة ، لأنه مع تساوى نفقات الانتاج وحجم رأس المال فانها تنتهى بريع الأرض الى زيادة أو انخفاض خصوبة الأرض · وبذلك تبين بوضوح انحراف مفاهيم الاقتصاد السياسى التى تحول خصوبة الأرض الى صفة لمالك الأرض ·

ولكن لننظر الآن الى ريع الأرض كما يتكون فى الحياة الواقعية ·

يتحدد ريع الأرض نتيجة **للصراع بين المستأجر ومالك الأرض** · ونجد التناقض العدائى بين المصالح ، الصراع ، الحرب ، معترفا به فى الاقتصاد السياسى كله كأساس للتنظيم الاجتماعى ·

ولنر الآن ما العلاقات بين مالك الأرض والمستأجر ·

« يسعى مالك الأرض عند اعداد شروط الايجار ألا يترك له أكثر من ذلك الجانب من الناتج الذى يكفيه ليحصل على المال الذى يوفر به البذور ويدفع أجر العمل ويشترى الماشية وأدوات الفلاحة الأخرى ويصونها الى جانب الأرباح العادية التى تدرها المزارع المجاورة. ومن الواضح أن هذا هو أصغر نصيب يمكن للمستأجر أن يقنع به دون أن يخسر . ونادرا ما يريد مالك الأرض أن يترك له أكثر منه . وأى جزء من الناتج ، أو بعبارة أخرى أى جزء من ثمن الناتج يزيد عن هذا النصيب فانه يسعى بوضوح لأن يبقيه لنفسه كريع للأرض . وهو بوضوح أكبر ما يمكن للمستأجر أن يدفعه فى الظروف الراهنة للأرض .. غير أن هذا الجزء يمكن مع ذلك أن يظل يعتبر الريع الطبيعى للارض ، أو الريع الذى يقصد بشكل طبيعى أن تؤجر غالبية الأرض مقابله » (نفس المصدر ص ١٣٠ ـ ١٣١)

ويقول ساى « ويمارس ملاك الأرض نوعا من الاحتكار ضد المستأجرين . فالطلب على سلعهتم ـ الموقع والأرض ـ يمكن أن يتسع الى مالا نهاية ، وليست هناك سوى كمية معينة محدودة من سلعتهم .. فالمساومة التى تجرى بين مالك الأرض والمستأجر هى دائما فى صالح الأول لأكبر درجة ممكنة .. وفضلا عن الميزة التى يحصل عليها من طبيعة الحالة ، فانه يستمد ميزة أخرى من مركزه ، ومن ثروته الأكبر ، والثقة والوضع الأكبر اللذين يتمتع بهما . لكن الميزة الأولى وحدها تكفى لتمكنه هو ، وهو وحده ، من الاستفادة من الظروف المواتية للأرض . فشق قناة أو طريق ، وزيادة السكان ، وازدهار المنطقة ، دائما ما يؤدى الى زيادة فى الريع .. والحق أن المستأجر نفسه قد يحسن الأرض على نفقته ، لكنه لا يجنى ربحا من رأسماله هذا الا طيلة مدة الايجار ، ومع انتهاء الايجار يبقى الربح مع مالك الأرض . ومن هنا فان الأخير هو الذى يحصل على الفائدة منذ ذلك الحين دون أن يكون قد قام بالانفاق اذ ستحدث الآن زيادة مناسبة فى الريع » (ساى ـ المجلد الثانى ـ ص ١٤٢ ـ ١٤٣)

« والريع باعتباره الثمن الذى يدفع مقابل استخدام الأرض هو بالطبع أعلى ما يستطيع المستأجر أن يدفع فى الظروف الفعلية للارض » سميث ـ المجلد الأول ـ ص ١٣٠)

« وريع أى مزرعة على سطح الأرض يصل الى ما يفترض أنه ثلث الناتج الاجمالى ، وهو عموما ريع مؤكد مستقل عن التغيرات الطارئة فى المحصـــول » (نفس المصدر ص ١٥٣) وهذا الريع « نادرا ما يقل عن ربع الناتج كله » نفس المصدر ص ٢٢٥) ·

وريع الأرض لا يمكن أن يدفع عن كل السلع · فعلى سبيل المثال لا يدفع ريع عن الاحجار فى بعض المناطق ·

« فلا يمكن عادة ان تجلب الى السوق الا تلك الأجزاء من الناتج التى يكفى ثمنها العادى لتغطية الأموال التى لابد أن تستخدم فى جلبها اليه مع أرباحها العادية · واذا كان الثمن العادى أكبر من ذلك ـ فان الجزء الزائد سيذهب بشكل طبيعى الى ريع الأرض · واذا لم يكن أكبر فرغم أن السلعة يمكن أن تجلب الى السوق فانها لا تستطيع ان تقدم ريعا للمالك · أما هل سيكون الثمن أكثر أو لا يكون فهذا أمر يتوقف على الطلب » (نفس المصدر ص ١٣٢)

ومن هنا فاننا نلاحظ أن الريع يدخل فى تركيب **ثمن السلع بطريقة مختلفة** عن الأجور والأرباح· **فالأجور أو الأرباح المرتفعة أو المنخفضة أسباب للأثمان** المرتفعة أو المنخفضة ، أما الريع المرتفع أو المنخفض **فنتيجة لها** » ·

والغـذاء ينتمى الى **المنتجـات** التـى تدر دائما **ريعـا عقـاريا** ·

« فاذ يتكاثر الناس بشكل طبيعى ـ شأنهم شأن سائر الحيوانات ـ بما يتناسب مع وسائل معيشتهم فان الأغذية تكون دائما ـ بدرجة أو اخرى ـ موضعا

للطلب ، وهى تستطيع دائما أن تشترى أو تطلب كمية أكبر أو أقل من العمل ، وهناك دائما من هـــو على استعداد لأن يفعل شيئا لكى يحصل عليها • والحق أن كمية العمل التى تستطيع أن تشتريها ليست دائمـــا مساوية لما تستطيع أن تعولها اذا ما أديرت بأكثر الطرق اقتصادا نظرا للأجور العالية التى تعطى أحيانا للعمل • لكنها تستطيع دائما ان تشترى كمية العمـــــل التى تستطيع أن تعولها وفقا للمعدل الذى يعيش به هذا النوع من العمل عادة فى الجيرة • لكن الأرض ـ فى أى وضع ممكن تقريبا ـ تنتج كمية من الطعام أكثر مما يكفى للابقاء على كل العمل اللازم لجلبه الى الســـوق بأكثر الطرق التى يعيش بها هذا العمل سخاء • كما أن الفائض دائما أكبر مما يكفى لاستبدال رأس المال الذى استخدم العمل مع ارباحه • وهكذا يبقى دائما شيء كريع لمالك الأرض » (نفس المصدر ص ١٣٢ ـ ١٣٣)

« وهكذا فان الغذاء بهذه الطريقة ليس فحسب المصدر الأصلى للريع ، بل ان كل جزء من ناتج الأرض يوفر ريعا بعد ذلك يستمد هذا الجزء من قيمته من تحسين قوى العمل فى انتاج الغذاء عن طريق تحسين الأرض وزراعتها » (نفس المصدر ص ١٥٠) •

« ويبدو أن الغذاء الانسانى هو ناتج الأرض الوحيد الذى يوفر دائما بالضرورة بعض الريـــع للأرض » (نفس المصدر ص ١٤٧)

« ولا يتناسب سكان الدول مع عدد الناس الذين يستطيع ناتجها أن يكسيهم ويسكنهم وانما يتناسب مع من يستطيع هذا الناتج أن يطعمهم » (نفس المصدر ص ١٤٩)

« وبعد الطعام يعد الملبس والمسكن أكبر احتياجين للبشرية » (نفس المصدر ص ١٤٧) « وهما عادة يعودان بريع ، ولكن هذا ليس أمرا حتميا » •

ولنر الآن كيف يستغل مالك الأرض كل مزايا المجتمع ·

١ ـ يزيد ريع الأرض مع زيادة السكان (نفس المصدر ص ١٤٦) ·

٢ ـ عرفنا من ساى فيما سبق أن ريع الأرض يزداد مع اقامة السكك الحديدية الخ ·· ومع تحسن وسائل المواصلات وأمنها وتضاعفها ·

٣ ـ « كل تحسن فى ظروف المجتمع يتجه بشكل **مباشر أو غير مباشر** الى زيادة الريع الحقيقى للأرض، الى زيادة الثروة الحقيقية لمالك الأرض ، وقدرته على شراء العمل ، أو ناتج عمل الآخرين ·· ويتجه توسيع التحسين والزراعة الى زيادتها بشكل مباشر ·فنصيب مالك الأرض من الناتج يزيد بالضرورة مع زيادة الناتج · كذلك فان الزيادة فى الأثمان الحقيقية لتلك الأجزاء من منتجات الأرض الخام ·· الزيادة فى أثمان الماشية مثلا ، تتجه الى زيادة ريع الأرض بشكل مباشر وبنسبة أكبر · ان القيمة الحقيقية لنصيب مالك الأرض ـ أى تحكمه الفعلى فى عمل الآخرين ـ لا تزيد فحسب مع القيمة الحقيقية بل تزيد معها كذلك نسبة نصيبه الى الناتج كله · فهذا الناتج ـ بعد الزيادة فى ثمنه الحقيقى ـ لا يتطلب الحصول عليه عملا أكبر من ذى قبل · ومن هنا فان نسبة أقل منه ستكون كافية لاستبدال رأس المال الذى يستخدم هذا العمل مع الأرباح العادية · وبالتالى فان نسبة أكبر منه لابد أن تؤول الى مالك الأرض » (نفس المصدر ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩) ·

وقد ينشأ تزايد الطلب على الناتج الخام ، وبالتالى ارتفاع القيمة ، جزئيا عن زيادة السكان وزيادة احتياجاتهم · لكن كل ابتكار جديد ، كل استخدام جديد فى الصناعة لمادة أولية لم تكن تستخدم من قبل أو لم تكن تستخدم الا قليلا تزيد من ريع الأرض · وهكذا كانت هناك مثلا زيادة هائلة فى ريع مناجم الفحم مع ظهور السكك الحديدية والسفن البخارية الخ ··

والى جانب هذه الميزة التى يحصل عليها مالك الأرض من الصناعة * والاكتشافات والعمل ، فان هناك ميزة أخرى سنراها الآن ·

> ٤ ـ « ان هذه التحسينات فى القدرات الانتاجية للعمل التى تتجه مباشرة الى تخفيض الثمن الحقيقى للمصنوعات تتجه بشكل غير مباشر الى زيادة الريع الحقيقى للأرض · فمالك الأرض يبادل ذلك الجزء من الناتج الخام الذى يزيد على استهلاكه الشخصى ، أو يبادل ثمن هذا الجزء من الناتج ـ وهو نفس الأمر ـ بالناتج المصنوع · وكل ما يقلل الثمن الحقيقى لهذا الأخير يزيد الثمن الحقيقى للأول · وهكذا فان نفس الكمية من الأول تصبح معادلة لكمية أكبر من الأخير ، ويصبح فى وسع مالك الأرض أن يشترى كمية أكبر من وسائل الرفاهية أو الزينة أو الترف التى تعن له » (نفس المصدر ص ٢٢٩) ·

لكن من الحماقة أن نستخلص من ذلك ـ كما فعل سميث ـ أنه ما دام مالك الأرض يستغل كل ميزة يحققها المجتمع فان مصلحة مالك الأرض متطابقة دائما مع مصلحة المجتمع (نفس المصدر ص ٢٣٠) · ففى الاقتصاد السياسى ـ فى ظل حكم الملكية الخاصة ـ تتناسب المصلحة التى لفرد ما فى المجتمع تناسبا عكسيا تماما مع مصلحة المجتمع فيه ـ تماما كما لا تتطابق مصلحة المرابى مع مصلحة المبذر بأى حال ·

ولن نشير الا عرضا الى تسلط فكرة الاحتكار ضد ملكية الأرض فى البلاد الأجنبية لدى مالك الأرض الذى نشأت عنه مثلا قوانين القمح · كما سنصرف النظر هنا عن القنانة فى العصور الوسطى ، والعبودية فى المستعمرات ، والظروف البائسة لسكان الريف ، عمال المياومة ، فى بريطانيا · ولنقتصر على قضايا الاقتصاد السياسى ذاته ·

١ ـ ان حرص مالك الأرض على رفاهية المجتمع يعنى ـ وفقا لمبادىء الاقتصاد السياسى ـ حرصه على نمو سكانه وانتاجه واتساع احتياجاته ـ وباختصار زيادة ثروته ، والزيادة فى الثروة تتطابق

(*) Manufacture

ـ كما رأينا من قبل ـ مع زيادة الفقر والعبودية · والعلاقة بين زيادة ايجار المســاكن وزيادة الفقر مثل لمصلحة مالــك الأرض فى المجتمع ، لأن ريع الأرض ـ الفائدة المتحققة من الأرض التى يقوم عليها المسكن ـ يرتفع مع ارتفاع ايجار المسكن ·

٢ ـ وفقا لرجال الاقتصاد السياسى أنفسهم فان مصلحة مالك الأرض هى الضد تماما لمصلحة المزارع المستأجر ـ وبالتالى لمصلحة جزء له شأنه من المجتمع ·

٣ ـ لما كان مالك الأرض يستطيع أن يطلب مزيدا من الريع من المزارع المستأجر كلما قل ما يدفعه المزارع من أجور ، ولما كان المزارع يخفض الأجور كلما زاد ما يطلبه مالك الأرض من ريع فانه ينتج من ذلك ان مصلحة مالك الأرض معادية لمصلحة عمال الزراعة تماما كما أن مصلحة الصناعيين معادية لمصالح عمالهم · وهى تخفض الأجور الى الحد الأدنى بنفس الطريقة ·

٤ ـ لمـا كان التخفيض الحقيقى فى ثمن المنتجا تالمصنوعة يزيد ريع الأرض فان لمـالك الأرض مصلحة مباشرة فى تخفيض أجور العمال الصناعيين، وفى المنافسة بين الرأسماليين ، وفى الانتاج الزائد ، وفى كل أوجه البؤس المرتبطة بالانتاج الصناعى ·

٥ ـ وفى نفس الوقت الذى نجد فيه أن مصلحة مالك الأرض أبعد من أن تتطابق مع مصلحة المجتمع ، وانما هى تقف على الضد تماما من مصلحة المزارعين المستأجرين والعمال الزراعيين وعمال المصـانع والرأسماليين فان مصلحة مالك أرض ما ـ من الناحية الأخرى ـ ليست متطابقة حتى مع مصلحة مالك أرض آخر بسبب المنافسة التى سنتعرض لها الآن ·

وبشكل عام فان العلاقة بين ملكيـة الأرض الكبيرة والصغيرة شـبيهة بالعلاقة بين رأس المـال الكبير والصغير · ولكن هناك ـ فضـلا عن ذلك ـ ظروفا خاصة تؤدى حتما الى تراكم ملكية الأرض الكبيرة ، وابتلاعها للملكية الصغيـرة ·

(١) فليس من مجال يتناقص فيه العدد النسبى للعمال والمعـدات مع الزيادة فى حجم رأس المـال كما يتناقص فى ملكية الأرض · وبالمثل لا تزيد امكانية الاستغلال الشامل ، وتوفير نفقات الانتاج ، والتقسيم الفعال

للعمل ، مع زيادة حجم رأس المـال بقدر ما تزيد فى ملكية الأرض ٠ فمهما كان الحقل صغيرا فان فلاحته تتطلب حدا أدنى من المعـــدات لا يمكن الهبوط عنه (محراث ، منشار ، الخ ٠٠ ٠) فى حين أن حجم جزء من ملكية ارض يمكن أن يقل كثيرا عن هذا الحد الأدنى ٠

(٢) تراكم الملكية العقارية لنفسها الفـائدة على رأس المـال الذى استخدمه المزارع المستأجر لتحسين الأرض ٠ أما ملكية الأرض الصغيرة فان عليها أن تستخدم رأسمالها هى ، ومن هنا فانها لا تحصل على هذا الربح على الاطلاق ٠

(٣) فى حين أن كل تحسين اجتماعى يفيد المزرعة الكبيرة فانه يضر الملكيـة الصغيرة لأنه يزيد من احتياجها الى المـال السائل ٠

(٤) وما زال علينا أن ندرس قانونين هامين يتعلقان بهذه المنافسة ٠

(أ) أن ريع الأرض المنزرعة التى تنتج الغذاء الانسانى يحدد ريع الجانب الأكبر من الأراضى المنزرعة الأخرى ٠ (نفس المصدر ص ١٤٤) ٠

وفى نهاية الأمر فان الضياع الكبيرة وحدها هى التى تستطيع أن تنتج أنواعا من الطعام مثل المـاشية الخ ٠٠٠ ومن هنا فانها تحدد ريع الأراضى الأخرى ، وتستطيع أن تخفضها الى أدنى حد ٠

ومن هنا فان مالك الأرض الصغير الذى يعمل لحسابه الخاص يرتبط بمالك الأرض الكبير بنفس العـلاقة التى تربط بين الحرفى الذى يمتلك أداته **الخاصة** وبين مالك المصنع ٠ لقد أصبحت الملكية الصغيرة للأرض مجرد أداة للعمـل ٠ وريع الأرض يختفى كلية بالنسبة للمالك الصغير ولا يبقى له على الأكثر الا فائدة رأسماله وأجوره ، لأن المنافسة يمكن أن تهبط بريع الأرض حتى لا يزيد عن فائدة رأس المـال الذى يستثمره المـالك ٠

(ب) وفضلا عن ذلك عرفنا أنه مع تساوى الخصوبة والاستغلال الكفء للأرض والمناجم والمصائد فان الناتج يتناسب مع حجم رأس المـال ٠ ومن هنا يأتى انتصار مالك الأرض الكبير ٠

وبالمثل فحيثما تستخدم رؤوس أموال متساوية يتناسب الناتج مع الخصوبة · ومن هنا فحيث تتساوى رؤوس الأموال يكون النصر من نصيب الأرض الأكثر خصوبة ·

(جـ) « ويمكن أن يقال عن منجم من أى نوع انه خصب أو مجدب وفقا لما اذا كانت كميـة المعدن التى يمكن الحصول عليها منه بكمية معينة من العمل أكبر أو أقل مما يمكن الحصول عليه بنفس كمية العمل من الجزء الأكبـر من المنـاجم من نفس النوع » · (نفس المصدر ص ١٥١) ·

« وأكثر مناجم الفحم خصوبة يحـدد ـ أيضـا ـ ثمن الفحم فى كل المناجم الأخرى فى الجيرة · فكل من المالك والقائم بالعمل يجدان أنهما يستطيعان أن يحققا ريعا أكبر بالنسبة للأول ، وربحا أكبر بالنسبة للثانى ، بالبيع بثمن أقل الى حد ما من كل جيرانهما · وسرعان ما يجبر الجيران على البيع بنفس السعر رغم أنهم أقل قدرة على ذلك ، ورغم أن هذا الثمن يتناقص باستمرار ، وأحيانا ما يلغى كل ريعهم وربحهم · وهكذا يترك العمل فى بعض المناجم كلية ، فى حين لا يعود فى وسـع البعض الآخر أن يقدم ريعا ، ولا يعود من الممكن أن يعمل به سوى مالكه » (نفس المصدر ص ١٥٢) « وبعد اكتشاف مناجم بيرو هجر الجانب الأكبـر من مناجم الفضة فى أوروبا ··· وحـدث نفس الأمر بالنسبة لمناجم كوبا وسان دومينجو ، بل حتى لمنـاجم بيرو القديمة بعد اكتشاف مناجم بوتوسى » · (نفس المصدر ص ١٥٤) ·

وما يقوله سميث هنا عن المناجم ينطبق بدرجة أو أخرى على ملكية الأرض عموما ·

(د) « وينبغى أن نلاحظ أن سـعر السوق العـادى بالنسبة للأرض يتوقف فى كل مكان على معدل الفائدة العادى فى السوق ··· فلو أن ريع الأرض انخفض ـ الى حد أكبر ـ عن فائدة النقود فان

أحدا لن يشترى الأرض ، الأمر الذى سيهبط سريعا بسعرها العادى • وعلى العكس اذا كانت المزايا أكثر كثيرا من مجرد تعويض الفارق فان كل امرىء سيشترى أرضا ، الأمر الذى سيزيد ثانية سعرها العادى » (نفس المصدر ص ٣٢٠)

وينتج عن هذه العلاقة بين ريع الأرض وبين فائدة النقود أن الريع لا بد أن يهبط أكثر فأكثر بحيث لا يعود قادرا فى النهاية على أن يعيش على الريع الا أغنى الناس • ومن هنا تأتى المنافسة المتزايدة على الدوام بين ملاك الأرض الذين لا يؤجرون أرضهم لمستأجرين • خراب بعضهم • ومزيد من تراكم ملكية الأرض الكبيرة •

ولهذه المنافسة نتيجة أخرى هى جانبا كبيرا من ملكية الأرض يسقط فى أيدى الرأسماليين ، وأن الرأسماليين يصبحون فى نفس الوقت ملاك أرض ، تماما كما أن ملاك الأرض الأصغر لم يعودوا فى مجموعهم بالفعل سوى رأسماليين • وبالمثل فان قسما من كبار ملاك الأرض يصبحون فى نفس الوقت صناعيين •

وهكذا فان النتيجة النهائية هى الغاء التمايز بين الرأسمالى ومالك الأرض ، بحيث لا تبقى هناك اجمالا الا طبقتان من السكان ـ الطبقة العاملة وطبقة الرأسماليين • ان هذا الاتجار بملكية الأرض ، تحويل ملكية الأرض الى سلعة ، يشكل التطويح النهائى بالقديم ، والاكتمال الأخير للاريستقراطية المالية •

١ ـ ولن نشترك فى الدموع العاطفية التى تذرفها الرومانسية لهذا السبب • فالرومانسية تخلط دائما بين عار **الاتجار بالأرض** وبين النتيجة العقلانية تماما والحتمية والمرغوب فيها فى اطار مملكة الملكية الخاصة ، وهى الاتجار **بالملكية الخاصة** فى الأرض • وفى المقام الأول فان الملكية الاقطاعية للأرض هى بالفعل وبحكم طبيعتها ذاتها أرض اتجر بها ـ الأرض التى اغتربت عن الانسان ومن ثم تواجهه فى شكل عدد من السادة العظام • فسيطرة الأرض كقوة غريبة على الناس كامنة بالفعل فى الملكية الاقطاعية للأرض • فالقن ملحق بالأرض ، وبالمثل فان سيد الضيعة الموروثة ـ الابن الأكبر ـ ينتمى للأرض • انها ترثه • والحق أن سيادة الملكية الخاصة تبدأ بملكية الأرض ـ فهذا هو أساسها • ولكن السيد فى ظل ملكية الأرض

الاقطاعية يبدو على الأقل مليكا للضيعة • وبالمثل لا يزال يبدو مظهر علاقة بين المالك وبين الأرض أوثق من مجرد الثروة المادية • فالضيعة تتكيف مع فردية سيدها : ان لها درجته ، فهى بارونية أو دوقية معه ، ولها امتيازاته ، وولايته ومركزه السياسى الخ ••• وهى تبدو جسدا غير عضوى لسيدها • ومن هنا جاء المثل القائل « nulle terre sans maitre »(١) الذى يعبر عن الانصهار بين النبالة وبين ملكية الأرض • وبالمثل لا يبدو حكم ملكية الأرض بشكل مباشر كمجرد حكم لرأس المال • فالضيعة بالنسبة لمن ينتمون اليها أقرب الى أن تكون وطنا • انها نوع ضيق من القومية •

وبنفس الطريقة تعطى ملكية الأرض الاقطاعية اسمها لسيدها ، كما تعطى المملكة اسمها لمليكها • فتاريخ أسرته ، تاريخ عائلته الخ ••• — كل هذا يكيف فردية الضيعة بالنسبة له ، ويجعلها عائلته بالمعنى الحرفى ويشخصها • وبالمثل فان أولئك الذين يعملون فى الضيعة ليس لهم وضع عمال المياومة ، لكنهم أنفسهم مملوكون له جزئيا ، كالأقنان • وهم يرتبطون به جزئيا بروابط الاحترام والولاء والواجب • ومن هنا فان علاقته بهم علاقة سياسية مباشرة ، كما أن لها بالمثل جانبا انسانيا حميما ، فالعادات والطبيعة الخ ••• تتغير من ضيعة الى أخرى ، وتبدو متطابقة مع الأرض التى ينتمون اليها • غير أنه فيما بعد يرتبط الانسان بالأرض — لا بطبيعته أو فرديته — وانما فحسب بخيوط كيس نقوده • وأخيرا لا يحاول السيد الاقطاعى أن يستخلص أقصى ميزة من أرضه ، بل هو بالأحرى يستهلك ما فيها ، وفى هدوء يترك هم الانتاج للاقنان والمستأجرين • تلك هى علاقة النبلاء بملكية الأرض ، التى تضفى هالة رومانسية على سادتها •

ومن الضرورى أن يلغى هذا المظهر — وأن تجر ملكية الأرض — جذر الملكية الخاصة — كلية الى حركة الملكية الخاصة ، وأن تصبح سلعة ، وأن يبدو حكم المالك حكما غير مقنع للملكية الخاصة ، لرأس المال ، المتحرر من كل صبغة سياسية ، وأن تنتهى العلاقة بين المالك والعامل الى العلاقة الاقتصادية بين المستغل والمستغل ، وأن تكف كل علاقة شخصية بين المالك وملكيته ، وتصبح الملكية مجرد ثروة مادية موضوعية ، وأن يحل زواج المصلحة محل زواج الشرف بالأرض ، وأن تهبط الأرض بالمثل الى وضع القيمة التجارية مثلها مثل الانسان • من الضرورى أن يظهر جذر ملكية الأرض — المصلحة الذاتية الدنيئة — أيضا فى شكله الصارخ • من الضرورى أن يتحول الاحتكار العقارى الى الاحتكار المنقول غير المستقر ، الى المنافسة ، وأن يتحول

---

(١) « لا أرض بلا سيد » — المترجم

الاستمتاع الكسول بمنتجات دم الآخرين وكدحهم الى تجارة نشطة في نفس السلعة . وأخيرا من الضروري - في هذه المنافسة - أن تبدى ملكية الأرض - في شكل رأس المال - سيطرتها على كل من الطبقة العاملة والملاك أنفسهم الذين اما أن يصيبهم الخراب أو يرتفعوا بفعل القوانين التى تحكم حركة رأس المال . وهكذا يحل محل مثل العصور الوسطى « nul terre Sans maitre » (٢) مثل آخر هو « l'argent n'a pas de maitre » (٣) ، الذى يعبر عن السيطرة الكاملة للمادة الميتة على الناس .

٢ - وفيما يتعلق بالجدال حول تقسيم أو عدم تقسيم ملكية الأرض ينبغي مراعاة ما يلى :

ان **تقسيم ملكية الأرض** ينفى **الاحتكار الكبير** لملكية الأرض - يلغيه ، وانما **بتعميم** هذا الاحتكار ، انه لا يلغى مصدر الاحتكار ، الملكية الخاصة ، انه يهاجم الشكل القائم للاحتكار لا جوهره . والنتيجة هى أنه يقع ضحية لقوانين الملكية الخاصة . لأن تقسيم ملكية الأرض يتفق مع حركة المنافسة في مجال الصناعة . وفضلا عن المساوىء الاقتصادية لمثل هذا التقسيم لأدوات العمل وللعمل المنفصل (وهو ما يجب أن نميزه تماما عن تقسيم العمل . ففي العمل المنفصل لا يتقاسم الكثيرون العمل وانما يقوم كل واحد بنفس العمل ، انه مضاعفة لنفس العمل) ، فان هذا التقسيم للأرض - مثل المنافسة في الصناعة - يتحول بالضرورة ثانية الى تراكم .

وهكذا فحيث يحدث تقسيم الأرض لا يبقى أمامه الا أن يعود احتكارا في شكل أكثر خبثا ، أو ينفى ، يلغى ، تقسيم الأرض ذاته . بيد أن ذلك لا يعنى العودة الى الملكية الاقطاعية ، بل الغاء الملكية الخاصة للأرض كلية . فأول الغاء للاحتكار هو دائما تعميمه ، توسيع وجوده . والغاء الاحتكار بعد أن يوجد في أعرض وأوسع أشكاله هو القضاء عليه كلية . وللمشاركة (*) اذا ما طبقت على الأرض الميزة الاقتصادية لملكية الأرض الكبيرة ، وهى أول ما يحقق الاتجاه الأصلى الكامن فى تقسيم الأرض ... المساواة . وبنفس الطريقة فان المشاركة تعيد من جديد - وانما على أساس عقلانى الآن لم تعد تمليه القنانة والتحكم وصوفية الملكية الحمقاء - الروابط الحتمية بين

(٢) « لا أرض بلا سيد » - المترجم

(٣) « ليس للنقود سيد » - المترجم

(*) Association

الانسان والأرض ، لأن الأرض تكف عن أن تكون موضعا للاتجار ، وتصبح من جديد عن طريق العمل الحر والاستمتاع الحر ملكية شخصية حقا للانسان · ومن المزايا الكبيرة لتقسيم ملكية الأرض أن جماهيرها – التى لم تعد تستطيع أن تقبل العبودية – تهلك عن طريق الملكية بطريقة تختلف عنها فى الصناعة ·

أما ملكية الأرض الكبيرة فان المدافعين عنها قد طابقوا دائما – بطريقة سوفسطائية – بين المزايا التى توفرها الزراعة الكبيرة وبين ملكية الأرض الكبيرة ، وكأنما لم يكن الغاء الملكية هو بالتحديد السبب فى أن هذه الميزة تلقت – من ناحية – أقصى اتساع لها ، ومن ناحية أخرى أنها لن تكون ذات فائدة اجتماعية الا عندئذ · وبنفس الطريقة فقد هاجموا روح الاتجار لدى ملكية الأرض الصغيرة ، وكأنما ملكية الأرض الكبيرة لا تحوى اتجارا كامنا فيها حتى فى شكلها الاقطاعى – اذا لم نتحدث عن الشكل الانجليزى الحديث الذى يجمع بين اقطاعية مالك الأرض واتجار المزارع المستأجر وصناعته ·

وكما تستطيع ملكية الأرض الكبيرة أن تأخذ على تقسيم الأرض نفس مأخذ الاحتكار الذى يأخذه تقسيم الأرض عليها ، لأن تقسيم الأرض يستند الى احتكار الملكية الخاصة ، فان فى وسع تقسيم الأرض بالمثل أن يأخذ على ملكية الأرض الكبيرة مأخذ التقسيم ، لأن التقسيم يسودها أيضا ، وان يكن فى شكل جامد متبلور · والحق أن الملكية الخاصة تستند كلية الى التقسيم · وفضلا عن ذلك فكما يؤدى تقسيم الأرض ثانية الى ملكية الأرض الكبيرة كشكل للثروة الرأسمالية ، فان ملكية الأرض الاقطاعية لابد أن تؤدى بالضرورة الى التقسيم ، أو على الأقل تسقط فى أيدى الرأسماليين ، مهما لفت ودارت ·

ذلك أن ملكية الأرض الكبيرة – كما فى انجلترا – تدفع الأغلبية الساحقة من السكان الى أحضان الصناعة ، وتنتهى بعمالها الى التعاسة الكاملة · وهكذا فانها تولد وتوسع قوة عدوها ، رأس المال ، الصناعة ، بالقاء الفقراء ، ووجه بأكمله من نشاط البلاد ، الى الجانب الآخر · انها تجعل غالبية الناس فى البلاد صناعيين ، وبالتالى خصوما لملكية الأرض الكبيرة · وحيثما حققت الصناعة قوة كبيرة – كما فى انجلترا فى الوقت الحالى – فانها تجبر ملكية الأرض الكبيرة بالتدريج على أن تتخلى عن احتكاراتها ضد الدول الأجنبية ، وتلقى بها الى المنافسة فى ملكية الأرض فى الخارج · لأنه تحت ضغط الصناعة لا تستطيع ملكية الأرض أن تبقى على جلالها الاقطاعى الا عن

طريق الاحتكارات ضد البلاد الأجنبية ، وبذلك تحمي نفسها من القوانين العامة للتجارة التي لا تتفق مع طبيعتها الاقطاعية . وما أن يلقى بملكية الأرض الى المنافسة ، حتى تخضع لقوانين المنافسة ، كأى سلعة أخرى خاضعة للمنافسة . وهكذا تبدأ فى التذبذب ، فى الانخفاض والارتفاع ، وتطير من يد الى أخرى ، ولم يعد ثمة قانون يستطيع أن يبقيها فى بضع أياد مقدرة من قبل . والنتيجة المباشرة هى تمزيق الأرض بين كثير من الأيدى ، وعلى أى الأحوال الخضوع لسلطة رؤوس الأموال الصناعية .

وأخيرا فان ملكية الأرض الكبيرة ـ التى أبقيت بالقوة بهذه الطريقة ، والتى ولدت الى جانبها صناعة هائلة ، تقود الى الأزمة بسرعة أكبر مما يقود اليها تقسيم الأرض الذى تبقى الصناعة الى جانبه دائما فى المرتبة الثانية .

ان ملكية الأرض الكبيرة ـ كما نرى فى انجلترا ـ قد ألقت عنها بالفعل طابعها الاقطاعى ، واتخذت طابعا صناعيا بقدر ما تستهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من النقود . فهى تقدم للمالك أقصى ريع ممكن ، وللمزارع المستأجر أقصى ريع لرأسماله . وبالتالى فان العمال فى الأرض قد هبطوا الى الحد الأدنى ، وتمثل طبقة المزارعين المستأجرين بالفعل داخل ملكية الأرض قوة الصناعة ورأس المال . ونتيجة للمنافسة الأجنبية ، لم يعد ريع الأرض فى أغلب الأحوال قادرا على أن يشكل دخلا مستقلا . ويصبح على عدد كبير من ملاك الأرض أن يزيحوا المزارعين الذين يهبط بعضهم بهذه الطريقة الى صفوف البروليتاريا . ومن الناحية الأخرى سيستولى كثير من المزارعين على ملكية الأرض لأن كبار الملاك الذين انغمسوا فى التبذير ـ نتيجة دخولهم المريحة ـ هم فى أغلبهم غير أكفاء لممارسة الزراعة الكبيرة ، وفى بعض الحالات لا يمتلكون رأس المال ولا المقدرة على استغلال الأرض . ومن هنا فان قسما من هذه الطبقة أيضا يدمر تماما . وفى النهاية فان الأجور ـ التى خفضت بالفعل الى الحد الأدنى ـ لا بد أن تخفض من جديد ، لمواجهة المنافسة الجديدة ، وهذا يؤدى بالضرورة عندئذ الى الثورة .

وكان على ملكية الأرض أن تتطور فى كل من هذين الطريقين حتى تمارس فى كليهما انهيارها الضرورى ، تماما كما أن على الصناعة ـ سواء فى شكل الاحتكار أو شكل المنافسة ـ أن تدمر ذاتها حتى تتعلم الايمان بالانسان .

العمل المغترب

لقد انطلقنا من مقدمات الاقتصاد السياسي ، وتقبلنا لغته وقوانينه ، وافترضنا الملكية الخاصة ، والانفصال بين العمل ورأس المال والأرض ، وبين الأجور وربح رأس المال وريع الأرض ـ كما افترضنا تقسيم العمل والمنافسة ومفهوم القيمة التبادلية الخ ... ، وعلى أساس الاقتصاد السياسي ، وبعباراته ذاتها ، أوضحنا أن العامل يهبط الى مستوى السلعة ، وأنه يصبح فى الحقيقة أتعس أنواع السلع ، وأن تعاسته تتناسب تناسبا عكسيا مع قوة وحجم انتاجه ، وأن النتيجة الضرورية للمنافسة هى تراكم رأس المال فى بضعة أيد ، وبالتالى عودة الاحتكار فى شكل أبشع ، وأخيرا ان التمييز بين الرأسمالى وصاحب ريع الأرض ، تماما كالتمييز بين فالح الأرض وعامل المصنع ، يختفى ، وينقسم المجتمع كله الى طبقتين : **الملاك** و **العمال** الذين لا يملكون شيئا .

والاقتصاد السياسى ينطلق من حقيقة الملكية الخاصة ، لكنه لا يفسرها . وهو يعبر فى صيغ عامة مجردة عن العملية **المادية** التى تمر بها الملكية الخاصة بالفعل ، ثم يأخذ هذه الصيغ كقوانين . وهو **لا يدرك** هذه القوانين ـ أى لا يوضح كيف نشأت من طبيعة الملكية الخاصة ذاتها .

والاقتصاد السياسى لا يوضح مصدر التقسيم بين العمل ورأس المال ، وبين رأس المال والأرض ، وهو حين يحدد مثلا العلاقة بين الأجور والربح

يجعل من مصالح الرأسماليين سببا نهائيا ، أى أنه يأخذ كأمر مسلم ما هو مفروض أن يوضحه • وبالمثل تظهر المنافسة فى كل مكان ، وهى تفسر بالظروف الخارجية ، أما كيف أن هذه الظروف الخارجية التى تبدو ــ فى الظاهر ــ عارضة(*) ليست سوى التعبير عن المسار الضرورى للتطور فان الاقتصاد السيسى لا يعرفنا بشىء من ذلك • وقد رأينا كيف أن التبادل ذاته يبدو له حقيقة عارضة • والعجلات الوحيدة التى يحركها الاقتصاد السياسى هى التعطش **للثروة والحرب بين الأطماع ــ المنافسة** •

وبالتحديد لأن الاقتصاد السياسى لا يدرك العلاقات داخل الحركة فقد استطاع أن يقابل مثلا بين مبدأ المنافسة ومبدأ الاحتكار ، بين مبدأ الحرية الحرفية ومبدأ النقابة الحرفية ، بين مبدأ تقسيم ملكية الأرض ومبدأ الضياع الكبيرة ــ لأنه لم يفسر المنافسة والحرية الحرفية وتقسيم ملكية الأرض ولم يدركها الا كنتائج عارضة عمدية عنيفة للاحتكار والنقابة الحرفية والملكية الاقطاعية وليس كنتائجها الضرورية الحتمية الطبيعية •

ومن هنا فان علينا الآن أن ندرك العلاقة الجوهرية بين الملكية الخاصة ، التعطش الى الثروة ، والانفصال بين العمل ورأس المال وملكية الأرض ، وبين التبادل والمنافسة ، والقيمة وهبوط قيمة البشر ، والاحتكار والمنافسة الخ •• والعلاقة بين كل هذا الاغتراب وبين النظام النقدى •

ولنحاول ألا نعود الى ظرف أصلى خيالى كما يفعل رجل الاقتصاد السياسى حين يحاول أن يفسر • فمثل هذا الظرف الأصلى لا يفسر شيئا • وانما هو فحسب يدفع بالمسألة بعيدا الى مسافة سديمية معتمة • انه يفترض ــ فى شكل حقيقة أو حدث ــ ماهو مفروض أن يستخلصه ــ وهو العلاقة الضرورية بين شيئين ــ بين تقسيم العمل والتبادل مثلا • وبنفس الطريقة يشرح اللاهوت مصدر الشر بسقوط الانسان ، أى أنه يفترض كحقيقة ــ فى شكل تاريخى ــ ما عليه أن يشرحه •

اننا ننطلق من حقيقة اقتصادية **فعلية** •

ان العامل يزداد فقرا كلما زادت الثروة التى ينتجها ، وكلما زاد انتاجه قوة ودرجة ، والعامل يصبح سلعة أكثر رخصا كلما زاد عدد السلع التى يخلقها ، فمع **القيمة المتزايدة** لعالم الأشياء ينطلق فى تناسب عكسى **انخفاض**

(*) Fortuitous

قيمة عالم البشر . والعمل لا ينتج سلعا فحسب ، وانما هو ينتج ذاته وينتج العامل كسلعة ـ وهو يفعل ذلك بنفس النسبة التى ينتج بها السلع عموما .

ولا تعبر هذه الحقيقة الا عن أن الشيء الذى ينتجه العمل – ناتج العمل ـ يواجهه **كشيء غريب** ، **كقوة مستقلة** عن المنتج . فناتج العمل هو عمل تجمد فى موضوع ، أصبح ماديا ، انه تموضع(*) العمل ، فتحقق العمل هو تموضعه، وفى الظروف التى يعالجها الاقتصاد السياسى يبدو هذا التحقق للعمل **فقدانا للواقع** بالنسبة للعمال ، ويبدو التموضع **فقدانا للموضوع** ، **وعبودية للموضوع** ، والتملك **تغربا** ، **انسلابا** (**) .

ويبدو تحقق العمل فقدانا للواقع حتى أن العامل ليفقد الواقع الى حد الموت جوعا ، ويبدو التموضع فقدانا للموضوع حتى أن العامل ليسلب الموضوعات الأشد ضرورة لا لحياته فحسب ، بل لعمله كذلك . والحق أن العمل ذاته يصبح شيئا لا يمكن أن يحصل عليه الا بأكبر جهد وأشد الانقطاعات بعدا عن الانتظام . ويبدو تملك الموضوع اغترابا الى حد أنه كلما زاد عدد الموضوعات التى ينتجها العامل قل ما يستطيع أن يتملكه ، وزاد وقوعه تحت سيطرة ناتجه ... رأس المال .

وكل هذه النتائج يحويها التعريف القائل ان العامل يرتبط **بناتج عمله** كما يرتبط بموضوع **غريب** ، لأنه من الواضح بحكم هذه المقدمة أنه كلما أنفق العامل نفسه زادت قوة العالم الموضوعى الغريب الذى يخلقه أمام نفسه وأصبح هو ـ عالمه الداخلى ـ أكثر فقرا ، وقل ما ينتمى اليه كشيء مملوك له . ونفس الشيء فى الدين .. فكلما زاد ما يضعه الانسان فى الله قل ما يحتفظ به فى نفسه . ان العامل يضع حياته فى الموضوع ، لكن حياته الآن لم تعد تنتمى له وانما للموضوع . ومن هنا فكلما زاد نشاط العامل ، زاد افتقاره الى الموضوعات . وأيا كان ناتج عمله ، فانه هو لا يوجد . ومن هنا فكلما زاد هذا الانتاج أصبح هو ذاته أقل . ولا يعنى **اغتراب** العامل فى ناتجه أن عمله قد أصبح موضوعا ـ وجودا **خارجيا** ـ فحسب ، وانما يعنى أنه يوجد **خارجه**، مستقلا عنه ، كشيء غريب عنه ، وأنه يصبح قوة فى ذاته تواجهه ، انه يعنى أن الحياة التى منحها للموضوع تواجهه كأمر معاد غريب .

ولننظر الآن بدقة أكبر الى **التموضع** ، الى انتاج العامل ، ومن هنا الى الاغتراب ، الى فقدان الموضوع ، فقدان ناتجه .

(*) Objectification

(**) Alienation

ان العامل لا يستطيع أن يخلق شيئا دون **الطبيعة** ، دون العالم الخارجي المحسوس ، انها المادة التي يتحقق فيها عمله ، التي يمارس فيها عمله ، التي ينتج منها وبواسطتها ٠

ولكن كما تزود الطبيعة العمل **بوسيلة الحياة** بمعنى أن العمل لا يستطيع أن **يعيش** دون موضوعات يعمل عليها ، فانها من الناحية الأخرى توفر **وسيلة الحياة** ـ بالمعنى الضيق للكلمة ، أي وسيلة الوجود الجسدي **للعامل** ذاته ٠

وهكذا فكلما زاد **تملك** العامل للعالم الخارجي ـ الطبيعة المحسوسة ـ بعمله ، زاد حرمانه لنفسه من **وسيلة الحياة** بالمعنى المزدوج : أولا ان العالم الخارجي المحسوس يكف أكثر فأكثر عن أن يكون موضوعا ينتمي الى عمله ـ عن أن يكون **وسيلة حياة** عمله ، وثانيا أنه يكف أكثر فأكثر عن أن يكون **وسيلة الحياة** بالمعنى المباشر ، وسيلة الوجود الجسدي للعامل ٠

وهكذا ففي هذا المجال المزدوج يصبح العامل عبدا لموضوعه ، أولا في أنه يتلقى موضوعا للعمل ، أي أنه يتلقى **عملا** ، وثانيا في أنه يتلقى **وسائل المعيشة** ٠ ومن هنا فانه يمكنه من أن يوجد أولا **كعامل** وثانيا **كذات جسدية** ، والصورة القصوى لهذه العبودية هي أنه لا يستمر في الابقاء على نفسه **كذات جسدية** الا باعتباره **عاملا** ، وأنه ليس **عاملا** الا **كذات جسدية** ٠

(وتعبر قوانين الاقتصاد السياسي عن اغتراب العامل في موضوعه بالطريقة التالية : كلما زاد ما ينتجه العامل قل ما يستهلكه ، وكلما زادت القيم التي ينتجها أصبح هو أكثر تفاهة وقلة شأن ٠ وكلما تحسن شكل ناتجه زاد العامل تشوها ، وكلما زادت مدنية موضوعه أصبح العامل أكثر وحشية وكلما زادت قدرة العمل أصبح العامل أكثر عجزا ، وكلما زاد ابداع العمل أصبح العامل أكثر غباء ، وازدادت عبوديته للطبيعة) ٠

ويخفي الاقتصاد السياسي الاغتراب الكامن في طبيعة العمل بعدم دراسته للعلاقة المباشرة بين العامل (العمل) وبين الانتاج ٠ صحيح أن العمل ينتج للأغنياء أشياء رائعة ـ لكنه ينتج للعامل الحرمان ٠ انه ينتج القصور ـ وللعامل الأكواخ ، ينتج الجمال ـ وللعامل التشوه ٠ يحل الآلات محل العمل ـ لكنه يلقي ببعض العمال الى طراز بربري من العمل ويحول البعض الآخر الى آلات ، انه ينتج الذكاء ـ وللعامل البلاهة والحماقة ٠

ان العلاقة المباشرة بين العمل وما ينتجه هي العلاقة بين العامل والموضوعات التي ينتجها ، أما علاقة الثري بموضوعات الانتاج وبالانتاج ذاته فليست سوى

نتيجة لهذه العلاقة الأولى – وهى نتيجة تؤكدها • وسندرس هذا الجانب الآخر فيما بعد •

فحين نسأل اذن ـ ما العلاقة الأساسية للعمل فانما نحن نسأل عن علاقة **العامل** بالانتاج •

وحتى الآن كنا ندرس اغتراب ، انسلاب ، العامل فى أحد جوانبه فقط أى علاقة العامل **بمنتجات عمله** ، لكن الاغتراب لا يبدو فحسب فى نتيجة الانتاج بل فى **فعل الانتاج** ـ داخل **النشاط الانتاجى** ذاته • فكيف يمكن للعامل أن يواجه ناتج نشاطه كشخص غريب لو لم يكن فى عملية الانتاج ذاتها يغترب بذاته عن ذاته ؟ فليس الناتج فى نهاية الأمر الا خلاصة النشاط الانتاجى ، فاذا كان ناتج العمل هو الانسلاب فلا بد أن يكون الانتاج نفسه انسلابا نشطا، انسلاب النشاط ، نشاط الانسلاب ، ففى اغتراب موضوع العمل انما يتلخص الاغتراب ، الانسلاب ، فى نشاط العمل ذاته •

فماذا اذن يشكل اغتراب العمل ؟

أولا ، حقيقة أن العمل **خارجى** عن العـامل ، أى أنه لا ينتمى الى وجوده الأساسى ، وأنه بالتالى لا يؤكد ذاته فى العمـل وانما ينكـرها ، لا يشعر بالارتياح ، بل بالتعاسة ، لا ينمى بحرية طاقته البدنية والذهنية وانما يقتل جسده ويدمر ذهنه • ومن هنا فان العامل انما يشعر بنفسه خارج العمل ، وهو فى العمل يشعر بأنه خارج نفسه ، انه فى مكانه حين لا يعمل ، وحين يعمل فانه ليس فى مكانه • ومن هنا فان عمله ليس اختيارا ، وانما هو قسر، انه **عمل اجبارى** ، وهكذا فهو ليس اشباعا لحاجة ، وانما هو مجرد **وسيلة** لاشباع حاجات خارجية ، وتبرز طبيعته الغريبة بوضوح فى حقيقة أنه طالمـا لا يوجد اجبار مادى أو غير مادى فان العمل يتجنب كأنه الطاعون • ان العمل الخارجى ، العمل الذى ينسلب فيه الانسان عن ذاته ـ هو عمل من التضحية بالنفس ، من قتل النفس • وأخيرا يبدو الطابع الخارجى للعمل بالنسبة للعامل فى حقيقة أنه ليس له ، وانما هو لآخر ، أنه لا ينتمى له ، أنه خلاله لا ينتمى لنفسه وانما لآخر ، وكما نجد فى الدين أن النشاط التلقائى للخيال البشرى ، وللذهن البشرى ، والقلب البشرى ، يعمل بشكل مستقل عن الفرد ـ كذلك فان نشاط العامل ليس هو نشاطه التلقائى ، انه ينتمى لآخر ، انه فقدان ذاته •

وكنتيجة لذلك فان الانسان (العامل) لا يعود يشعر بنفسه يتصرف بحرية

الا فى وظائفه الحيوانية ـ الأكل والشرب والتكاثر وعلى أكثر تقدير فى مسكنه وملبسه الخ ··· أما فى وظائفه الانسانية فانه لا يعود يشعر الا بأنه حيوان ، فما هو حيوانى يصبح انسانيا ، وما هو انسانى يصبح حيوانيا ·

وصحيح أن الاكل والشرب والتكاثر الخ · هى كذلك وظائف انسانية حقة ، ولكنها فى التجريد الذى يفصلها عن مجال كل نشاط انسانى آخر ويحولها الى أهداف وحيدة ونهائية ، تكون حيوانية ·

ولقد درسنا الآن عملية اغتراب النشاط الانسانى العملى ـ العمل ـ فى جانبين · (١) العلاقة بين العامل **وناتج العمل** كموضوع غريب يمارس قوته عليه ، وهذه العلاقة هى فى نفس الوقت العلاقة بالعالم الخارجى ، بموضوعات الطبيعة كعالم غريب يعارضه معارضة عدائية · (٢) علاقة العمل **بفعل الانتاج** داخل عملية **العمل** · وهذه العلاقة هى علاقة العامل بنشاطه هو كنشاط غريب لا ينتمى اليه ، انها النشاط كمعاناة ، والقوة كضعف ، والانجاب كعقم ، **إنها** وجود العامل المادى **ذاته** ، وطاقته الذهنية ـ أو حياته الشخصية ، والا فما الحياة ان لم تكن النشاط ؟ ـ يتحول ضده ، ولا يعتمد عليه أو ينتمى اليه · وهنا نجد **اغتراب الذات** ، كما رأينا من قبل اغتراب **الشىء** ·

بيد أن أمامنا جانبا ثالثا **للعمل المغترب** نستخلصه من الجانبين السابقين ·

فالانسان كائن نوعى(*) ، ولا يرجع هذا فحسب الى أنه يتخذ النوع ـ فى الممارسة وفى النظرية ـ موضوعا له (نوعه فضلا عن نوع الأشياء الأخرى) وانما هو يرجع كذلك ـ وليس هذا سوى أسلوب آخر للتعبير ـ الى أنه يعامل نفسه باعتباره النوع الحى الفعلى ، يعامل نفسه ككائن **كلى** وبالتالى حر ·

وحياة النوع ـ سواء عند الانسان أو عند الحيوانات ـ تتألف ماديا من حقيقة أن الانسان (كالحيوان) يعيش على الطبيعة غير العضوية ، وكلما ازدادت كلية الانسان بالمقارنة بالحيوان ازدادت كلية مجال الطبيعة غير العضوية التى يعيش عليها · وتماما كما تشكل النباتات والحيوانات والأحجار والهواء والضوء الخ ·· جزءا من الوعى الانسانى فى مملكة النظرية ، جزئيا كموضوعات للعلم الطبيعى وجزئيا كموضوعات للفن ـ طبيعته الروحية غير العضوية ، غذاءه الروحى الذى ينبغى عليه أولا أن يعده كى يكون سائغا وقابلا للهضم ـ فانها تشكل كذلك فى مملكة الممارسة جزءا من الحياة

(*) Species being

الانسانية والنشاط الانساني . ومن الناحية البدنية لا يعيش الانسان الا على منتجات الطبيعة هذه ـ سوا ظهرت في شكل طعام أو دفء أو ملابس أو مسكن أو أي شيء آخر . وكلية الانسان تظهر في الممارسة بالتحديد في الكلية التي تجعل من الطبيعة بأسرها جسمه غير العضوي ـ سواء من حيث أن الطبيعة هي (١) وسيلته المباشرة للعيش و (٢) مادة وموضوع وأداة نشاط حياته . فالطبيعة هي **جسم** الانسان **غير العضوي** ـ ونحن نشير هنا الى الطبيعة من حيث أنها ليست هي الجسم الانساني . فكون الانسان يعيش على الطبيعة ـ يعني أن الطبيعة هي **جسده** الذي ينبغي أن يظل على اتصال متبادل مستمر به اذا لم يكن ليموت ، وكون حياة الانسان البدنية والروحية ترتبط بالطبيعة يعني أن الطبيعة ترتبط بذاتها ، لأن الانسان جزء من الطبيعة .

والعمل المغترب ، حين يغترب بالانسان عن (١) الطبيعة و (٢) عن ذاته ، عن وظائفه النشطة ، عن نشاطه حياته انما يغترب **بالنوع** عن الانسان . انه يحول **حياة النوع** بالنسبة له الى وسيلة لحياة الفرد . وهو أولا يغترب بحياة النوع عن حياة الفرد وثانيا يجعل حياة الفرد في شكلها المجرد هدف حياة النوع ـ وبالمثل في شكلها المجرد والمغترب .

وذلك في المقام الأول لأن العمل ـ **نشاط الحياة** ، **الحياة الانتاجية** ذاتها ـ يبدو للانسان مجرد **وسيلة** لاشباع حاجة ـ الحاجة الى المحافظة على الوجود الجسدي . غير أن الحياة الانتاجية هي حياة النوع ، انها حياة تولد حياة ، وطابع أي نوع ـ طابعه كنوع ـ يحويه طابع نشاط حياته ، والنشاط الحر الواعي هو طابع نوع الانسان . والحياة نفسها لا تظهر الا **كوسيلة للحياة** .

ويتطابق الحيوان بشكل مباشر مع نشاط حياته ، وهو لا يميز نفسه عنه ، انه **نشاط حياته** . والانسان يجعل نشاط حياته ذاته موضوع ارادته ووعيه . **ان** لديه نشاط حياة واعيا ، وهو ليس تحديدا يندمج **فيه بشكل مباشر** ، فنشاط الحياة الواعي يميز الانسان بشكل مباشر عن نشاط حياة الحيوان ، وهو لهذا السبب بالتحديد يعد كائنا نوعيا ، أو هو ليس كائنا واعيا ـ أي أن حياته ذاته موضوع له ـ الا لأنه كائن نوعي . ولهذا السبب وحده فان نشاطه حر ، لكن العمل المغترب يقلب هذه العلاقة بحيث أن الانسان ـ ولأنه كائن واع ـ يجعل نشاط حياته ، وجوده **الأساسي** ، مجرد وسيلة **لوجود** .

والانسان اذ يخلق **عالما موضوعيا** بنشاطه العملي ، واذ **يصوغ** الطبيعة غير العضوية يؤكد ذاته ككائن نوعي . صحيح أن الحيوانات أيضا تنتج ،

فهى تبنى لنفسها أعشاشا ومساكن مثل النحل والقندس والنمل الخ ·· لكن الحيوان لا ينتج الا ما يحتاجه مباشرة لنفسه أو لصغاره ، انه ينتج انتاجا أحادى الجانب فى حين ينتج الانسان انتاجا كليا ، انه لا ينتج الا تحت ضغط الحاجة الجسدية المباشرة فى حين ينتج الانسان حتى حين يكون متحررا من الحاجة الجسدية ، ولا ينتج حقا الا متحررا منها · والحيوان لا ينتج الا نفسه فى حين يعيد الانسان انتاج الطبيعة بأسرها · وينتمى ناتج الحيوان مباشرة لجسمه المادى ، فى حين أن الانسان يواجه ناتجه بحرية ، والحيوان يشكل الأشياء وفقا لمعيار واحتياج النوع الذى ينتمى اليه ، فى حين يعرف الانسان كيف ينتج وفقا لمعايير كل نوع ، ويعرف كيف يطبق فى كل مكان على الموضوع ، المعيار الكامن فيه · ومن هنا فان الانسان يشكل الأشياء كذلك وفقا لقوانين الجمال ·

وهكذا فان الانسان فى صياغته للعالم الموضوعى يؤكد نفسه حقا للمرة الأولى باعتباره **كائنا نوعيا** · فهذا الانتاج هو حياته النشطة كنوع ، وخلال هذا الانتاج وبسببه تبدو الطبيعة باعتبارها **عمله** وواقعه · ومن هنا فان موضوع العمل هو تموضع حياة الانسان كنوع : لأنه يضاعف نفسه لا فكريا فحسب ـ كما يحدث فى الوعى ـ بل كذلك فى الفعل ـ فى الواقع ـ ومن هنا فانه يتأمل ذاته فى عالم خلقه ، وهكذا فان العمل المغترب بأبعاده عن الانسان موضوع انتاجه ينتزع منه **حياة نوعه** ، موضوعيته النوعية الواقعية، ويحول ميزته على الحيوانات الى نقيصة هى أن جسده غير العضوى ـ الطبيعة ـ ينتزع منه ·

وبالمثل فان العمل المغترب بانحطاطه بالنشاط التلقائى ، النشاط الحر ، يجعل حياة الانسان كنوع وسيلة لوجوده الجسدى ·

وهكذا فان وعى الانسان يتحول بالاغتراب بحيث تصبح حياة النوع بالنسبة له وسيلة ·

وهكذا فان العمل المغترب يحول :

(٣) **وجود الانسان كنوع** ـ كلا من الطبيعة وخصائص نوعه الروحية ـ الى وجود **غريب** عنه ، الى وسيلة **لوجوده الفردى** · انه يغترب بجسد الانسان عنه كما يفعل بالطبيعة الخارجية وجوهره الروحى ، وجوده **الانسانى** ·

(٤) ومن النتائج المباشرة لحقيقة أن الانسان يغترب عن ناتج عمله ، عن نشاط حياته ، عن وجوده كنوع ،**اغتراب الانسان عن الانسان** · فاذا كان

الانســــــــان يواجه بنفسه فانه يواجه **بالانســــان الآخر** • وما ينطبق على علاقة الانسان بعمله ، وبناتج عمله وبنفسه ، ينطبق كذلك على علاقة الانسان بالانسان الآخر وبعمل الآخر وموضوع عمل هذا الآخر •

والحق أن القضية القائلة ان طبيعة الانسان كنوع تغترب عنه تعنى أن الانسان يغترب عن الآخر ، كما يغتــرب كل منهمــا عن طبيعة الانســان الجوهرية (١) •

ويتحقق اغتراب الانسان ــ وفى الواقع كل علاقة يقف فيها الانسان أمام نفسه ــ بالدرجة الأولى ويجد تعبيرا عنه فى العلاقة التى تقوم بين الانسان وغيره من الناس •

---

(١) طبيعة النوع (ومن قبل الكائن النوعى) Gattungswesen : طبيعــة الانسان الجوهرية ــ menschlichen Wesen

ويمكن للفقرات القصيرة التالية من كتاب فيورباخ « جوهر المسيحية » أن تساعد القارىء على فهم الخلفية الايديولوجية لهذا الجزء من فكر ماركس ــ وبشكل عارض على أن يرى كيف تقبل ماركس ــ وان أضفى عليها محتوى جديدا ــ المفاهيم التى اشاعها فيورباخ فضلا عن هيجل ورجال الاقتصاد السياسى :

ــ فما هــذا الفارق الجوهرى بين الانسان والحيوان ؟ ••• انه الوعى ــ وانمــا الوعى بالمعنى الضيق للكلمة ، لان الوعى المتضمن فى الشعور بالذات كفرد ، فى التمييز عن طريق الحواس ، فى الادراك الحسى ، وحتى الحكم على الاشياء الخارجية وفقا لعلامات محسوسة محددة، لا يمكن أن ينكر على الحيوانات • أما الوعى بأضيق معانيه فلا يوجد الا لدى كائن يكون نوعه ــ طبيعته الجوهرية ــ موضوعا للفكر • فالحق أن الحيوان يعى نفسه كفرد ــ ولديه بالتالى الشعور بالذات كمركز مشترك لاحاسيس متعاقبة ــ لكنه لا يعى نفسه كنوع ••• وفى الحياة العملية علينا أن نتعامل مع أفراد ، أما فى العلم فمع أنواع ••• لكن الكائن الذى يكون نوعه ــ طبيعته ــ موضوعا للفكر لديه هو وحده الذى يستطيع أن يجعل الطبيعة الجوهرية للاشياء أو الكائنات الاخرى موضوعا للفكر ••• فالحيوان ليس لديه سوى حياة بسيطة ، أما الانسان فلديه حياة داخلية وحياة خارجية • والحياة الداخلية للانسان هى الحياة التى ترتبط بنوعه ــ بطبيعته العامة كشىء متميز عن طبيعته الفردية ••• ولا يستطيع الحيوان أن يمارس وظيفة ترتبط بنوعه دون فرد آخر خارجه ، لكن الانسان يستطيع أن يؤدى وظائف الفكر والكلام التى تتضمن تماما مثل هذه العلاقة دون فرد آخر ••• فالانسان هو فى نفس الوقت أنا وأنت • فهو يستطيع أن يضع نفسه مكان آخر لهذا السبب •• أن نوعه ــ طبيعته الجوهرية ــ وليس مجرد فرديته هى بالنسبة له موضوع للفكر •• والموضوع الذى ترتبط به الذات ارتباطا جوهريا ، ضروريا ، ليس سوى طبيعة هذه الذات نفسها ، وانما طبيعتها الموضوعية •••

وهكذا فالعلاقة بين الشمس والارض هى فى نفس الوقت علاقة الارض بذاتها ، أو بطبيعتها لان مقياس حجم وكثافة الضوء الذى تتملكه الشمس كموضوع للارض هو مقياس المسافة الذى يحدد الطبيعة الخاصة للارض ••• ومن هنا فالانسان يتعرف على ذاته فى الموضوع الذى يتأمله ••• وقوة الشىء عليه هى من هنا قوة طبيعته الخاصة (جوهر المسيحية « بقلم لودفيج فيورباخ » ترجمة ماريان ايفانز عن الطبعة الالمانية الثانية ــ لندن ١٨٥٤ ــ ص ١ ــ ٥) ــ الناشر •

ومن هنا فداخل علاقة العمل المغترب يرى كل انسان الآخر بالمعيار والوضع الذى يجد نفسه فيه كعامل ٠

ولقد انطلقنا فى حديثنا من احدى حقائق الاقتصاد السياسى - اغتراب العامل وانتاجه ، وصغنا مفهوم هذه الحقيقة - العمل المغترب ، المنسلب - وحللنا هذا المفهوم - ومن هنا فاننا انما حللنا حقيقة من حقائق الاقتصاد السياسى ٠

فلنر الآن بعد ذلك كيف ينبغى لمفهوم العمل المغترب ، المنسلب ، أن يعبر عن نفسه ويعرضها فى الحياة الواقعية ٠

اذا كان ناتج العمل غريبا عنى ، اذا كان يواجهنى كقوة غريبة ، فلمن اذن ينتمى ؟

اذا لم يكن نشاطى ينتمى الى ، اذا كان نشاطا غريبا قسريا ٠٠ فلمن اذن ينتمى ؟

لكائن **آخر** غيرى ٠

من هذا الكائن ؟

الآلهه ؟ صحيح أن الانتاج الرئيسى فى الأزمنة الأولى (مثل بناء المعابد الخ ٠٠ فى مصر والهند والمكسيك) يبدو فى خدمة الآلهه ، والناتج يبدو مملوكا للآلهه ٠٠ غير أن الآلهه بذاتها لم تكن أبدا سادة العمل ٠ كذلك لم تكن **الطبيعة** ٠ وأى تناقض كان يمكن أن يقوم لو أن الانسان كلما زاد اخضاعه للطبيعة عن طريق عمله ، وكلما أصبحت معجزات الآلهه غير ذات شأن أمام معجزات الصناعة ، زاد اضطرار الانسان الى أن يتخلى عن بهجة الانتاج ومتعة الناتج لصالح هذه القوى ٠

فالكائن **الغريب** ، الذى ينتمى اليه العمل وناتج العمل ، والذى يبذل العمل فى خدمته ، ويوفر ناتج العمل لمنفعته ، لا يمكن الا أن يكون **الانسان** نفسه ٠

فاذا كان ناتج العمل لا ينتمى للعامل ، واذا كان يواجهه كقوة غريبة ، فهذا ليس ممكنا الا لأنه ينتمى الى **انسان آخر غير العامل** ، واذا كان عمل العامل عذابا له فانه لآخر لابد أن يكون **متعة** الحياة وبهجتها ، فلا الآلهة ولا

الطبيعة وانما الانسان نفسه هو الذى يمكن أن يكون هذه القوة الغريبة التى تثقل على الانسان ·

وينبغى أن نضع فى ذهننا القضية التى أشرنا اليها من قبل ، وهى أن علاقة الانسان بذاته لا تصبح **موضوعية وواقعية** بالنسبة له الا من خلال علاقته بالانسان الآخر · وهكذا فاذا كان ناتج عمله - عمله المتموضع - شيئا قويا **غريبا** معاديا ومستقلا عنه فان قوام علاقته به هو أن شخصا آخر هو سيد هذا الشىء ، شخصا غريبا ومعاديا وقويا ومستقلا عنه · واذا كان نشاطه الخاص هو بالنسبة له نشاط غير حر فانه اذن يعامله كنشاط يؤدى فى خدمة انسان آخر وتحت سيطرته وقسره وقهره ·

ويبدو كل اغتراب ذاتى للانسان عن ذاته وعن الطبيعة فى العلاقة التى يضع فيها نفسه والطبيعة ازاء أناس آخرين غيره ومتميزين عنه · ولهذا السبب فان الاغتراب الذاتى الدينى يظهر بالضرورة فى العلاقة بين الانسان العادى والكاهن أو بينه وبين الوسيط الخ ··· ما دمنا نعالج هنا العالم الفكرى · وفى العالم العملى الواقعى لا يمكن أن يظهر الاغتراب الذاتى الا من خلال العلاقة العملية الواقعية بالآخرين · والوسيط الذى يحدث الاغتراب خلاله هو ذاته وسيط **عملى** · وهكذا فخلال العمل المغترب لا يولد الانسان فحسب علاقته بالموضوع ويفعل الانتاج كقوى غريبة عنه ومعادية له ، لكنه يولد كذلك العلاقة التى تربط بين غيره من الناس وبين انتاجه وناتجه ، والعلاقة بينه وبين هؤلاء الناس الآخرين · وتماما كما يخلق انتاجه كفقدان لواقعه ، كعقاب له ، تماما كما يخلق ناتجه كضياع (*) ، كناتج لا ينتمى له ، فانه يخلق كذلك سيطرة الشخص الذى لا ينتج على الانتاج وعلى الناتج · وكما يغترب بنشاطه عن نفسه ، فانه كذلك يضفى على الغريب نشاطا ليس له ·

وحتى الآن لم ندرس هذه العلاقة الا من زاوية العامل ، وفيما بعد سندرسها أيضا من زاوية غير العامل ·

وهكذا فخلال **العمل المغترب ، المنسلب** ، ينتج العامل علاقة انسان غريب عن العمل ويقف خارجه بهذا العمل ، فعلاقة العامل بالعمل تولد علاقة الرأسمالى - أو أى اسم يختاره المرء لسيد العمل - بالعمل · وهكذا فان **الملكية الخاصة** هى نتاج العمل المغترب - العلاقة الخارجية للعامل بالطبيعة وبذاته - ونتيجته وعاقبته الضرورية ·

(*) Loss

وهكذا تنتج الملكية الخاصة بالتحليل عن مفهوم **العمــل المنسلب** ، **أى الانسان المنسلب** ، العمل المغترب ، الحياة المغتربة ، الانسان **المغترب** .

صحيح أننا توصلنا كنتيجة **لحركة الملكية الخاصة** الى مفهوم **العمــل المنسلب (الحياة المنسلبة)** من الاقتصاد السياسى . لكننا عند تحليل هذا المفهوم يصبح من الواضح أنه رغم أن الملكية الخاصة تبدو مصدر وسبب العمل المنسلب فانها فى الحقيقة نتيجته ، تماما كما أن الآلهة فى **البداية** ليست سبب البلبلة الفكرية للانسان وانما نتيجتها وفيما بعد أصبحت هذه العلاقة تبــادلية .

وعند ذروة تطور الملكية الخاصة فحسب يعود سرها هذا الى الظهور ، وهو أنها من ناحية **ناتج** العمل المنسلب ، وأنها ثانية **الوسيلة** التى بهــا ينسلب العمل بذاته ، **تحقق هذا الانسلاب** .

ويلقى هذا العرض الضوء على الفور على منازعات لم تحل حتى الآن :

(١) ان الاقتصاد السياسى يبدأ من العمل باعتباره الروح الحقة للانتاج ، لكنه لا يعطى العمل شيئا ، ويعطى الملكية الخاصة كل شىء . ومن هــذا التناقض خلص برودون الى الوقوف فى صف العمل وضد الملكية الخاصة . بيد اننا ندرك أن هذا التناقض الظاهرى هو تناقض **العمل المغترب** مع ذاته ، وأن كل ما فعله الاقتصاد السياسى هو أنه صاغ قوانين العمل المغترب .

كذلك فاننا نفهم أيضا أن **الأجور** و **الملكية الخاصة** متطابقان : فحيث يدفع الناتج ـ موضوع العمل ـ مقابل العمل ذاته فان الأجور ليست ســوى نتيجة ضرورية لاغتراب العمل ، لأن العمل لا يبدو فى أجر العمل فى نهاية الأمر كهدف فى ذاته بل كخادم للأجر . وسنبسط هذه النقطة فيما بعد ، أما الآن فسنكتفى باستخلاص بعض النتائج .

فرفع الأجور بالقوة (بغض النظر عن كل الصعوبات الأخرى بما فيها حقيقة أنه لا يمكن المحافظة على الأجور العالية باعتبارها شذوذا الا بالقوة أيضا) لن يكون اذن الا **مقابلا أفضل للعبد** ، ولن ينتزع للعامل أو للعمل وضعه الانسانى وكرامته .

والحق أنه حتى **المساواة فى الأجور** التى يطالب بها برودون انما تحول علاقة العــامل المعاصر بعمله الى علاقة الناس جميعا بالعمل ، وهكذا فان المجتمع يتصور هنا باعتباره رأسماليا مجردا .

والأجور هى نتيجة مباشرة للعمل المغترب ، والعمل المغترب هو السبب المباشر للملكية الخاصة ، وانهيار أحد الجانبين لابد أن يعنى انهيار الآخر •

(٢) ومن العلاقة بين العمل المغترب والملكية الخاصة ينتج كذلك أن **تحرر** المجتمع من الملكية الخاصة الخ ••• ، **من** العبودية ، **يجد تعبيرا عنه** فى شكل **سياسى** هو **تحرر العمال** ، ولا يعنى هذا أن المسألة هى مسألة **تحررهم** وحدهم ، وانما يعنى أن تحرر العمال يحوى التحرر الانسانى الكلى – وهو يحويه لأن كل العبودية البشرية تتضمنها علاقة العامل بالانتاج ، وليست كل علاقة عبودية الا تحويرا(*) ونتيجة لهذه العلاقة •

وتماما كما استخلصنا مفهوم **الملكية الخاصة من مفهوم العمل المغترب ، المنسلب** ، عن طريق **التحليل** فاننا نستطيع بنفس الطريقة أن نصل الى كل **مقولة** للاقتصاد السياسى بمساعدة هذين العاملين ، وسنجد كذلك فى كل مقولة مثل التجارة والمنافسة ورأس المال والنقود مجرد **تعبير محدد ومتطور** عن الأسس الأولى •

ولكن فلنحاول قبل دراسة هذا الشكل أن نحل مشكلتين :

(١) أن نحدد **الطبيعة** العامة **للملكية الخاصة** كما ظهرت نتيجة للعمل المغترب ، فى علاقتها **بالملكية الاجتماعية الانسانية حقا** •

(٢) لقد تقبلنا **اغتراب العمل ، انسلابه** ، كحقيقة ، وحللنا هذه الحقيقة • لكننا الآن نسأل كيف توصل الانسان الى **انسلاب عمله** واغترابه؟ وكيف يضرب هذا الاغتراب بجذوره فى طبيعة التطور الانسانى ؟ ولقد مضينا بالفعل شوطا بعيدا فى حل هذه المشكلة **بتحويل** السؤال عن **أصل الملكية الخاصة** الى مسألة علاقة **العمل المنسلب** بمجرى تطور البشرية • لأنه حين يتحدث المرء عن **الملكية الخاصة** فانه يتصور أنه يفكر فى شىء خارجى عن الانسان • وحين يتحدث الانسان عن العمل فانه يتحدث مباشرة عن الانسان ذاته • وهذه الصياغة الجديدة للمسألة تحوى بالفعل حلها •

أما عن (١) : الطبيعة العامة للملكية الخاصة وعلاقتها بالملكية الانسانية حقا •

فلقد حلل العمل المنسلب ذاته فى عنصرين يحدد كل منهما الآخر ،

(*) Modification

أوليسا سوى تعبيرين مختلفين عن نفس العلاقة · **فالتملك** يبدو **اغترابا** ، **انسلابا** ، **والانسلاب** يبدو **تملكا** ، **والاغتراب** يبدو **انعتاقا** حقا ·

لقد درسنا جانبا واحدا ــ العمل المنسلب فى علاقته بالعامل ذاته ، أى **علاقة العمل المنسلب بذاته** ، أما **علاقة الملكية بين غير العامل وبين العامل والعمل** فقد وجدنا أنها نتاج هذه العلاقة للعمل المنسلب وحصيلتها الضرورية· والملكية الخاصة كالتعبير المادى الموجز عن العمل المنسلب تشمل كلتا العلاقتين ــ **علاقة العامل بالعمل** ، **وبناتج عمله** ، **وبغير العامل** ، وعلاقة **غير العامل بالعامل وبناتج عمله** ·

واذ رأينا أن هذا التملك فى علاقته بالعامل الذى **يتملك** الطبيعة عن طريق عمله ، يبدو اغترابا ، كما يبدو نشاطه التلقائى الخاص نشاطا من أجل آخر ، ونشاطا لآخر ، والحيوية تضحية بالحياة ، وانتاج الموضوع فقدانا للموضوع لصالح قوة غريبة ، لصالح شخص **غريب** ــ فسندرس الآن علاقة هذا الشخص **الغريب** عن العمل والعامل بالعامل والعمل وموضوعه·

وينبغى أولا أن نلاحظ أن كل ما يبدو فى العامل **نشاطا للانسلاب** ، **للاغتراب** ، يبدو لغير العامل **كحالة من الانسلاب** ، **من الاغتراب** ·

وثانيا أن **موقف** العامل **الفعلى العملى** فى الانتاج ومن الناتج (كحالة ذهنية) يبدو لغير العامل الذى يواجهه كموقف **نظرى** ·

وثالثا ان غير العامل يفعل ضد العامل كل ما يفعله العامل ضد ذاته ، لكنه لا يفعل ضد ذاته ما يفعله ضد العامل ·

فلندرس عن قرب أكبر العلاقات الثلاث (٢)

●

---

(٢) عند هذه النقطة ينتهى المخطوط دون أن يكتمل · الناشر ·

المخطوط الثانى

[التناقض بين رأس المال والعمل ومليكة الأرض ورأس المال]

... تشكل فائدة رأسماله (١) . والعامل هو المظهر (*) الذاتى لحقيقة أن رأس المال هو الانسان الضائع تماما بالنسبة لنفسه ، تماما كما أن رأس المال هو المظهر الموضوعى لحقيقة أن العمل هو الانسان الضائع بالنسبة لنفسه . لكن من سوء حظ **العامل** أنه رأسمال **حى** ، ومن هنا رأسمال **له احتياجات** - رأسمال يفقد فائدته - ومن هنا معيشته - فى كل لحظة لا يعمل فيها . وترتفع **قيمة** العامل كرأسمال طبقا للعرض والطلب ، وحتى من **الناحية الجسدية** فان **وجوده** ، **حياته** ، كان ولا يزال ينظر اليه كعرض **لسلعة** كغيرها من السلع . ان العامل ينتج رأس المال ، ورأس المال **ينتجه** ، ومن هنا فانه ينتج ذاته ، والانسان **كعامل** ، **كسلعة** ، هو نتاج هذه الدورة كلها . وبالنسبة للانسان الذى لا يزيد عن أن يكون **عاملا** - وبالنسبة له كعامل - لا توجد خصائصه البشرية الا حيثما توجد لرأسمال **غريب** عنه ، غير أنه لأن الانسان ورأس المال غريبان عن بعضهما البعض ،

---

(١) تبدأ الصفحة ٤٠ من مخطوطة ماركس الثانية بهذه الكلمات . وبداية الجملة غير معروفة لان الصفحات التسع والثلاثين الاولى ضائعة - الناشر .

(*) Manifestation

وبذا يقفان فى علاقة لا مبالية خارجية عارضة بينهما ، فان من المحتم آن تبدو هذه الغربة كذلك كشىء **حقيقى** • وهكذا فحالما يخطر لرأس المال (سواء عن ضرورة أو عن نزوة) ألا يكون للعامل فان العامل لا يعود موجودا لذاته : فهو **ليس** لديه عمل ، وبالتالى **ليس** لديه أجر ، ولما لم يكن له وجود **ككائن انسانى** بل **كعامل** فحسب ، فانه يستطيع أن يذهب ويدفن نفسه ، وأن يتضور جوعا الخ ••• والعامل لا يوجد كعامل الا حين يوجد **بالنسبة لنفسه** كرأسمال ، وهو لا يوجد كرأسمال الا حين يوجد **أمامه** قدر من **رأس المال** • ان وجود رأس المال هو **وجوده** ، **حياته** ، اذ يحدد محتوى حياته بطريقة لا تعنيه •

وهكذا فان الاقتصاد السياسى لا يعترف بالعامل الذى لا يشتغل ، بالانسان العامل ، طالما أنه موجود خارج علاقة العمل هذه • فالغشاش اللص والوغد والشحاذ والمتعطل ، والعامل المتضور التعس المجرم ـ هذه **أشخاص** لا توجد بالنسبة **للاقتصاد السياسى** وانما هى توجد لأعين أخرى هى أعين الطبيب والقاضى وحافر القبور وحارس السجن ••• الخ • هذه الأشخاص أشباح خارج مجال الاقتصاد السياسى • وهكذا فبالنسبة له ليست احتياجات العامل سوى حاجة واحدة ، ألا وهى صيانته **أثناء العمل** الى الحد الذى يكون ضروريا **لمنع جنس العمال من الفناء** • وهكذا فان لأجر العمل بالدقة نفس معنى صيانة وخدمة أى أداة انتاجية أخرى ، أو **استهلاك رأس المال** اللازم لتجدد انتاجه بفائدة ، أو الزيت الذى تدهن به العجلات لتظل تدور • ومن هنا فان الأجور تنتمى الى **نفقات** رأس المال والرأسمالى الضرورية ، وينبغى ألا تتجاوز حدود هذه الضرورة • وهكذا كان من المنطقى تماما لملاك المصانع الانجليز أن يخصموا من أجور العامل الصدقة العامة التى يحصل عليها من ضريبة الفقراء قبل صدور قانون التعديل فى عام ١٨٣٤ ، وأن يعتبروها جزءا لا يتجزأ من الأجر •

والانتاج لا ينتج فحسب الانسان **كسلعة** ، **الانسان ـ السلعة** ، الانسان فى دور **السلعة** • وانما هو ينتجه بما يتفق مع هذا الدور ككائن **مجرد من انسانيته روحيا** وبدنيا ـ لا أخلاقية وتشوه وبلادة العمال والرأسماليين • ان نتاجه هو **السلعة الواعية بذاتها والمتصرفة بذاتها •• الانسان ـ** السلعة ••• وقد كان تقدما كبيرا من ريكاردو وميل ••• الخ على سميث وساى أن يعلنوا أن **وجود** الكائن الانسانى ـ القدر الأكبر أو الأقل من الانتاجية الانسانية للسلعة ـ شىء غير ذى شأن بل حتى **ضار** • فهم يقولون ان الغرض الحقيقى للانتاج ليس هو كم عدد العمال الذين يعولهم رأسمال ما ، وانما هو بالأحرى كم قدر الفائدة التى يحققها ، والمجموع الكلى **للمدخرات** السنوية •

وبالمثل كان تقدما كبيرا ومنطقيا للاقتصاد السياسى الانجليزى الحديث أنه فى حين يجعل **العمل** مبدأه **الوحيد** فانه يعرض فى نفس الوقت بوضوح كامل العلاقة **العكسية** بين الأجور وفائدة رأس المال ، وحقيقة أن الرأسمالى لا يمكن بشكل طبيعى **الا** أن يكسب بتخفيض الأجور والعكس بالعكس • ويبين استغلال الرأسمالى والعامل لبعضهما البعض ، وليس استغلال المستهلك ، باعتباره العلاقة **الطبيعية** •

وعلاقات الملكية الخاصة تحوى ــ كامنة فيها ــ علاقات الملكية الخاصة **كعمل** ، ونفس العلاقات **كرأسمال** ، والعلاقة المتبادلة فيما بين هذين الاثنين • فهناك انتاج النشاط الانسانى **كعمل** ــ أى كنشاط غريب عن ذاته ، عن الانسان وعن الطبيعة ، وبالتالى عن الوعى وفيض الحياة ــ الوجود **المجرد** للانسان كمجرد **انسان عامل** يمكن من هنا أن يسقط يوميا من فراغه الملىء الى الفراغ المطلق ــ الى لا وجوده الاجتماعى وبالتالى الفعلى • ومن الناحية الأخرى هناك انتاج موضوع النشاط الانسانى كرأسمال ــ الذى **زال** فيه التحديد(*) الطبيعى والاجتماعى للموضوع ، الذى فقدت فيه الملكية الخاصة صفتها الطبيعية والاجتماعية (وبالتالى كل وهم سياسى واجتماعى ولم تعد تختلط بأى علاقات انسانية فى **الظاهر**) ، التى يبقى فيها **نفس** رأس المال **على ما هو عليه** فى أكثر المظاهر الاجتماعية والطبيعية تنوعا ، لا مباليا كلية بمحتواه **الحقيقى** • وهذا التناقض حين يدفع الى نهايته هو بالضرورة الحد النهائى ، والذروة ، والانهيار ، لكل علاقة الملكية الخاصة •

وهكذا كان انجازا كبيرا آخر للاقتصاد السياسى الانجليزى الحديث أن يعلن أن الريع هو الفرق بين الفائدة التى تنتجها أسوأ قطعة أرض وأفضل قطعة أرض منزرعة ، وأن يفضح الأوهام الرومانسية لمالك الأرض ــ أهميته الاجتماعية المزعومة وتطابق مصلحته مع مصلحة المجتمع ــ التى كان آدم سميث لا يزال متمسكا بها بعد الفزيوقراط ، وأن يستبق ويمهد لحركة العالم الحقيقى التى ستحول مالك الأرض الى رأسمالى عادى نثرى ، وبذلك يبسط التناقض بين العمال ورأس المال ويزيده حدة ويسرع بحله ، لقد فقدت **الأرض كأرض** ، **والريع كريع** ، رتبتهما الأعلى ، وأصبحا **رأسمال وفائدة** أخرسين ــ أو بالأحرى أصبحا رأسمال وفائدة لا يتحدثان الا حديث النقود •

ان **التمييز** بين رأس المال والأرض ، وبين الربح والريع ، وبينهما معا وبين الأجور ، وبين **الصناعة والزراعة** ، وبين الملكية الخاصة **العقارية والمنقولة** ــ ان هذا التمييز ليس تمييزا أساسيا كامنا ، وانما هو تمييز **تاريخى** ، ولحظة

(*) Determinateness

ثابتة فى تشكل وتطور التناقض بين رأس المـال والعمل • فالصناعة الخ ٠٠٠ كشىء يقابل ملكية الأرض العقارية ليست سـوى التعبير عن الطريقة التى جاءت بها الصناعة الى الوجود ، وعن التناقض مع الزراعة الذى تطورت فيه الصناعة • ويظل تمييز الصناعة هذا قائما كنوع **خاص** من العمل – كتمييز **اساسى هام يشمل الحياة كلها** ـ طالمـا أن الصناعة (حياة المدن) تتطور فى وجه ملكية الأرض (الحياة الاقطاعية الارستقراطية) ، وطالمـا ظلت هى نفسها **تحمـل** الطـابع الاقطاعى لنقيضها فى شـكل الاحتكار ، وطوائف الحرف ، والنقابات والاتحادات الحرفية القديمة ٠٠ الخ التى لا يزال للعمل فيها دلالة **اجتماعية ظاهرية** ، ما زالت له دلالة **الحياة المشتركة الحقة** ، ولم يبلغ بعد مرحلة **اللامبالاة** بمحتواه ، لم يبلغ بعـد تماما مرحلة الوجـود لذاته ، أى التجريد عن كل الكائنات الأخرى ، وبالتالى لم يصبح بعد رأسمال **متحرر** •

لكن الصناعة المتحررة ، أى **الصناعة** المشـكلة لذاتها باعتبارها هـذا ـ **ورأس المـال المتحرر تطوران** ضروريان للعمل • فسلطة الصناعة على ضدها تظهر على الفور فى انبثاق **الزراعة** كصناعة حقة ، بعـد أن كان معظم العمل يترك فيما مضى للتربة **ولعبد** التربة الذى من خلاله تفلح الأرض نفسها • ومع تحول العبد الى عامل **حر** ـ أى الى **أجير** – يتحول مالك الأرض ذاته الى سيد للصناعة ، الى رأسمالى ـ وهو تحول يحدث فى البداية من خلال **المزارع المستأجر** • غير أن **المزارع** هو ممثل مالك الأرض ـ هو **سر** مالك الأرض المكشوف : فمن خلاله فحسب يكون لمـالك الأرض وجوده **الاقتصادى** ـ وجوده كمالك خاص – لأن ريع أرضه انما يرجع الى المنافسة بين المزارعين • وهكذا يصبح مالك الأرض فى الجوهر ـ فى شكل **المزارع المستأجر** ـ رأسـماليا **عاديا** • ولابد أن يتحقق هذا أيضا فى الواقع العملى : فالرأسمالى الذى يشتغل بالزراعة ـ المزارع ـ لابد أن يصبح مالكا للأرض أو العكس • **فالمهنة الصناعيه** للمزارع هى المهنة الصناعية لمـالك الأرض ، لأن وجود الأول يفترض وجود الثانى •

لكنهما يدركان أصلهما المتناقض ـ سلسلة نسبهما ـ ويعرف مالك الأرض فى الرأسمالى عبد الأمس الوقح المتحرر الذى أصبح الآن غنيا ، ويرى نفسه **رأسماليا** يواجه التهديد منه • ويعرف الرأسمالى فى مالك الأرض سيد الأمس الكسول القاسى الأنانى ، ويعرف أنه يسىء اليه كرأسمالى ، رغم أنه – مالك الأرض – يدين للصناعة بكل أهميته الاجتماعية الراهنة ، بممتلكاته ومتعته • انه يرى فيه نقيضا(*) للصناعة **الحرة** ولرأس المـال **الحر** ـ لرأس المـال

(*) Antithesis

المستقل عن كل تحديد طبيعي . وهذا التناقض بين مالك الأرض والرأسمالي مرير للغاية ، وكل طرف يعلن حقيقة الآخر . ولا يحتاج المرء الا أن يقرأ هجمات الملكية العقارية على الملكية المنقولة والعكس بالعكس لكي يحصل على صورة دقيقة عن تفاهة كل منهما . فمالك الأرض يبرز النسب النبيل لملكيته ، والتذكارات الاقطاعية ، والذكريات ، وأشعار الذكرى ، ونزعته الرومانسية ، وأهميته السياسية الخ ... وهو حين يتحدث في الاقتصاد فان الزراعة **وحدها** هي التي يرى أنها منتجة . وهو في نفس الوقت يصور خصمه كمرتزق مساوم مخادع شره متمرد بلا قلب ولا روح — غشاش قواد خانع مداهن منافق بلا شرف أو مبادىء أو عاطفة أو جوهر أو أي شيء آخر — شخصا مغتربا عن الجماعة ، يبيعها عن طيب خاطر ، ويولد المنافسة ويغذيها ، ويعتز بها بكل ما تجلبه من بؤس وجريمة وتحلل لكل الروابط الاجتماعية (أنظر من بين آخرين بيرجاس (Bergasse) الفزيوقراطي الذي فضحه كاميل ديمولان (Camille Desmoulins) في يومياته « ثورات فرنسا وبرابان »(٢) ، وانظر فون فينك (Von Vince) ولانسيزول (Lancizol) وهالر (Haller) وليو (Leo) وكوزجارتن (Kozegarten) (٣) وكذلك سيسموندي .

أما الملكية المنقولة فهي من جانبها تبرز معجزات الصناعة والتقدم . انها وليد العصر الحديث وابنه الشرعي الأصيل . وهي ترثي لخصمها كأبله **غير متنور** عن طبيعته الخاصة (وهي في هذا على حق تماما) يريد أن يحل محل رأس المال الأخلاقي والعمل الحر العنف الوحشي غير الأخلاقي والقنانة . وهي تصوره كدون كيشوت يخفي تحت ستار من **الاستقامة والشرف والصالح العام والاستقرار** عجزه عن التقدم ، وانغماسه الشديد في المتعة ، وأنانيته ، وحرصه على مصلحته الضيقة ، وسوء نيته . وهي تعلن أنه **احتكاري** خبيث ،

---

(٢) « ثورات فرنسا وبرابان » بقلم كاميل ديمولان — الربع الثاني الذي يحوي شهور مارس وأبريل ومايو — باريس — السنة الاولى عدد ١٦ ص ١٣٩ وما بعدها وعدد ٢٣ ص ٢٤٥ وما بعدها وعدد ٢٦ ص ٥٨٠ وما بعدها — الناشر .

(٣) انظر فانك اللاهوتي الهيجلي القديم المغرور الذي يحكي على حد قول ليو والدموع في عينيه كيف رفض أحد العبيد عند الغاء القنانة أن يكف عن أن يكون مملوكا للنبيل . وانظر كذلك « رؤى وطنية » بقلم جوستوس موزار التي تتميز بأنها لا تتخلى لحظة واحدة عن الافق الضيق العادي المبتذل البورجوازي الصغير « المصنوع محليا » للسوقي ، والتي تظل مع هذا محض خيال . وقد جعلها هذا التناقض سائغة الى أقصى حد للذوق الالماني .

وتصب المياه الباردة على ذكرياته وأشعاره ورومانسيته بتعداد تاريخي ساخر للضعة والقسوة والمهانة والبغاء والعار والفوضى والتمرد التى كانت القلاع الرومانسية مصدرا لها ٠

وهى تزعم أنها قد حصلت على الحرية السياسية للشعب ، أنها فكت الأغلال التى تقيد المجتمع المدنى ، أنها ربطت بين عوالم مختلفة ، أنها خلقت التجارة التى تطور الصداقة بين الشعوب ، أنها خلقت الأخلاقية الخالصة وقدرا مقبولا من الثقافة ، أنها أعطت للشعوب حاجات متمدينة بدلا من الحاجات الفجة ، ووفرت وسائل اشباعها ٠ وتقول أنه فى نفس الوقت فان مالك الأرض ـ محتكر الحبوب الكسول المزعج الطفيلى ـ يرفع أسعار الضروريات الأساسية للشعب ، وبذا يجبر الرأسمالى على رفع الأسعار دون أن يكون قادرا على زيادة الانتاجية ، وهكذا يعوق ـ وفى النهاية يلغى ـ دخل الأمة السنوى ، وتراكم رأس المال ، ومن هنا امكانية توفير العمل للشعب ، والثروة للبلاد ، ويخلق بالتالى انحدارا عاما ، فى حين يستغل بشكل طفيلى كل مزايا المدنية الحديثة دون أن يفعل أدنى شىء لها ، وحتى دون أن يخفف ولو قليلا من تحيزاته الاقطاعية ٠ وأخيرا فلندعه ـ هو الذى لا توجد زراعة الأرض ولا الأرض نفسها له الا كمصدر للنقود التى تأتيه كهدية ـ لندعه يلقى مجرد نظرة على **مزارعه المستأجر** ، وليقل بعدها ما اذا لم يكن هو نفسه **وغدا خبيثا مخادعا** « **مهذبا** » ينتمى فى قلبه وفى الواقع منذ وقت طويل الى الصناعة **الحرة** والى التجارة **الحبيبة** ، مهما احتج وثرثر عن الذكريات التاريخية ، والأهداف الأخلاقية أو السياسية ٠ ان كل ما يستطيع أن يطرحه حقا لتبرير نفسه ليس صحيحا الا بالنسبة **لمن يقوم بزراعة الأرض** (الرأسمالى والعمال) الذى يعد **مالك الأرض عدوا له** ٠ وهكذا فانه يقدم أدلة ضد نفسه ٠ **وبدون** رأس المال تصبح ملكية الأرض مادة ميتة لا قيمة لها ، وقد كان انتصار الملكية المنقولة المتمدين هو بالتحديد أنها اكتشفت وجعلت من العمل الانسانى مصدر الثروة بدلا من الشىء الميت (أنظر بول لويس كوريبه وسان سيمون وجانيل وريكاردو وميل وماككولوش وديستوت دى تراسى وميشيل شيفالييه) ٠

ويؤدى المجرى الحقيقى للتطور (وهذا شىء ينبغى أن نضيفه هنا) الى الانتصار الضرورى **للرأسمالى** على **مالك الأرض** ـ أى للملكية الخاصة المتطورة على الملكية الخاصة غير المتطورة وغير الناضجة ، تماما كما تنتصر الحركة عموما على الثبات ، والضعة الصريحة الواعية بذاتها على الضعة المستترة غير الواعية ، **وشهوة المال على الانغماس فى اللذة** ، والأنانية **المستنيرة** الصريحة

المتوثبة الماهرة على **أنانية الخرافة** ضيقة الأفق الحذرة الساذجة الكسولة المضللة ، **والنقود** على الأشكال الأخرى للملكية الخاصة ٠

وتحاول تلك الدول التى تتوجس قدرا من الخطر المرتبط بالصناعة الحرة كاملة التطور ، والأخلاقية الخالصة كاملة التطور ، والتطور الكامل للتجارة **التى** تنشط الصداقة بين اشعوب ، تحاول عبثا أن توقف رسملة ملكية الأرض ٠

وملكية الأرض على خلاف رأس المال هى ملكية خاصة ــ رأسمال ــ لا تزال مصابة بالتحيزات **المحلية** والسياسية ، انها رأسمال لم يستعد نفسه بعد من تشابكه مع العالم ــ رأسمال لم **يتطور كلية** بعد ، ولا بد له فى مجرى **تطوره العالمى** أن يحقق تعبيره المجرد ، أى تعبيره **الخالص** ٠

وعلاقات **الملكية الخاصة** هى العمل ورأس المال ، والعلاقة بين هذين الاثنين ٠

والحركة التى ينبغى لهذه المكونات أن تمر بها هى :

أولا ــ وحدة الاثنين بوسيط أو بغير وسيط ٠

رأس المال والعمل فى البداية ما زالا موحدين ثم ــ ورغم أنهما منفصلان مغتربان ــ فان كلا منهما يطور الآخر ويغذيه كشرط أكيد ٠

ثانيا ــ الاثنان فى تضاد ، وكل منهما يستبعد الآخر ، فالعامل يرى فى الرأسمالى نفى وجوده ، والعكس بالعكس ، وكل منهما يحاول أن يسلب الآخر وجوده ٠

ثالثا ــ تضاد كل منهما **مع** ذاته ، رأس المال ــ العمل المخزون ــ العمل ٠

ورأس المال باعتباره هذا ــ ينقسم الى رأس المال **ذاته** والى **عائده** الذى ينقسم بدوره الى **فائدة وربح** ٠ الرأسمالى الذى يضحى به كلية ، وهو يسقط الى صفوف الطبقة العاملة فى حين أن العامل (انما بشكل استثنائى) يصبح رأسماليا ٠ العمل كلحظة من لحظات رأس المال ــ **نفقته** ٠ ومن هنا فالأجور ــ تضحية لرأس المال ٠

انقسام العمل الى **العمل ذاته وأجور العمل** • والعامل نفسه رأسمال ، سلعة •

تضاد عدائي متبادل (٤) •

(٤) هنا ينتهي المخطوط الثاني ـ الناشر •

المخطوط الثالث

[الملكية الخاصة والعمل.
آراء المذهب التجاري والفزيوقراطية
وآدم سميث وريكاردو ومدرسته]

حول الصفحة ٣٦ · · الماهية الذاتية للملكية الخاصة – **الملكية الخاصة** كنشاط لذاته (١) ، **كذات** ، **كشخص** – هي **العمل** · ومن هنا فمن البديهي أن الاقتصاد السياسي الذي يعترف **بالعمل** كمبدأ له (آدم سميث) ، والذي لم يعد من ثم ينظر الى الملكية الخاصة كمجرد **ظرف** خارجي عن الانسان – ان هذا الاقتصاد السياسي وحده هو الذي ينبغي أن ينظر اليه من ناحية – كنتيجة **للطاقة** الفعلية **والحركة** الفعلية للملكية الخاصة (٢) ، كنتاج للصناعة الحديثة – ومن ناحية أخرى كقوة أسرعت ومجدت طاقة وتطور **الصناعة** الحديثة ، وجعلتها قوة فى مملكة **الوعى** · وهكذا فبالنسبة لهذا الاقتصاد السياسي المستنير – الذى اكتشف داخل الملكية الخاصة **الماهية الذاتية** للثروة – يبدو أنصار

---

(١) « لذاته » (fuer sich) **تعبير هيجلي يستخدم نقيضا لعبارة « فى ذاته »** (an sich) **· وتعنى « فى ذاته » بالتقريب « كامن » أو حتى « غير واع » ، وبالمثل يمكن فهم « لذاته » على أنها تعنى « موجود لذاته » أو « بوعى » – الناشر ·**

(٢) انه حركة للملكية الخاصة تصبح مستقلة لذاتها فى الوعى – انه الصناعة الحديثة ،كذات ··

المذهب النقدي والتجاري الذين لا ينظرون الى الملكية الخاصة **الا كجوهر** (٣) **موضوعي يواجه الناس عبدة أصنام ووثنيين وكاثوليك** ومن هنا كان **انجلز** على حق حين سمى آدم سميث **لوثر الاقتصاد السياسي** (٤) • فكما اعترف لوثر **بالدين – الايمان** – كجوهر **للعالم** الخارجي ، وبالتالي وقف معارضا للوثنية الكاثوليكية – وكما تجاوز (٥) التدين **الخارجي** بجعل التدين الجوهر **الداخلي** للانسان ، وكما نفى الكهنة خارج الانسان العادي لأنه غرس الكاهن في قلوب الناس العاديين ••• هكذا تماما كان الأمر مع الثروة : فقد ألغيت الثروة كشيء خارج الانسان ومستقل عنه ، ومن ثم كشيء لا يمكن أن يحفظ أو يؤكد الا بطريقة خارجية ، أي أن هذه **الموضوعية الخارجية اللامعقولة** للثروة قد ألغيت ، اذ أصبحت الملكية الخاصة متجسدة في الانسان نفسه ، والانسان نفسه يعتبر ماهية لها • ولكن نتيجة لذلك يجلب الانسان الى داخل مدار الملكية الخاصة ، تماما كما جلب – عند لوثر – الى داخل مدار الدين • وتحت مظهر الاعتراف بالانسان لم يعد الاقتصاد السياسي حقا – ومبدؤه هو العمل – أكثر من التحقق المتسق لانكار الانسان ، لأن الانسان ذاته لم يعد يقف في علاقة خارجية من التوتر مع الجوهر الخارجي للملكية الخاصة ، بل أصبح هو ذاته هذه الماهية المتوترة للملكية الخاصة • وما كان من قبل **خارجيا** بالنسبة للذات – تخارج الانسان في الشيء (٦) – قد أصبح مجرد فعل التخارج – عملية الانسلاب • وهكذا فاذا كان هذا الاقتصاد السياسي يبدأ بالتظاهر بالاعتراف بالانسان (استقلاله وتلقائيته الخ ••) ، واذا كان يحدد موضع الملكية الخاصة في وجود الانسان ذاته ، فانه لم يعد يمكن أن يظل محددا بالخصائص المحلية أو القومية أو غيرها من **خصائص الملكية الخاصة** ، وكأنها **شيء يوجد خارجه** ، واذا كان هذا الاقتصاد السياسي يكشف بالتالي عن طاقة **كوزموبوليتية** ، كلية ، تطيح بكل قيد ورابطة حتى تضع نفسها مكانها باعتبارها السياسة **الوحيدة** ، والكلية الوحيدة ، والقيد الوحيد ، والرابطة الوحيدة ، فان عليه أن يطرح جانبا هذا **النفاق** في مجرى تطوره المقبل ، وأن يبرز **بكل تبجحه** • وهو يفعل ذلك – دون أن تزعجه كل التناقضات الظاهرة التي ينغمس فيها – بتطوير فكرة **العمل** تطويرا **أكثر أحادية** ، ومن

---

(٣) «Wesen» ترجمت هنا الى substance (جوهر) وترجمت في مكان آخر في نفس الصفحة « Essence » (ماهية) – المترجم •

(٤) انظر ف • انجلز « تخطيط لنقد الاقتصاد السياسي » الملحق بهذا الكتاب – المترجم •

(٥) (superseded) تجاوز (aufhob) (ترجمت في نهاية الفقرة « ألغيت ») – المترجم •

(٦) تخارج الانسان في الشيء reale Entausserung des Menschen

عملية الانسلاب Verasserung

ثم **أكثر حدة وأكثر اتساقا** ، باعتباره **الماهية** الوحيدة **للثروة** : باثباته أن نتائج هذه النظرية **لا انسانية** فى طابعها ، على عكس المعالجة الأخرى الأصلية وأخيرا بتوجيه اللطمة الساحقة للريع – آخر شكل فردى طبيعى للملكية الخاصة ، وآخر مصدر للثروة يوجد مستقلا عن حركة العمل ، هذا التعبير عن الملكية الاقطاعية ، وهو تعبير أصبح اقتصاديا تماما فى طابعه ، وبالتالى عاجزا عن مقاومة الاقتصاد السياسى (مدرسة **ريكاردو**) • وليست هناك فحسب زيادة نسبية فى تبجح الاقتصاد السياسى منذ سميث وخلال ساى حتى ريكاردو وميل الخ ••• بقدر ما تبدو نتائج **الصناعة** أكثر تطورا وأكثر تناقضا فى أعين هؤلاء الأخيرين ، بل ان هؤلاء الاقتصاديين الأخيرين تقدموا بثبات ووعى الى أبعد من أسلافهم بصورة ايجابية فى تغربهم عن الانسان • غير أنهم **انما** يفعلون ذلك لأن علمهم يتطور باتساق وأصالة أكبر • ولأنهم يجعلون الملكية الخاصة فى شكلها النشط الذات ، وبذلك يجعلون الانسان فى نفس الوقت – والانسان كشىء غير ما هوى – الماهية ، فان تناقض الواقع يتجاوب كلية مع الماهية المتناقضة التى يقبلونها كمبدأ لهم • **وعالم الصناعة** الممزق يؤكد مبدأهم **الممزق داخليا** ولا يدحضه • ومبدأهم هو – فى نهاية الأمر – مبدأ هذا التمزق •

ويشكل مذهب الفزيوقراط الذى وضعه الدكتور كيسناى الشكل الانتقالى من المذهب التجارى الى آدم سميث • والفزيوقراطية هى بشكل مباشر ذوبان الملكية الاقطاعية فى **الاقتصاد السياسى** ، لكنها كذلك وبنفس الصورةالمباشرة تحولها وعودتها فى **الاقتصاد السياسى** ، فيما عدا أن لغتها الآن لم تعد لغة اقطاعية بل اقتصادية • فكل الثروة تحلل الى **أرض وزراعة** • والأرض ليست بعد **رأسمالا** : انها لاتزال شكلا **خاصا** لوجوده ، يفترض أن صحته تكمن **وتستمد من** خصوصيته الطبيعية • غير أن الأرض **عنصر** طبيعى عام فى حين أن المذهب التجارى لا يعترف بالثروة الا فى شكل **معدن ثمين** • وهكذا فان **موضوع** الثروة – مادتها – قد اتخذ صراحة أعلى درجة من العمومية داخل **حدود الطبيعة** ، من حيث أنه بشكل مباشر ثروة موضوعية حتى **كطبيعة** • والأرض لا توجد بالنسبة للانسان الا من خلال العمل ، من خلال الزراعة • وهكذا فان الماهية الذاتية للثروة قد حولت الى العمل • ولكن فى نفس الوقت فالزراعة هى العمل **الانتاجى الوحيد** • ومن هنا فان العمل لا يفهم بعد فى عموميته وتجريده : فهو لا يزال مرتبطا **بعنصر طبيعى** خاص **كمادة له** ، ومن هنا فانه لا يدرك الا فى **أسلوب خاص للوجود تحدده الطبيعة** • وهو من ثم لا يزال انسلابا **نوعيا** ، خاصا ، للانسان ، تماما كما أن ناتجه لا يدرك الا كشكل نوعى للثروة ، يرجع الى الطبيعة أكثر مما يرجع الى العمل ذاته • ولا تزال الأرض تدرك هنا كظاهرة طبيعية مستقلة عن الانسان – وليس

بعد كرأسمال أى كمظهر للعمل ذاته . وبالأحرى أن العمل يبـدو كمظهـر **للأرض** . ولكن لما كانت وثنية الثروة الخارجية القديمة ـ الثروة التى توجد كموضوع فقط ـ قد ردت الى عنصر طبيعى بسيط للغاية ، ولما كانت ماهيتها ـ ولو جزئيا فحسب وفى شكل خاص ـ قد أدركت داخل وجودها الذاتى ، فان هناك الخطـوة الضرورية الى الأمام من حيث أن **الطبيعة العامة** للثروة قـد اتضحت ، وأن العمل بالتالى ـ فى اطلاقه الكلى (أى فى تجريده) ـ قد أثير وأقر باعتباره **المبدأ** . ويرد على الفزيوقراطية بأن **الزراعة** من وجهة النظـر الاقتصادية ـ أى من وجهة النظر الصحيحة الوحيدة ـ لا تختلف عن أى صناعة أخرى ، وأن **ماهية** الثروة من هنا ليست شكلا **نوعيا** للعمل مرتبطا بعنصر خاص ـ تعبيرا خاصا عن العمل ـ وانما هى **العمل عموما** .

وتنكر الفزيوقراطية الثروة **الخاصة** الخارجية الموضوعية فحسب باعلانها أن العمل هو **ماهية** الثروة . لكن العمل عند الفزيوقراطية ليس منذ البداية الأولى الا **الماهية الذاتية** لملكية الأرض (فهى تنطلق من طراز الملكية الـذى يبدو تاريخيا الطراز المسيطر المعترف به) وهى انما تحول ملكية الأرض الى **انسان منسلب** . وهى تلغى طابعها الاقطاعى باعلان أن **الصناعة (الزراعة)** هى **ماهيتها** . لكن موقفها من عالم الصناعة هو موقف الانكار ، وهى تعتـــرف بالنظام الاقطاعى باعلان أن **الزراعة** هى الصناعة **الوحيدة** .

ومن الواضـــح أنه اذا كانت **الماهية الذاتيـة** للصناعة قـد أدركت الآن (للصناعة فى مواجهة ملكية الأرض أى الصناعة وهى تشكل ذاتها كصناعة) فان هذه الماهية تشمل نقيضها . فتماما كما تجسد الصناعة ملكية الأرض الملغاة فان **الماهية الذاتية** للصناعة تجسد فى نفس الوقت الماهية الذاتية **لملكية الأرض** .

وتماما كما أن ملكية الأرض هى أول أشكال الملكية الخاصة ، وأن الصناعة قد واجهتها فى البداية تاريخيا كمجرد شكل خاص للملكية ـ أو بالأحرى كعبد أعتق لملكية الأرض ـ فان هذه العملية تكرر ذاتها على مستوى الادراك العلمى للماهية **الذاتية** للملكية الخاصة ، **للعمل** . ويبدو العمل فى البداية **كعمل زراعى** فحسب ، لكنه بعدئذ يؤكد ذاته **كعمل** عموما .

لقد أصبحت كل الثروات ثروات **صناعية** ، ثروة **العمل** ، والصناعة عمل منجز ، تماما كما أن **نظام المصنع** هو ماهية **الصناعة** ـ العمل ـ وقد وصلت الى النضج ، وتماما كما أن **رأس المال الصناعى** هو الشكل الموضوعى المنجز للملكية الخاصة .

ونستطيع الآن أن نرى كيف أنه عند هذه النقطة فحسب تستطيع الملكية الخاصة أن تكمل سيطرتها على الانسان ، وتصبح فى أكثر أشكالها عمومية قوة تاريخية عالمية .

●

[الملكية الخاصة والشيوعية.

مختلف مراحل تطور الأفكار الشيوعية.

الشيوعية الفجة والشيوعية القائمة على المساواة

والشيوعية بوصفها اشتراكية تتوافق مع الإنسانية]

حول الصفحة ٣٩ ٠ ان التضاد بين **اللاملكية والملكية** ــ طالما لم يفهم باعتباره تضادا بين **العمل ورأس المال** ، لا يزال تضادا لا مباليا ، لم يدرك في **صلته الفاعلة** ، في علاقته الداخلية ــ لا يزال تضادا لم يدرك **كتناقض** ٠ وهو يمكن أن يجد تعبيرا في هذا الشكل **الأول** حتى دون التطور المتقدم للملكية الخاصة (كما في روما القديمة وتركيا الخ ٠٠) ، انه لا **يبدو** بعد وكأن الملكية الخاصة ذاتها هي التي أقامته ، لكن العمل ــ الماهية الذاتية للملكية الخاصة كاستبعاد للملكية ، ورأس المال ــ العمل الموضوعي كاستبعاد للعمل ــ يشكلان **الملكية الخاصة** في حالة تناقضها المتطورة ــ ومن هنا علاقة دينامية تتحرك بعناد نحو حلها ٠

حول الصفحة نفسها ، ان تخطي(١) اغتراب الذات يتبع نفس تطور اغتراب الذات ، فالملكية **الخاصة** ترى أولا في جانبها الموضوعي وحده ــ ولكن مع

(١) Aufheben **تخطي ٠٠ ألغي ٠٠ أزال ٠**

العمل كماهية لها • ومن هنا فان شكل وجودها هو **رأس المال** الذى ينبغى أن يلغى « باعتباره هذا » (برودون) ، أو أن **شكلا خاصا** من أشكال العمل ـ العمل المسوى ، المجزأ ، وبالتالى غير الحر ـ يتصور كمصدر **لضرر** الملكية الخاصة ، ولوجودها فى اغتراب عن الناس ، وعلى سبيل المثال **فوريه** الذى كان كالفزيوقراط يتصور بدوره **العمل الزراعى** باعتباره على الأقل النموذج **المثالى** ، فى حين يعلن **سان سيمون** على العكس أن **العمل الصناعى** منحيث هو كذلك هو الماهية ، ثم هو يتطلع الى حكم الصناعيين **وحدهم** وتحسين ظروف العمال • وأخيرا فالشيوعية هى التعبير **الايجابى** عن الملكية الخاصة الملغاة ـ أولا كملكية خاصة **كلية**(*) • والشيوعية باحاطتها بهذه العلاقة **ككل** فانها :

(١) فى شكلها الأول مجرد **تعميم واكتمال** لهذه العلاقة ، وهى تكشف عن نفسها باعتبارها هذا فى شكل مزدوج : فمن ناحية تتضخم سيطرة الثروة **المادية** الى حد أنها تريد أن تحطم **كل شىء** لا يقبل أن يحوزه الجميع **كملكية خاصة** ، انها تريد أن تزيل الموهبة •• الخ **بالقوة** لأن هدف الحياة والوجود الوحيد بالنسبة لها هو **الحيازة** المادية المباشرة • ان مقولة **العامل** لا تلغى ، وانما هى توسع لتشمل كل الناس • وتستمر علاقة الملكية الخاصة باعتبارها علاقة الجماعة بعالم الأشياء ، وأخيرا فان حركة المقابلة بين الملكية الخاصة الكلية وبين الملكية الخاصة تجد تعبيرا عنها فى الشكل الحيوانى لمقابلة الزواج (وهو بالتأكيد **شكل للملكية الخاصة الاستئثارية**) **بمشاعية النساء** ، التى تصبح المرأة فيها جزءا من الملكية **الجماعية المشتركة**•ويمكن أن نقول انفكرة **مشاعية النساء** هذه تكشف عن **سر** هذه الشيوعية التى لا تزال فجة تماما وبلا تفكير • فتماما كما تنتقل المرأة من الزواج الى البغاء العام (٢) فان كل عالم الثروة (أى جوهر الانسان الموضوعى) ينتقل من علاقة الزواج المستأثرة بمالك الملكية الخاصة الى حالة من البغاء الكلى مع الجماعة • وهذا الطراز من الشيوعية بنفيه **شخصية** الانسان فى كل مجال ليس فى الحقيقة الا التعبير المنطقى للملكية الخاصة ، الذى هو هذا النفى • ان **الحسد** العام الذى يشكل ذاته كقوة هو القناع الذى يتخذه **التعطش الى الثروة** ، والذى يشبع به نفسه وانما بطريقة **أخرى** • ان أفكار كل قطعة من الملكية الخاصة ـ الكامنة فى كل قطعة بما هى كذلك ـ تتجه **على الأقل** ضد كل ملكية خاصة **أغنى** فى شكل الحسد واللهفة الى الهبوط الى مستوى مشترك بحيث أن هذا الحسد واللهفة يشكلان جوهر المنافسة • وليست الشيوعية الفجة الا اكتمال هذا الحسد

---

(٢) ليس البغاء سوى تعبير محدد عن البغاء العام للعامل ، ولما كان البغاء علاقة لا تدخل فيها البغى وحدها ، بل كذلك من يعاشرها ـ بل ان انحطاط الاخير أكبر ـ فان الراسمالى الخ •• يندرج أيضا تحت هذا العنوان •

(*) Universal

وهـذه التسوية منطلقة من الحد الأدنى **المتصور مسبقا** • ان لديها معيـارا **محددا محدودا** • أما كيف أن هذا الالغاء للملكية الخاصة ليس فى الحقيقة تملكا فهو ما يؤكده النفى المجرد لكل عالم الثقافة والمدنية ، والردة الى البساطة غير الطبيعية للانسان **الفقير الذى ليست له مطالب** ، الذى لم يفشل فحسب فى تخطى اطار الملكية الخاصة ، بل حتى لم يبلغها بعد •

وليست الجماعة الا جماعة عمل ، ومساواة فى **الأجور** التى يدفعها رأس المـال الجماعى ـ الجماعة كرأسمالى كلى ، وكلا جانبى العلاقة يرفع الى كلية **متخيلة – العمل** كحالة يوضع فيها كل شخص ، **ورأس المـال** ككلية الجماعة وقوتها المعترف بهما •

وفى الموقف **من المرأة** كغنيمة وخادمة للشهوة الجماعية ينعكس الانحطاط اللانهائى الذى يوجد فيه الانسان لذاته ، لأن سر هذا الموقف يجد تعبيره **الجلى** القاطع الواضح غير المقنع فى علاقة الرجل بالمرأة ، وفى الطريقة التى يتم بها تصور علاقة التكاثر **المباشرة الطبيعية** ، فالعلاقة المباشرة والطبيعية والضرورية بين شخص وشخص هى **علاقة الرجل بالمرأة** • ففى هذه العلاقة الطبيعية بين الجنسين تكون علاقة الانسان بالطبيعة هى مباشرة علاقته بالانسان ، تماما كمـا أن علاقته بالانسان هى مبـاشرة علاقتـه بالطبيعة ـ بوظيفته **الطبيعية** الخاصة • ومن هنا ففى هذه العلاقة **يتجلى بشكل محسوس** ـ وقد انتهى الى **واقعـة** يمكن ملاحظتها ـ المدى الذى أصـبحت فيه ماهية الانسـان طبيعة للانسان • أو الذى أصبحت فيه الطبيعة بالنسبة له الماهية الانســانية للانسان • ومن هنا يستطيع المرء من هذه العلاقة أن يحكم على كل مستوى تطور الانسان ، ويتضـح من طبيعة هذه العلاقة الى أى حد تمكن **الانسان ـ ككائن نوعى** ، **كانسان** ـ من أن يصبح ذاته ، وأن يدرك ذاته ، فالعلاقة بين الرجل والمرأة هى **العلاقة الأكثر طبيعيـة** بين الكائن الانسـانى والـكائن الانسانى ، وهى بالتالى تكشف عن المدى الذى أصبح به سلوك الانســان **الطبيعى انسانيا** ، أو المدى الذى أصبحت به المـاهية **الانسانية** فيه ماهيـة **طبيعية** ـ المدى الذى أصبحت فيه **طبيعته الانسانية** هى **الطبيعة بالنسبة له** • وفى هذه العلاقة يتضح أيضـا المدى الذى أصبحت به **حاجة** الانسان **حاجة انسانية** ، ومن ثم المدى الذى أصبح به الشخص **الآخر** كشخص حاجة بالنسبة له ـ المدى الذى يكون فيه فى وجوده المفرد هو فى نفس الوقت كائن اجتماعى • وهكذا فان الالغاء الايجابى الأول للملكية الخاصـة ـ الشيوعية **الفجة** ـ هو مجرد **شكل تظهر فيه على السطح** وضاعة الملكية الخاصة التى تريد أن تضع نفسها باعتبارها **الجماعة الايجابية** •

(٢) الشيوعية (أ) التى لا تزال ذات طبيعة سياسـية ـ ديموقراطيـة

أو **مطلقة** • (ب) مع الغاء الدولة ، الا أنها لا تزال بعد غير كاملة ، ولا تزال متأثرة بالملكية الخاصة (أى باغتراب الانسان) • وفى كلا الشكلين تدرك الشيوعيــة نفسها باعتبارها عودة تكامل الانسان مع ذاته أو رجوعه اليها ، وتخطى اغتراب الذات الانسانى ، ولكن لأنها لم تدرك بعد المـاهية الايجابية للملكية الخاصة ، ولم تدرك بنفس القدر الطبيعة **الانسانية** للحاجة ، فانها تظل أسيرة لها وملوثة بها ، انها حقـا قد أدركت مفهومها ، لكنهـا لم تدرك ماهيتها •

(٣) الشيوعية باعتبارها التخطى **الايجابى للملكية الخاصة** ، أو **لاغتراب الذات الانسانى** ، وبالتالى باعتبارها **التملك الحقيقى** للماهية **الانسانية** من جانب الانسان وللانسان ، وبالتالى الشيوعية باعتبارها عودة الانسان الكاملة الى ذاته ككائن **اجتماعى** (أى انسانى) ـ عودة تصبح واعية ومكتملة فى اطار كل ثروة التطور السابق • وهذه الشيوعية ـ كطبيعية مكتملة التطور ـ تساوى الانسانية ، وكانسانية مكتملة التطور تساوى الطبيعية ، انها الحل **الحقيقى** للنزاع بين الانسان والطبيعة وبين الانسان والانسان ـ الحل الحقيقى للصراع بين الوجود والمـاهية ، بين التموضع وتأكيد الذات ، بين الحرية والضرورة ، بين الفرد والنوع • الشيوعية هى لغز التاريخ وقد حل ، وهى **تعرف** نفسها باعتبارها هذا الحل •

ومن هنا فان كل حركة التاريخ هى كل من فعل توليدها **الواقعى** (فعل ولادة وجودها التجريبى) وكذلك بالنسبة لوعيهـا المفكر **العمليـة المدركة والمعروفة لصيرورتها** • وفى نفس الوقت فان تلك الشيوعية الأخرى ـ التى لا تزال غير ناضجة ـ تبحث عن برهان **تاريخى** لذاتها ـ برهان فى مملكة الموجود ـ بين الظواهر التاريخية غير المترابطة المعارضة للملكية الخاصة ، منتزعة مراحل مفردة من العملية التاريخية ، ومركزة الاهتمام عليها كبراهين على أصالة نسبها (وهذا جواد طالمـا امتطاه كابيه وفيلجارديل وغيرهما) • وهى اذ تفعل ذلك فانها انما توضح أنه حتى الآن فان الجانب الأكبر من هذه العملية يناقض مزاعمها ، وأنها اذا كانت قد وجدت ذات مرة ، فان وجودها فى **المـاضى** بالتحديد يدحض زعمها أنها **جوهرية**(*) •

فمن السهل أن نرى أن كل الحركة الثورية تجد بالضرورة كلا من أساسها التجريبى وأساسها النظرى فى حركة **الملكية الخاصــة** ـ وبتعبير أدق فى حركة الاقتصاد •

(*) Essential

وهذه الملكية الخاصة **المادية المحسوسة** مباشرة هي التعبير المادى الحسى عن الحياة **الانسانية المغتربة** • وحركتها ــ الانتاج والاستهلاك ــ هى الانكشاف **الحسى** لحركة كل الانتاج حتى الآن ــ أى تحقق الانسان أو حقيقته • فالدين والعائلة والدولة والقانون والأخلاق والعلم والفن الخ •• ليست سوى أساليب انتاج خاصة ، وتخضع لقانونه العام • ومن هنا فان التخطى الايجابى **للملكية الخاصة** كتملك للحياة **الانسانية** هو التخطى الايجابى لكل اغتراب ــ وبعبارة أخرى عودة الانسان من الدين والعائلة والدولة الخ •• الى أسلوب وجوده **الانسانى أى الاجتماعى** • فالاغتراب الدينى بما هو كذلك لا يحدث الا فى مملكة **الوعى** ، حياة الانسان الداخلية ، لكن الاغتراب الاقتصادى هو اغتراب **الحياة الواقعية** ، وبالتالى فان **تخطيه** يشمل كلا الجانبين • ومن الواضح أن المرحلة **الأولى** للحركة بين مختلف الشعوب تتوقف على ما اذا كانت الحياة الحقة للشعب **والأصيلة** بالنسبة له تتجلى أكثر فى الوعى أو فى العالم الخارجى ــ ما اذا كانت بدرجة أكبر مثالية أو واقعية • والشيوعية تبدأ منذ البداية (أوين) مع الالحاد • لكن الالحاد فى البداية أبعد من أن يكون **شيوعية** ، والحق أنه لا يزال فى أغلبه تجريدا •

وهكذا فان خيرية(*) الالحاد هى فى البداية مجرد خيرية **فلسفية مجردة** ، أما خيرية الشيوعية فهى على الفور **واقعية** تتجه مباشرة الى **الفعل** •

وقد رأينا كيف أنه مع افتراض الملكية الخاصة الملغاة ايجابيا فان الانسان ينتج الانسان ــ ينتج نفسه وينتج الانسان الآخر ، وكيف أن الموضوع ــ باعتباره التجسيد المباشر لفرديته ــ هو فى الوقت نفسه وجوده للانسان الآخر ، ووجود الانسان الآخر ، ووجود الانسان الآخر بالنسبة له • بيد أنه بالمثل فان كلا من مادة العمل والانسان كذات هما نقطة انطلاق الحركة فضلا عن نتيجتها (وفى هذه الحقيقة بالتحديد ــ أنهما لابد أن يشكلا **نقطة الانطلاق** ــ تكمن **الضرورة** التاريخية للملكية الخاصة) • وهكذا فان الطابع **الاجتماعى** هو الطابع العام للحركة كلها : **فتماما** كما أن المجتمع ذاته ينتج **الانسان كانسان** فان المجتمع **ينتجه** الانسان • والفاعلية والاستهلاك ــ فى كل من مضمونهما **وأسلوب وجودهما ــ اجتماعيان** : فاعلية **اجتماعية** واستهلاك **اجتماعى** ، والماهية **الانسانية** للطبيعة لا توجد أولا الا بالنسبة للانسان **الاجتماعى** ، لأنه هنا فحسب توجد الطبيعة بالنسبة له **كرابطة مع انسان** ــ كوجوده بالنسبة للآخر ووجود الآخر بالنسبة له ــ كعنصر الحياة للعالم الانسانى ، هنا فحسب توجد الطبيعة **كأساس** لوجوده **الانسانى** • هنا فحسب أصبح ما هو بالنسبة له

(*) Philanthropy

وجوده **الطبيعي** هو وجوده **الانساني** ، وأصبحت الطبيعة هي الانسان بالنسبة له • وهكذا فان **المجتمع** هو الوحدة المكتملة في الجوهر بين الانسان والطبيعة ـ البعث الحقيقي للطبيعة ـ طبيعية الانسان وانسانية الطبيعة وقد وصل كل منهما الى تحققه •

غير أن الفاعلية الاجتماعية والاستهلاك الاجتماعي لا يوجدان **فقط** في شكل نوع من الفاعلية الجماعية المباشرة والاستهلاك الجماعي المباشر رغم أن الفاعلية **الجماعية** والاستهلاك **الجماعي** ـ أي الفاعلية والاستهلاك اللذين يتجليان ويتأكدان مباشرة في **الترابط الحقيقي** مع الناس الآخرين ـ سيحدثان حيثما ينبع مثل هذا التعبير **المباشر** عن الاجتماعية من الطابع الحقيقي لمضمون الفاعلية الانسانية ، ويكون ملائما لطبيعة الاستهلاك •

ولكن مرة أخرى فحين أنشط **علميا** الخ ••• ـ حين أنغمس في فاعلية لا أكاد أستطيع أن أؤديها في اشتراك مباشر مع الآخرين ـ فانني حينئذ **اجتماعي** ، لأنني أنشط **كانسان** ، ولا يقتصر الأمر على أن مواد فاعليتي قد أعطيت لي كناتج اجتماعي (كما هو الأمر حتى بالنسبة للغة التي ينشط بها المفكر) : بل ان وجودي **ذاته هو** فاعلية اجتماعية ، ومن هنا فان ما أصنعه بنفسي ، أصنعه بنفسي للمجتمع وأنا أعي ذاتي ككائن اجتماعي •

ووعيي **العام** ليس سوى **الشكل** النظري لما شكله **الحي** هو الجماعة الواقعية ، النسيج الاجتماعي ، رغم أن الوعي العام في الوقت الحالي تجريد من الحياة الواقعية ، وهو باعتباره هذا يواجهها بصورة عدائية • وبالتالي ـ أيضا ـ فان **فاعلية** وعيي العام ـ كفاعلية ـ هي وجودي **النظري** ككائن اجتماعي •

وما يجب تجنبه في المقام الأول هو اقرار « المجتمع » كتجريد **في مواجهة** الفرد • فالفرد **هو الكائن الاجتماعي** • ومن هنا فان حياته ـ حتى ولو لم تظهر في الشكل المباشر لحياة **جماعية** تتحقق مع الآخرين ـ هي تعبير عن **الحياة الاجتماعية** وتأكيد لها • فحياة الانسان الفردية وحياته النوعية ليستا **مختلفتين** ، مهما كان أسلوب وجود الفرد ـ وهذا أمر حتمي ـ أسلوبا أكثر **خصوصية** أو **عمومية** لحياة النوع ، أو كانت حياة النوع حياة فرد أكثر **خصوصية** أو **عمومية** •

ويؤكد الانسان في **وعيه النوعي حياته الاجتماعية** الواقعية ، وهو لا يعدو أن يكرر وجوده الواقعي في الفكر ، تماما كما أن وجود النوع ـ بالعكس ـ يؤكد ذاته في الوعي النوعي ، ويكون **لذاته** في عموميته ككائن مفكر •

والانسان ـ مهما كان فردا **خاصا** (وخصوصيته بالتحديد هى التى تجعل منه فردا ، كائنا اجتماعيـــا **فرديا** حقيقيا) ـ هو بالدقة الكلية ـ الكلية المثالية ـ الوجود الذاتى للفكر والمجتمع المجرب معروضا لذاته ، تماما كما يوجد أيضـــا فى العالم الواقعى كادراك للوجود الاجتماعى واستمتاع واقعى بالوجود الاجتماعى ، وككلية لفاعلية الحياة الانسانية ٠

وهكذا فان التفكير والوجود لا شك **متمايزان** ، لكنهما فى نفس الوقت **متحدان** مع بعضهما البعض ٠

ويبدو **الموت** انتصارا قاسيا للنوع على الفرد **المحدد** ، ومناقضا لوحدتهما ٠ لكن الفرد المحدد ليس سوى **كائن نوعى محدد** ، وهو باعتباره هذا فان ٠

(٤) وتماما كما أن **الملكية الخاصة** ليست الا التعبير الحسى عن حقيقة أن الانسان يصبح **موضوعيا** لذاته ، وفى نفس الوقت يصبح بالنسبة لذاته موضوعا غريبا غير انسانى ، تماما كما أنها تعبر عن أن تأكيد حيـــاته هو انسلاب هذه الحيـــاة ، وأن تحققه الواقعى هو فقدانه للواقع ، هو واقع **غريب** : فان التخطى الايجابى للملكية الخاصة ـ أى التملك **الحسى** للانسان وبالانسان للماهية الانسانية وللحياة الانسانيـــة ، للانسان الموضـــوعى ، **للانجازات** الانسانيـــة ـ لا ينبغى أن يدرك فحسب بمعنى **الاشباع المبـــاشر** الأحادى الجانب ـ بمعنى **الحيازة والملكية** ٠ فالانسان يتملك جوهره الكلى بطريقة كليـــة ، أى كانسان كلى ٠ فكل علاقاته **الانسانية** بالعالم ـ الرؤية والسمع والشم والتـــذوق والشعور والتفكير والادراك والحس والرغبـــة والفعل والحب ـ وباختصار كل أجهزة وجوده الفردى ـ كتلك الأجهـــــزة الاجتماعية فى شكلها مباشرة ـ هى فى اتجاهها **الموضوعى** ، أو فى **اتجاهها من الموضوع** ، تملك هذا الموضوع ، تملك العالم **الانسانى** ، واتجاهها من الموضـــوع هو **تجلى العالم الانسانى** [٣] ، انه الفاعلية الانسانيـــة **والمعاناة** الانسانية ، لأن المعاناة ـ مدركة بطريقة انسانيـــة ـ هى تمتع بالذات لدى الانسان ٠

لقد جعلتنا الملكية الخاصة من الغباء وأحادية الجانب بحيث أن موضوعا ما لا يعد **موضوعنا** الا حين نمتلكه ـ حين يوجد بالنسبة لنا كرأسمال ، أو حين نحوزه بشكل مباشر أو نأكله أو نشربه أو نرتديه أو نقطنه الخ ٠٠٠ ـ وباختصار حين **نستخدمه** ٠ رغم أن الملكية الخاصة ذاتها بدورها تدرك كل

---

(٣) وهو لهذا السبب متنوع تنوع تحديدات الماهية الانسانية والفاعليات الانسانية ٠

هذه التحقيقات المباشرة للحيازة **كوسيلة حياة** ، والحياة التي تعد هذه التحقيقات وسيلتها هي **حياة الملكية الخاصة** ـ العمل والتحول الى رأسمال

وهكذا ففي مكان **كل** هذه الحواس الجسدية والذهنية جاء الاغتراب الخالص **لكل** هذه الحواس ـ حاسة **التملك** • وكان لابد من الهبوط بالكائن الانساني الى هذا الفقر المطلق حتى يمكن أن يضفي ثروته الداخلية على العالم الخارجي (عن مقولة « الملكية » أنظر هيس في « الواحد وعشرين بحثا » (٤) •

ومن هنا فان تخطي الملكية الخاصة هو **الانعتاق** الكامل لكل الحواس والصفات الانسانية ، لكنه يمثل هذا الانعتاق بالتحديد لأن هذه الحواس والصفات أصبحت ـ ذاتيا وموضوعيا ـ **انسانية** • لقد أصبحت العين عينا **انسانية** ، تماما كما أن **موضوعها** أصبح موضوعا اجتماعيا **انسانيا** ـ موضوعا ينبثق من الانسان للانسان • ومن هنا فان **الحواس** أصبحت بشكل مباشر في ممارستها **منظرة** • انها ترتبط **بالشيء** لصالح الشيء ، لكن الشيء ذاته علاقة **انسانية موضوعية** بذاتها وبالانسان (٥) والعكس بالعكس • وبالتالي فقدت الحاجة أو المتعة طبيعتها **الأنانية** ، وفقدت الطبيعة **منفعتها** المحضة بأن أصبح الاستخدام استخداما انسانيا •

وبنفس الطريقة فان حواس ومتعات الآخرين أصبحت ملكا **لي** ، ومن هنا فالي جانب هذه الأجهزة المباشرة تتطور أجهزة **اجتماعية في شكل** مجتمع ، وهكذا مثلا أصبحت الفاعلية في ارتباط مباشر بالآخرين الخ ••• جهازا **للتعبير عن حياتي أنا** ، وأسلوبا لتملك الحياة **الانسانية** •

ومن الواضح أن **العين الانسانية** ترضى نفسها بطريقة تختلف عن العين الفجة غير الانسانية ، **والأذن** الانسانية بطريقة تختلف عن الأذن الفجة الخ •••

ولنوجز ما قلناه ؛ ان الانسان لا يضيع في موضوعه عندما يصبح الموضوع بالنسبة له موضوعا **انسانيا** أو انسانا موضوعيا • وليس هذا ممكنا الا حين يصبح الموضوع بالنسبة له موضوعا **اجتماعيا** ، ويصبح هو ذاته لذاته كائنا اجتماعيا ، تماما كما يصبح المجتمع موجودا بالنسبة له في هذا الموضوع •

---

(٤) « Einundzwanzig Bogenaus des Sweiz »
ايرست تيل ـ زيوريخ وفينتر تور ـ ١٨٤٣ ـ ص ٣٢٩ ـ الناشر •

(٥) وفي الممارسة لا أستطيع أن أربط نفسي بشيء انسانيا الا اذا ربط الشيء نفسه بالكائن الانساني انسانيا •

ومن هنا فمن ناحية فان كل **الموضوعات** لا تصبح بالنسبة للانسان **موضعة لذاته** ، موضوعات تؤكد فرديته وتحققها ، لا تصبح **موضوعاته** : أى لا يصبح الانسان نفسه الموضوع الا حين يصبح العالم الموضوعى فى كل مكان بالنسبة للانسان فى المجتمع عالم قوى الانسان الجوهرية (٦) ـ الواقع الانسانى ، ولهذا السبب واقع **قواه** الجوهرية **الخاصة** . والطريقة التى تصبح بها هذه الموضوعات **موضوعاته** تتوقف على **طبيعة الموضوعات** وعلى طبيعة **القوة الجوهرية** التى تتوافق معها ، لأن تحديد هذه العلاقة هو بالدقة الذى يشكل أسلوب التأكيد الخاص **الواقعى** . فالموضوع يوجد بالنسبة **للعين** بطريقة مختلفة عما يوجد به بالنسبة **للأذن** ، وموضوع العين موضوع آخر غير موضوع **الأذن** . وخصوصية كل قوة جوهرية هى بالتحديد **ماهيتها الخاصة** ، ومن هنا فانها أيضا الأسلوب الخاص لموضعتها ، الأسلوب الخاص **لوجودها** الحى **الواقعى موضوعيا** . وهكذا يتأكد الانسان فى العالم الموضوعى لا فى فعل التفكير وحده ، بل **بكل** حواسه .

ومن الناحية الأخرى فاذا نظرنا الى هذا فى جانبه الذاتى : فتماما كما أن الموسيقى وحدها توقظ فى الانسان حاسة الموسيقى ، وتماما كما أن أجمل موسيقى **ليس** لها معنى بالنسبة للأذن غير الموسيقية ـ ليست موضوعا لها ، لأن موضوعى لا يمكن أن يكون الا تأكيد احدى قواى الجوهرية ، ولا يمكن بالتالى أو يكون كذلك بالنسبة لى الا حين تبدو قواى الجوهرية لذاتها كقدرة ذاتية ، لأن معنى موضوع ما بالنسبة لى لا يمتد الا بمقدار ما تمتد **حواسى** (ليس له معنى الا بالنسبة لحاسة تتجاوب مع هذا الموضوع) ـ ولهذا السبب فان **حواس** الانسان الاجتماعى حواس **أخرى** غير حواس الانسان غير الاجتماعى . فمن خلال التفتح الموضوعى لثروة الوجود الجوهرى للانسان يمكن أن تربى أو أن تولد ثروة الحساسية **الانسانية** الذاتية (الأذن الموسيقية والعين التى تحس جمال الشكل ـ وباختصار **الحواس** القادرة على الاشباع الانسانى ، الحواس التى تؤكد ذاتها كقوى جوهرية **للانسان**) ، فما يسمى بالحواس الذهنية ـ الحواس العملية (الارادة ، الحب الخ ...) ـ وباختصار الحس **الانسانى** ـ انسانية الحواس ـ وليس فحسب الحواس الخمس ـ انما تولد بفضل موضوعها ، بفضل الطبيعة **المتسمة بالانسانية** . **وتكوين** الحواس الخمس هو عمل تاريخ العالم كله حتى وقتنا الحالى .

---

(٦) القوى الجوهرية (Wesenskrafte) اى القوى التى تنتمى لى كجزء من طبيعتى الجوهرية ، من وجودى ذاته ـ الناشر .

والحاسة التى تكون أسيرة الحاجة العملية ليست سوى حاسة **مقيدة** ، فبالنسبة للانسان الذى يتضور جوعا ليس الشكل الانسانى للطعام هو الذى يوجد ، وانما فقط شكله المجرد كطعام ، ولا يهم عنده أن يكون فى أكثر أشكاله فجاجة ، ويكون من المستحيل أن نقول أين يختلف هذا النشاط الغذائى عن نشاط **الحيوانات** • والانسان المثقل بالأعباء والذى يعانى الحاجة ليس لديه حس لأرقى مسرحية ، وتاجر المعادن لا يرى الا القيمة التجارية للمعادن، ولا يرى جمالها ولا طبيعتها الفريدة : انه ليست لديه حاسة معدنيـة • وهكذا فان موضعة الماهية الانسانيـة فى كل من جانبيها النظرى والعملى لازمة لجعل **حاسة** الانسان **انسانية** ، ولخلق **الحاسة الانسانية** التى تتوافق مع كل ثروة الجوهر الانسانى والطبيعى •

وتماما كما ينشأ عن حركة **الملكية الخاصة** ، عن ثروتها فضلا عن بؤسها ــ أو عن ثروتها وبؤسـها المادى والروحى ــ أن يجد المجتمع البازغ تحت يده كل المواد اللازمة لهذا **التطور** : فان المجتمع**الراسخ** ينتج الانسان فى هـذا الثراء الـكامل لوجوده ــ ينتج الانسان **الثرى الذى يتمتع بعمق** بكل الحواس ــ باعتباره واقعه الثابت •

وهكذا سنرى كيف أن الذاتية والموضوعية ، الروحية والمادية ، الفاعلية والمعاناة ، انما تفقـد طابعها التنـاقضى ــ ومن ثم وجودها من حيث هى متناقضة ــ فى ظروف المجتمع ، سنرى كيف أن حل التناقض **النظرى** ليس ممكنا **الا** بطريقة عملية ، بفضل الطاقة العملية للناس • ومن هنا فان حله ليس بأى حال مجرد مشكلة معرفة ، بل مشكلة **واقعية** للحياة لم تستطع **الفلسفة** حلها بالتحديد لأنها تصورت هذه المشكلة **كمجرد** مشكلة نظرية •

وسنرى كيف أن تاريخ **الصناعة** ، والوجود القائم الموضوعى للصناعة ، هما الكتاب المفتوح **لقوى الانسان الجوهرية** ، وكشف **السيكولوجيا** الانسانية أمام الحواس • وحتى الآن لم يكن هذا يتصور فى علاقته التى لا تنفصم **بالوجود الجوهرى** للانسان وانما فى علاقة خارجية بالمنفعة ، لأن النـاس ــ اذ يتحركون فى مملكة الاغتراب ــ لم يستطيعوا أن يروا **الا** أسلوب الوجود العام للانسان ــ الدين أو التاريخ فى طابعه المجرد العام كسياسـة وفن وأدب الخ ••• ــ كتحقيقة لقوى الانسان الجوهرية **وفاعلية الانسان النوعية** • ان أمامنا **القوى الجوهرية المتموضعة** للانسان فى شكل **مواضيع حسية منسلبة مفيدة** ، فى شكل اغتراب ، معروضة فى **صناعة مادية عادية** (يمكن تصورها كجزء من هذه الحركة العامة ، تماما كما يمكن تصور هذه الحركة كجزء خاص من الصناعة ، لأن كل الفاعلية الانسانية حتى الآن كانت عملا ــ أى صناعة ــ فاعلية مغتربة عن ذاتها) •

والسيكولوجيا التي يبقى هذا بالنسبة لها - **هذا** الجزء من التاريخ الأكثر معاصرة وقربا من الحواس - كتابا مغلقا ، لا يمكن أن تصبح علما **واقعيا** شاملا حقا . فالحق ماذا يمكن أن نقوله عن علم يلغى فى استخفاف هذا الجزء الكبير من العمل الانسانى ، ويعجز عن أن يرى عدم كماله ، فى حين أن مثل هذه الثروة من الجهد الانسانى المتفتحة أمامه لا تعنى بالنسبة له أكثر مما قد يمكن أن تعبر عنه كلمة واحدة - « الحاجة » ، « **الحاجة المبتذلة** » ؟

لقد طورت **العلوم الطبيعية** فاعليـة هائلة ، وجمعت كتلة متزايدة على الدوام من المواد . غير أن الفلسفة بقيت غريبة عنها كما بقيت هى غريبة عن الفلسفة . ولم تكن وحدتهما المؤقتة الا **وهما خياليا** . توفرت الارادة ولم تتوفر الوسائل . وحتى التاريخ لا يولى اهتماما للعلم الطبيعى الا بشكل عابر كعامل للتنوير والمنفعة ناشىء عن الاكتشافات الفردية العظيمة . لكن العلم الطبيعى غزا الحياة الانسانية وحولها رغم هذا **عمليا** من خلال وسـاطة الصناعة ، ومهد للانعتاق الانسانى ، وان كان عليه الى حد كبير وبشـكل مباشر أن يكمل نزع الانسانيـة . **فالصناعة** هى العلاقة التاريخية **الفعليـة** للطبيعة - ومن ثم للعلم الطبيعى - بالانسان . ومن هنا فاذا أدركت الصناعة باعتبارها انكشافا **خارجيا لقوى** الانسان **الجوهرية** ، فاننا نكسب أيضا **فهما** للماهية **الانسانية** للطبيعة ، أو المـاهية **الطبيعية** للانسان . وبالتالى فان العلم الطبيعى سيفقد اتجاهه المادى المجرد - أو بالأحرى اتجـاهه المثالى - وسيصبح أساس العلم الانسانى كما أصبح بالفعل أساس الحياة الانسانية الفعلية وان يكن فى شكل مغترب . ان القول بأساس للحيـاة وأساس آخر **للعلم** هو **بداهة** أكذوبة . فالطبيعة التى تجد صيرورتها فى التاريخ الانسانى - مولد المجتمع الانسانى - هى طبيعة الانسان الواقعية ، ومن هنا فان الطبيعة كما توجد من خلال الصناعة - وان يكن فى شـكل مغترب - هى طبيعة **أنثربولوجية** حقيقية .

والادراك الحسى (أنظر فيورباخ) يجب أن يكون أسـاس كل علم . ولا يكون العلم علما **حقيقيا** الا حين ينطلق من الادراك الحسى فى شـكله المزدوج سواء كوعى **حسى** أو حاجة **حسية** - أى حين ينطلق من الطبيعة . وكل التاريخ هو التمهيد لأن يصبح « **الانسان** » موضـوعا للوعى **الحسى** وتصبح حاجات « الانسان كانسان » حاجات [طبيعية حسية] . والتاريخ ذاته جزء واقعى من **التاريخ الطبيعى** - من صيرورة الطبيعة انسانا . ومع الزمن سيشمل العلم الطبيعى علم الانسان ، تماما كما سيشمل علم الانسان العلم الطبيعى : وسيكون هناك علم **واحد** .

والانسان هو الموضوع المباشر للعلم الطبيعي : لأن **الطبيعة الحسية** المباشرة بالنسبة للانسان هي بشكل مباشر حساسية انسانية (والتعبيران متطابقان) - معروضة مباشرة في شكل الانسان **الآخر** الموجود حسيا بالنسبة له . لأن حسيته توجد أولا كحسية انسانية بالنسبة له من خلال الانسان **الآخر** . لكن الطبيعة هي الموضوع المباشر **لعلم الانسان** : ان الموضوع الأول للانسان - الانسان - هو طبيعة ، هو حسية ، ولا يمكن للقوى الجوهرية الحسية الانسانية الخاصة أن تتعرف على ذاتها الا في علم العالم الطبيعي عموما ، لأنها لا تستطيع أن تجد تحققها الموضوعي الا في موضوعات **طبيعية** . وعنصر الفكر ذاته - عنصر التعبير الحي عن الفكر - **اللغة** - ذو طبيعة حسية . فالواقع **الاجتماعي** للطبيعة ، والعلم الطبيعي **الانساني** ، أو **العلم الطبيعي عن الانسان** ، كلها تعبيرات متطابقة .

وسنرى كيف أنه مكان **ثروة وبؤس** الاقتصاد السياسي يأتي **الكائن الانساني الغني** والحاجة **الانسانية** الغنية ، والكائن الانساني الغني هو في نفس الوقت الكائن الانساني الذي **يشعر بالحاجة** لكلية فعاليات الحياة الانسانية - الانسان الذي يوجد فيه تحققه الخاص كضرورة داخلية ، **كحاجة** . ولا يقتصر الأمر على **الثروة** وحدها ، بل بالمثل فان **فقر** الانسان - مع افتراض الاشتراكية - يحصل بنفس القدر على مغزى انساني ومن ثم اجتماعي . فالفقر هو الرابطة السلبية التي تجعل الكائن الانساني يشعر بالحاجة الى أكبر ثروة - الى الكائن الانساني الآخر . ان مجال الوجود الموضوعي في ، التفجر الحي لفاعليتي الجوهرية ، هو العاطفة التي تصبح من هنا فاعلية وجودي .

(٥) ان **الكائن** لا يعتبر نفسه مستقلا الا حين يقف على قدميه ، وهو لا يقف على قدميه الا حين يدين **بوجوده** لذاته ، والانسان الذي يعيش بفضل غيره يعتبر نفسه كائنا تابعا . لكنني أعيش كلية بفضل آخر اذا لم أكن أدين له فحسب بالابقاء على حياتي ، بل اذا كان فضلا عن ذلك قد **خلق حياتي** - اذا كان هو **مصدر حياتي** . واذا لم تكن حياتي من خلقي ، فان لها بالضرورة مصدرا من هذا النوع خارجها . ومن هنا فان **الخلق** فكرة من الصعب نزعها من الوعي الشعبي ، فالوجود الذاتي للطبيعة والانسان أمر **غير مفهوم** لهذا الوعي ، لأنه يناقض كل شيء **ملموس** في الحياة العملية .

وقد تلقت فكرة خلق **الأرض** ضربة قوية من علم تاريخ الأرض (geogeny) ، أي من العلم الذي يعرض تكون الأرض ، صيرورة الأرض ، كعملية ، كتوليد ذاتي ، فالتوالد التلقائي هو التفنيد العملي الوحيد لنظرية الخلق .

ومن السهل الآن بالتأكيد أن نقول للفرد المفرد ما قاله أرسطو من قبل ٠ لقد ولدت لأبيك وأمك ، ومن ثم ففيك أنتج تزاوج كائنين انسانيين ــ وهو فعل نوعى لكائنات انسانية ــ الكائن الانسانى ، ومن هنا فأنت ترى أن الانسان يدين بوجوده ــ حتى جسديا ــ للانسان ومن هنا يجب ألا تبصر فحسب جانبا واحدا ــ التسلسل(*) **اللانهائى** الذى يدفعك الى أن تتساءل : « من الذى أنجب والدى ؟ ومن أنجب جدى ؟ الخ ٠٠٠ » ٠ بل يجب كذلك أن تبصر **الحركة الدائرية** التى تدرك حسيا فى هذا التسلسل والتى يكرر الانسان ذاته عن طريقها فى التكاثر ، وبذلك يظل دائماً الذات ٠ غير أنك ستجيب : سأسلم لك بهذه الحركة الدائرية ، فلتسلم لى بالتسلسل الذى يدفعنى أكثر الى أن أسأل : من الذى أنجب الانسان الأول والطبيعة ككل ؟ ولا أستطيع الا أن أجيبك : أن سؤالك نفسه نتاج تجريد ٠ اسأل نفسك كيف وصلت الى هذا السؤال ٠ اسأل نفسك عما اذا لم يكن سؤالك مطروحا من زاوية لا أستطيع أن أجيب عليها ، لأنها زاوية معكوسة ٠ اسأل نفسك عما اذا كان مثل هذا التسلسل من حيث هو تسلسل موجودا بالنسبة لذهن عاقل ، فأنت حين تسأل عن خلق الطبيعة والانسان فانك تجرد ــ يفعلك هذا ــ من الطبيعة والانسان ٠ انك تفترض أنهما **غير موجودين** ورغم هذا فانك تريد منى أن أثبتهما لك **كموجودين** ٠ وأنا الآن أقول لك : تخل عن تجريدك وستتخلى أيضا عن سؤالك ٠ أو اذا أردت أن تظل متمسكا بتجريدك ، فكن متسقا ، واذا كنت تفكر فى الانسان والطبيعة باعتبارهما غير موجودين ، ففكر فى نفسك كغير موجود ، لأنك أيضا بالتأكيد طبيعة وانسان ٠ لا تفكر ، ولا تسألنى ، لأنه حالما تفكر وتسأل فليس **لتجريدك** من وجود الطبيعة والانسان معنى ٠ أم هل أنت من الأنانية بحيث تفترض كل شىء كلا شىء ، ورغم هذا تريد أن تكون أنت نفسك موجودا ؟

وتستطيع أن تجيب : لا أريد أن أفترض لا شيئية الطبيعة ، فأنا انما أسألك عن **مولدها** كما أسأل عالم التشريح عن تكوين العظام الخ ٠٠٠

ولكن لما كان **كل ما يسمى تاريخ العالم** هو بالنسبة للانسان الاشتراكى ــ لا يعدو أن يكون انجاب الانسان عن طريق العمل الانسانى ، لا يعدو أن يكون صيرورة الطبيعة للانسان ، فان لديه البرهان المرئى الذى لا يدحض على مولده خلال ذاته ، على **عملية صيرورته** ، ولما كان **الوجود الحقيقى** للانسان والطبيعة قد أصبح عمليا وحسيا ومدركا ــ لما كان الانسان قد أصبح للانسان كوجود للطبيعة ، **والطبيعة قد أصبحت للانسان** كوجود

(*) Progression

للانسان ـ فان السؤال عن كائن **غريب** ، **عن كائن** فوق **الطبيعة والانسان** ـ وهو سؤال يتضمن الاعتراف بلا جوهرية الطبيعة والانسان ـ قد أصبح مستحيلا فى الممارسة · **والالحاد** كانكار لهذه اللاجوهرية لم يعد له معنى ، ان الالحاد هو **نفى الله** ، وهو يفترض **وجود** الانســان خلال هــذا النفى ، لكن الاشتراكية كاشتراكية لم تعد بحاجة الى مثل هذا الوسيط · انها تنطلق من **الوعى الحسى عمليا ونظريا** للانسان وللطبيعة **كجوهر** · والاشتراكية هى **وعى الذات الايجابى للانسان** الذى لم يعد موجودا بالوساطة من خلال الغاء الدين ، تماما كما أن **الحياة الواقعية** هى واقع الانسان الايجابى الذى لم يعد موجودا بالوساطة خلال الغاء الملكية الخاصة ، خلال **الشيوعية** · **الشيوعية** هى الايجاب كنفى للنفى ، ومن هنا فانها المرحلة **الواقعية** الضرورية للمرحلة التاليــة من التطور التاريخى فى عمليــة الانعتــاق والاسترجاع البشريين · **الشيوعية** هى النموذج الضرورى للمبدأ الديـنـامى للمستقبل القريب ، لكن الشيوعية باعتبارها هذا(١) ليست هدف التطور الانسانى ـ هيكل المجتمع الانسانى ·

●

(١) يعنى ماركس « بالشيوعية باعتبارها هذا » الشيوعية الفجة القائمة على المساواة كما عرضها بابوف واتباعه ·

[معنى الحاجات الإنسانية حيث توجد الملكية الخاصة وفى ظل الاشتراكية.
الفارق بين الثروة المبددة والثروة الصناعية.
تقسيم العمل فى المجتمع البورجوازى]

٧ — رأينا أى دلالة تكون لثروة الاحتياجات الانسانية — اذا افترضنا الاشتراكية — وأى دلالة تكون بالتالى لكل من **أسلوب الانتاج** الجديد **والموضوع** الجديد للانتاج : التجلى الجديد لقوى الطبيعة الانسانية والاثراء الجديد للطبيعة **الانسانية**(١) • وفى ظل الملكية الخاصة تكون دلالتهما معكوسة : فكل امرىء يضارب على خلق حاجة **جديدة** لدى آخر ، حتى يدفعه لتضحية جديدة ، وليضعه فى تبعية جديدة ، وليغريه بأسلوب جديد من الاشباع ومن ثم للدمار الاقتصادى • ان كل امرىء يحاول أن يفرض على الآخر قوة **غريبة** ، حتى يستطيع بذلك أن يجد الاشباع لحاجته الأنانية • ويصحب الزيادة فى كمية الموضوعات اتساع لمملكة القوى الغريبة التى يخضع لها الانسان ، ويمثل كل ناتج جديد امكانية جديدة للخداع المتبادل والسرقة المتبادلة • ان الانسان يصبح أكثر فقرا كانسان ، وتصبح حاجته الى المال **أكثر** اذا أراد أن يسيطر على الوجود المعادى ، وتتدهور قوة **ماله** فى تناسب عكسى مع زيادة حجم الانتاج : أى أن احتياجه ينمو مع ازدياد **قوة** النقود •

---

(١) **قوى الطبيعة الانسانية** menschlichen Wesenkraft
الطبيعة الانسانية menschlichen Wesens

وهكذا فان الحاجة الى المـال هى الحاجة الحقيقية التى ينتجها النظام الاقتصادى الحديث ، وهى الحاجة الوحيدة التى ينتجها هذا النظام . وتصبح **كمية** المـال بدرجة متزايدة هى الخاصـية الوحيدة **الفعالة للمال** : وتماما كما أنه يهبط بكل شىء الى شكله المجرد فانه يهبط بذاته فى مجرى حركته الى مجـرد شىء **كمى** . ويصـبح الاسراف والافـراط معيـاره الحقيقى . ومن الناحية الذاتية فان هذا يتجلى جزئيا فى أن اتساع المنتجات والحاجات يهبط الى عبودية **مبتدعة** دائمة **الحساب** لرغبات غير انسانية مترفة غير طبيعية **خيالية** ، ان الملكية الخاصة لا تعرف كيف تغير الحاجة الفجة الى حاجة **انسانية** ، **ومثاليتها** هى **الخيال والهوى والنزوة** ، وما من خصى يتملق سيده بدناءة أكبر ، أو يستخدم وسائل أكثر حقارة لاثارة طاقته المتبلدة على الاسـتمتاع حتى يستطيع أن يختلس منفعة لنفسـه ، مثلما يفعل خصى الصناعة - المنتج - لكى يختلس لنفسه بضع بنسات ، لكى يسحر الطيور الذهبية فتخرج من جيوب جيرانه الذين يحبهم حبا مسيحيا . انه يضع نفسـه فى خدمة أكثر خيالات الآخر فسادا ، ويلعب دور القواد بينه وبين حاجته ، ويثير فيه رغبات عفنة ، ويكمن منتظرا كل وجه من أوجه ضعفه - كل ذلك حتى يستطيع عندئذ أن يطلب مالا مقابل هذه الخدمة الودية . (فكل ناتج هو طُعم يسعى به الى اجتذاب وجود الآخر ، ماله . وكل حاجة حقيقية وممكنة ضعف سيقود الذبابة الى اناء الغراء ؛ استغلال عام للطبيعة الانسانية الجماعيـة . وتماما كما أن كل نقيصـة فى الانسـان هى رابطة بينه وبين السماء - طريق يصل بالكاهن الى قلبه ، فان كل حاجة هى فرصة للاقتراب من جارك تحت قنـاع أقصى قدر من الود لتقول له : أيها الصديق العزيز ، انى أعطيك ما تحتاجه ، لكنك تعرف **الشرط الذى لا مفر منه** ، أنت تعرف المداد الذى عليك أن توقع به لى ، فأنا أنهبك بتزويدك بمتعتك) .

ويتجلى هذا الاغتراب جزئيا فى أنه ينتج ترفه الحاجات ووسائلها من ناحية ، وبربرية حيوانية ، بساطة كاملة غير مرفهة مجردة للحاجة من ناحية أخرى ، أو بالأحرى فى أنه انما يبعث ذاته فى نقيضه . فحتى الحاجة الى الهواء الطلق تتوقف بالنسبة للعامل ، ويعود الانسان الى العيش فى الكهف الذى أصبح الآن - فضلا عن ذلك - ملوثا بنفس الطاعون العفن الذى تنفثه المدنية ، والذى لم يعد يشغله الا بشكل **غير مستقر** اذ يصبح بالنسبة له مسكنا غريبا يمكن أن يسحب منه فى أى يوم - مكانا يمكن أن يطرد منه فى أى يوم اذا لم يدفع . وعليه أن **يدفع** مقابلا لهذا القبر . ان مسكنا فى **النور** - الذى أشار اليه بروميثيوس عند اسخيلوس باعتباره واحدا من أعظم العطايا التى تمكن عن طريقها من أن يحول الهمجى الى كائن انسانى - يكف عن الوجود بالنسـبة للعامل . والضـوء والهـواء الخ .. - وأبسط نظافة

حيوانيـة ـ تكف عن أن تكون حاجة للانسان · **والقذارة** ـ هذا الركود والتعفن للانسان ـ **بالوعة** المدنية هذه (بالمعنى الحرفى تماما) ـ تصبح هى **عنصر الحياة** بالنسبة له · والاهمال الكامل **غير الطبيعى** ، الطبيعة المتعفنة ، تصبح هى **عنصر حياته** · ان واحدة من حواسه لم تعد موجودة ، لا بالطريقة الانسانية فحسب ، بل حتى بطريقة **غير انسانيـة** ، ومن ثم حتى بطريقة حيوانية · وتعود ثانية أكثر **أساليب** (و**أدوات**) العمل فظاظة : ان **طاحونة العبيد** الرومان مثلا هى وسيلة الانتاج ، وسيلة الوجود ، لكثير من العمال الانجليز · ولم يعد الأمر قاصرا على أن الانسان ليست له حاجات انسانية ـ **فحتى** حاجاته **الحيوانية** تكف عن الوجود · فالأيرلندى لم يعد يعرف أى حاجة الا الحاجة لأن **يأكل** ، وفى الحقيقة الا الحاجة لأن يأكل **البطاطس** ـ **وبطاطس الخنازير** فى الواقع ، أى أسوأ أنواع البطاطس · لكن لدى كل من انجلترا وفرنسا بالفعل فى كل مدينة من مدنهما الصناعية أيرلندا **صغيرة** · ان لدى الهمجى والحيوان على الأقل الحاجة الى الصيد ، الى التجول الخ ·· ـ الحاجة الى الصحبة ، ان العمل الآلى يبسط لكى يحول الى عامل الكائن الانسانى الذى لا يزال فى طور الصنع ، الذى لا يزال غير ناضج كلية ، **الطفل** ـ فى حين أصبح العامل طفلا مهملا · وتكيف الآلة نفسها مع **ضعف** الكائن الانسانى لكى تحول الكائن الانسانى **الضعيف** الى آلة ·

أما كيف يولد تضاعف الحاجات ووسائل اشباعها غياب الحاجات والوسائل فهذا ما يوضحه رجل الاقتصاد السياسى (والرأسمالى : وينبغى أن نلاحظ أننا انما نتحدث دائما عن رجال الأعمال التجريبيين حين نشير الى رجال الاقتصاد السياسى ـ باعتبارهم اعترافهم وأسلوب وجودهم العلمى) · وهو يوضح ذلك :

(١) بالهبوط بحاجة العامل الى أدنى وأبأس مستوى للبقاء الجسدى ، والهبوط بفاعليته الى الحركة الميكانيكية الاكثر تجريدا · ومن هنا فانه يقول : ليس لدى الانسان حاجة أخرى سواء للفاعلية أو للمتعة · لأنه يسمى **حتى** هذه الحياة ، حياة ووجودا **انسانيين** ·

(٢) **باعتبار أدنى** مستوى ممكن للحياة (الوجود) معيارا ، وفى الحقيقة المعيار العام ـ وهو عام لأنه قابل للتطبيق على جمهور الناس · انه يحول العامل الى كائن بلا حس يفتقر الى كل الحاجات ، تماما كما يحول فاعليته الى محض تجريد من كل فاعلية · ومن هنا فان كل **ترف** للعامل يبدو له شيئا يستحق اللوم ، وكل ما يتجاوز الحاجة الأكثر تجريدا ـ ولو كان فى مملكة المتعة السلبية أو تجليا للفاعليــة ـ يبدو **له ترفا** · ومن هنـا فان الاقتصاد السياسى ـ علم **الثروة هذا** ـ **هو فى نفس الوقت علم الانـكار** ،

العوز ، **التقتير** ، **الادخار** – وهو يصل فى الواقع الى النقطة التى **يعفى فيها** الانسان من الحاجة الى أى من الهواء **الطلق** أو **التمارين** البدنية • ان علم الصناعة الزائفة هذا هو فى نفس الوقت علم الزهد ، ومثله الأعلى هو البخيل **الزاهد** ، **والمرابى** في نفس الوقت ، والعبد **الزاهد** ، **والمنتج** فى نفس الوقت • ومثله الأعلى الأخلاقى هو **العامل** الذى يأخذ جزءا من أجره الى بنك الادخار ، بل لقد وجد **فنا** دنيئا جاهزا يغلف فيه فكرته المفضلة هذه : لقد عرضوها غارقة في العاطفية فوق خشبة المسرح • وهكذا فان الاقتصاد السياسى – رغم مظهره الدنيوى الشهوانى – هو علم أخلاقى حقا ، أكثر العلوم أخلاقية • فانكار الذات ، انكار الحياة وكل الحاجات الانسانية ، هو مبدأه الرئيسى • وكلما قل ما تأكله وتشربه وتقرؤه من كتب ، وقل ترددك على المسرح وقاعة الرقص والمقصف ، وقل نصيبك من التفكير والحب والتنظير والغناء والرسم والمبارزة الخ ••• كلما زاد **ما تدخره** – كلما **زاد** كنزك الذى لا تستطيع العثة ولا الغبار أن تلتهمه – زاد **رأسمالك** • كلما قل **وجودك** زاد **ما تملك** ، كلما قل تعبيرك عن حياتك ، زادت حياتك **المنسلبة** – زاد رصيد وجودك المغترب • وكل ما يأخذه رجل الاقتصاد السياسى منك فى الحياة الانسانية يعطيك بدلا منه **مالا** و**ثروة** • وكل ما لا تستطيع صنعه ، يصنعه مالك • انه يستطيع أن يأكل ويشرب ويذهب الى قاعة الرقص والمسرح ، يستطيع أن يرحل ، وأن يمتلك الفن والتعليم وكنوز الماضى والسلطة السياسية – ان **كل** هذا يستطيع أن يمتلكه لك – انه يستطيع أن يشترى هذا كله لك ، انه **العطية** الحقيقية • بيد أنه وهو كذلك ، فانه **يميل الى** ألا يفعل شيئا الا أن يخلق ذاته ، يشترى ذاته ، لأن كل شىء آخر هو فى نهاية الأمر خادم له • وحين أمتلك السيد فاننى أمتلك الخادم ولست فى حاجة الى خادمه ، ومن هنا فان كل العواطف وكل فاعلية لا بد أن تغرق فى **التعطش الى الثروة** • وليس للعامل الا أن يكون له ما يكفيه لكى يعيش ، وليس له أن يعيش الا لكى يكون له [ما يكفيه] •

وبالطبع يثور هنا جدال فى مجال الاقتصاد السياسى • فأحد الأطراف (لوديرديل ، مالتس •• الخ •••) يوصى **بالترف** ويلعن التقتير ، والآخر (ساى ، ريكاردو •• الخ •••) يوصى بالتقتير ويلعن الترف • لكن الطرف الأول يعترف بأنه يريد الترف حتى ينتج **العمل** (أى التقتير المطلق) والآخر يعترف بأنه يوصى بالتقتير لكى ينتج **الثروة** (أى الترف) • ولدى مدرسة لوديرديل – مالتس فكرة **رومانسية** هى أن التعطش الى الثروة وحده لا ينبغى أن يحدد استهلاك الغنى ، وهى تناقض قوانينها بتقديم **الاسراف** كوسيلة مباشرة للثراء • ومن هنا فان الجانب الآخر – فى مواجهتها – يثبت بحماس شديد وتفصيل بالغ أننى لا **أزيد** – بل أنقص – **ملكياتى** بالاسراف •

غير أن مدرسة ساى ـ ريكاردو مرائية فى عدم اعترافها بأن الهوى والنزوات هى بالدقة التى تحدد الانتاج ، انها تنسى « الحاجات المرفهة » ، انها تنسى أنه لن يكون هناك انتاج دون آلاستهلاك ، انها تنسى أنه نتيجة للمنافسة فان الانتـاج لا يمكن الا أن يكون أكثر اتساعا ورفاهية ، انهـا تنسى أن الاستعمال هو الذى يحدد قيمة الشىء ، وأن « الموضة » تقرر الاستعمال ، انها لا تريد أن ترى الا انتاج « الأشياء المفيدة » لكنها تنسى أن انتاج قدر أكبر مما ينبغى من الأشـياء المفيـدة ينتج قدرا أكبر مما ينبغى من السكان عديمى الجـدوى • وكـلا الطرفين ينسى أن الاسراف والتقتير ، والترف والحرمان ، الثروة والفقر ، كلها متساوية •

ولا ينبغى عليك فقط أن تقتصد فى الارضاء المباشر لحواسك ، بالاقتصاد فى طعامك الخ ••• بل عليك أن تعفى نفسك من كل مشاركة فى الاهتمام العام ، من كل تعاطف ، من كل ثقة الخ ••• اذا أردت أن تكون اقتصاديا ، اذا لم ترد أن تحطمك الأوهام •

وينبغى أن تجعل كل ما لك **قابلا للبيع** أى مفيدا ، فاذا أنا سألت رجل الاقتصاد السـياسى : هل أنا أطيع قوانين الاقتصاد السـياسى اذا انتزعت المال بتقديم جسدى للبيع بالاستسلام لشـهوة آخر ؟ (وعمال المصانع فى فرنسا يسمون بغاء زوجاتهم وبناتهم ساعة العمل الاضافية وهو أمر صحيح حرفيـا) ـ أم هل أنا لا أتصرف وفق الاقتصـاد لو أننى بعت صـديقى للمغاربة ؟ (والبيع المباشر للناس فى شكل الاتجار فى المجندين الخ ••• يحدث فى كل البلاد المتمدينة) ـ عندئذ سيجيبنى رجل الاقتصاد السياسى : انك لا تنتهك قوانينى ، ولكن أنظر ماذا سيقول ابن عمى الأخلاق وابن عمى الدين عن ذلك • ان أخلاقى ودينى **الاقتصاديين السياسيين** لا يأخذان عليك شيئا ولكن ـ ولكن من أصدق الآن ، الاقتصاد السياسى أم الأخلاق ؟ ان أخلاق الاقتصاد السياسى هى **الاكتساب** والعمل والتقتير والاعتدال ـ ولكن الاقتصاد السياسى يعد باشباع احتياجاتى • والاقتصـاد السياسى للأخلاق هو ثروة الضمير المستريح والفضيلة الخ ••• ولكن كيف أستطيع أن أعيش فاضلا اذا لم أكن أعيش ؟ وكيف يكون لدى ضمير مستريح اذا لم أكن أعى شيئا ؟ وينبع عن ذات طبيعـة الاغتراب أن كل مجـال يطبق على معيارا مختلفـا ومضادا ـ فتطبق الأخلاق معيارا والاقتصاد السياسى معيارا آخر ، لأن كلا منهما اغتراب محدد للانسان ، يركز الانتباه على مجال خاص من الفاعليـة الجوهرية المغتربة ، وكل منهما يقف فى اغتراب بالنسـبة للآخر • وهكذا يأخذ **ميشيل شيفالييه** على ريكاردو أنه يزيل الأخـلاق ، لكن ريكاردو انما يسمح للاقتصاد السياسى أن يتحدث بلغته ، واذا كان لا يتحدث أخلاقيا

فليس هذا خطأ ريكاردو ، وشيفاليبيه يزيل الاقتصادى السياسى الى الحد الذى يتحدث فيه أخلاقيا ، لكنه فى الحقيقة وبالضرورة ينفصل عن الأخلاق الى الحد الذى يمارس فيه الاقتصاد السياسى • وأشارة الاقتصاد السياسى الى الأخلاق ، اذ لم تكن اشارة متعسفة عارضة ومن ثم غير ذات أساس وغير علمية ، اذ لم تكن اشارة **زائفة** وانما يراد لها أن تكون **جوهرية** ، لا يمكن الا أن تكون اشارة قوانين الاقتصاد السياسى الى الأخلاق ، فاذا لم تكن هناك مثل هذه العلاقة ، أو اذا كان الأمر بالأحرى هو العكس ـ فماذا يستطيع ريكاردو أن يفعل ؟ وفضلا عن ذلك فان التعارض بين الاقتصاد السياسى والأخلاق ليس سوى تعارض **زائف** ، وهو لا تعارض بقدر ما هو تعارض ، وكل ما يحدث هو أن الاقتصاد السياسى يعبر عن القوانين الأخلاقية **بطريقته الخاصة** •

وتظهر اللاحاجة كمبدأ للاقتصاد السياسى **أوضح ما تظهر** فى **نظريته عن السكان** • ان هناك عددا **أكبر مما يجب من الناس** • فحتى وجود الناس هو مجرد ترف ، واذا كان العامل « **أخلاقيا** » فانه **سيوفر فى** تكاثره (ويقترح ميل الثناء العلنى على أولئك الذين يقتصدون فى علاقاتهم الجنسية ، واللوم العلنى لأولئك الذين يخطئون ضد مثل هذا الزواج العقيم ••• أليست هذه هى الأخلاق ، وتعاليم الزهد ؟) • ان انتاج الناس يبدو فى شكل تعاسة عامة •

والمعنى الذى للانتاج فى علاقته بالغنى ينكشف فى المعنى الذى له بالنسبة للفقير • ففى القمة يكون التجلى دائما مرفها مقنعا غامضا ـ أكذوبة ، وفى السفح يكون خشنا مباشرا صريحا ـ الشيء الحقيقى • ان حاجة العامل **الفجة** مصدر للكسب أكبر من حاجة الغنى **المرفهة** ، ومساكن الأقبية فى لندن تجلب لمؤجريها أكثر مما تجلب القصور ، أى أنها ـ بالنسبة للمالك ـ تشكل **ثروة أكبر** وبالتالى (اذا تحدثنا بلغة الاقتصاد السياسى) تشكل ثروة **اجتماعية** أكبر •

وتضارب الصناعة على رفاهية الحاجات ، لكنها تضارب بنفس القدر على فجاجتها ، وانما على فجاجتها المنتجة بشكل مصطنع ، والتى تكون متعتها الحقة هى **التخدير الذاتى** ـ هذا الاشباع **الظاهرى** للحاجة ـ هذه المدنية المحتواة **داخل** البربرية الفجة للحاجة • ومن هنا فان الحانات البريطانية هى **التجسيد الرمزى** للملكية الخاصة • ان **ترفها** يكشف العلاقة الحقيقية بين ترف الصناعة وثروتها وبين الانسان • ومن هنا فانها بحق متعة الأحد الوحيدة للناس التى يعاملها البوليس الانجليزى بلطف على الأقل •

رأينا بالفعل كيف يقيم رجل الاقتصاد السياسى الوحدة بين العمل ورأس المـال بطرق متنوعة : (١) فرأس المـال **عمل متراكم** • (٢) وغاية رأس المـال داخل الانتاج - جزئيا تجدد انتاج رأس المـال مع الربح وجزئيـا رأس المـال كمـادة خام (مادة العمل) وجزئيا باعتباره هو ذاته **أداة عمل** (الآلة هى رأسمال يسوى مبـاشرة بالعمل) - هى **العمل الانتـاجى** • (٣) العـامل رأســمال • (٤) الأجـور تنتمى الى تكاليف رأس المـال • (٥) بالنسبة للعامل فان العمل هو تجدد انتاج رأسمال حياته • (٦) بالنسبة للرأسمالى فان العمل أحد جوانب فاعلية رأسماله •

وأخيرا (٧) يفترض رجل الاقتصاد السياسى الوحدة الأصلية لرأس المـال والعمل فى شكل الوحدة بين الرأسمالى والعامل ، وهذه هى حالة الفردوس الأصلية • والطريقة التى يقفز بها هذان الجانبان فى شكل شخصين ليأخذا بخناق بعضهما البعض هى بالنسبة لرجل الاقتصاد السياسى حادث **عارض** ، ومن هنا لا يمكن تفسيره الا بالرجوع الى عوامل خارجية (أنظر ميل) (٢) •

والأمم التى لا تزال تخلب لبها الروعة الحسية للمعادن الثمينة ، ومن هنـا لا تزال عابدة وثنية للنقود المعدنية ، ليست بعـد أمما نقدية كاملة التطور - قارن فرنسا بانجلترا • ويتضح المدى الذى يكون فيه حل الألغاز النظرية مهمة الممارسة ، ويتم من خلال الممارسة - تماما كما أن الممارسة الحقة هى شرط لنظرية حقيقية وايجابية - يتضح هذا المدى على سبيل المثال فى **الوثنية**(*) • والوعى الحسى لعابد الوثن مختلف عن وعى الاغريقى لأن وجوده الحسى أيضا مختلف • والعداء المجرد بين الحس والروح ضرورى طالمـا أن الشعور الانسانى بالطبيعة ، الحس الانسانى **للطبيعة** ، ومن هنا **الحس الطبيعى للانسان** ، لم ينتجه بعد عمل الانسان •

والمساواة ليست الا ترجمة للعبارة الألمـانية « أنا = أنا » الى الفرنسية أى الى الشـكل السياسى • والمسـاواة **كأساس** للشيوعيـة هى تبريرها **السياسى** ، وهذا هو نفس ما يحدث حين يبررها الألمـانى بتصور الانسان **كوعى ذات كلى** • وبالطبع فان تخطى الاغتراب ينطلق دائمـا من شـكل الاغتراب الذى يكون قوة **مسيطرة** : فى ألمـانيا •• **وعى الذات** ، فى فرنسا •• **المساواة** بسبب السياسة ، فى انجلترا الحاجة **العملية** الحقيقية المـادية التى

---

(٢) جيمس ميل « عناصر الاقتصاد السياسى » - الناشر •

(*) Fetishism

تأخذ ذاتهـا فحسب كمقياس لذاتهـا • ومن هذه الزاوية ينبغى أن ينتقد برودون وأن يقدر •

واذا نحن شخصنا **الشيوعية** ذاتها بسبب طبيعتها كنفى للنفى ، كتملك للجوهر الانسانى الذى يصالح ذاته مع ذاته خلال نفى الملكية الخاصة ـ باعتبار أنها لم تصبح بعد الوضع **الحقيقى** الناشىء عن ذاته ، بل بالأحرى وضعا ناشئا عن الملكية الخاصة [•••••] (٣) •

ولما كان الاغتراب الحقيقى لحيـاة الانسان يبقى فى هـذه الحالة (٤) ، ويبقى بدرجة أكبر كلما زاد وعى المرء به من حيث هو اغتراب ، فانه لا يمكن أن يتحقق الا بتطبيق الشيوعية •

ولكى نلغى **فكرة** الملكية الخاصة فان **فكرة** الشيوعية كافية تماما • بيد أن الأمر يتطلب فعلا شيوعيا **واقعيا** لالغاء الملكية الخاصة الواقعية • وسيصل التاريخ اليه ؛ وهذه الحركة التى نعرفها بالفعل فى **النظرية** باعتبارها حركة تتخطى ذاتها ستمثل فى **الواقع الفعلى** عملية طويلة وقاسية للغاية • لكننا ينبغى أن نعتبر من قبيل التقدم الحقيقى أننا قد كسبنا مقدما وعيا بالطابع المحدود للحركة التاريخية وهدفها ـ ووعيا يتجاوزها •

وحين يرتبط **العاملون** الشيوعيون ببعضهم البعض فان هدفهم الأول هو النظرية ، الدعاية الخ ••• ولكن فى نفس الوقت ـ وكنتيجة لهذا الارتباط ـ فانهم يكتسبون حاجة جديدة ـ الحاجة الى المجتمع ـ وما يبدو كوسيلة يصبح غاية • وتستطيع أن تلاحظ هذه العملية الفعلية فى أروع نتائجها حيثما شاهدت عمالا اشتراكيين فرنسيين معا • ان أمورا مثل التدخين والشراب والطعام الخ ••• لم تعد وسـيلة الاتصال أو وسـيلة التقريب بينهم ، فالصحبة والترابط والحديث ـ وهى بدورها تتخذ المجتمع هدفا ـ تكفيهم ، ولم تعـد الأخوة بين الناس لديهم عبارة جوفاء ، وانما حقيقة من حقـائق الحياة ، ويشرق نبل الانسان من أجسادهم التى صهرها العمل •

---

(٣) الزاوية اليسرى من أسفل الصفحة فى المخطوط ممزقة ، ولا يتبقى لدينا سـوى النهايات اليمنى للسطور الستة الاخيرة مما يجعل اعادة انشاء النص مستحيلا • غير انه من الممكن أن نستخلص ان ماركس ينتقد هنا « تخطى » هيجل المثالى للاغتراب •

(والكلمات المتبقية واردة فى الهامش التالى) ـ الناشر •

(٤) فى حالة « تخطى » الاغتراب « بالطريقة الالمانية القديمة ـ طريقة فينومونولجيا هيجل» أى فى تخطيها فى « وعى » الذات فحسب ـ الناشر •

وحين يزعم الاقتصاد السياسى أن الطلب والعرض يتوازنان دائما ، فانه ينسى على الفور أنه وفقا لزعمه هو (نظرية السكان) فان عرض **الناس** يتجاوز دائما الطلب عليهم ، وبالتالى فانه فى النتيجة الجوهرية لكل عملية الانتاج - وجود الانسان - يجد التفاوت بين الطلب والعرض أبلغ تعبير عنه .

أما المدى الذى تمثل فيه النقود - التى تبدو وسيلة - **السلطة** الحقة **والغاية** الوحيدة - المدى الذى تكون فيه هذه الوسيلة التى تعطينى الجوهر ، التى تجعلنى حائزا للجوهر الموضوعى للآخرين ، **هدفا فى ذاتها** - فنستطيع أن نراه من حقيقة أن ملكية الأرض حيثما كانت الأرض هى مصدر الحياة ، **والحصان والسيف** حيثما يكونان **الوسيلة الحقة للحياة** ، يعترف بها كذلك باعتبارها السلطات السياسية الحقيقية فى الحياة . وفى العصور الوسطى كانت طبقة اجتماعية تعتق حالما يسمح لها بأن تحمل **السيف** ، وبين الشعوب الرحل فان **الحصان** هو الذى يجعل منى انسانا حرا وشريكا فى حياة الجماعة .

قلنا من قبل أن الانسان يرتد الى **سكنى الكهوف** الخ ... لكنه يرتد اليها فى شكل مغترب خبيث . فالمتوحش فى كهفه - وهو عنصر طبيعى يقدم له نفسه دون مقابل لاستخدامه وحمايته - لا يشعر بنفسه غريبا ، أو بالأحرى ، انه يشعر بنفسه مطمئنا **كالسمكة** فى الماء . لكن مسكن القبو الذى يقطنه الفقير هو مسكن معاد ، « قوة غريبة مقيدة لا تعطى نفسها له الا بقدر ما يعطيها دمه وعرقه » ، مسكن لا يستطيع أن ينظر اليه باعتباره بيته حيث يستطيع فى النهاية أن يصيح « ها أنذا فى بيتى » ، وانما هو يجد نفسه فى منزل **شخص آخر** ، فى منزل **غريب** يكمن فى انتظاره كل يوم ، ويلقيه خارجه اذا لم يدفع الايجار . وبالمثل فانه يدرك أيضا ذلك التناقض فى الكيف بين مسكنه والمسكن الانسانى - المسكن الذى يوجد فى العالم **الآخر** ، فى سماء الثروة .

ان الاغتراب لا يظهر فحسب فى حقيقة أن وسائل معيشتى ملك **لشخص آخر** ، وأن **رغبتى** هى حيازة **آخر** لا أستطيع أن أصل اليها ، وانما يظهر كذلك فى حقيقة أن كل شىء هو فى ذاته شىء **مختلف** عن ذاته - أن فاعليتى هى شىء **آخر** ، وأخيرا (وهذا ينطبق أيضا على الرأسمالى) أن كل شىء يخضع لقوة **غير انسانية** . وهناك شكل للثروة غير النشطة المبذرة المكرسة كلية للمتعة ، والمستمتع بها يتصرف - من ناحية - كمجرد فرد زائل يبدد ذاته بجنون دون غاية ، ويعرف العمل العبودى للآخرين (**العرق والدم**

الانسانيين) كفريسة لجشعه ، ومن هنا فانه يعرف الانسان ذاته ـ وبالتالى ذاته هو ـ ككائن فارغ مضحى به • ومع مثل هذه الثروة يظهر احتقار الانسان ، جزئيا كنوع من الازدهاء ، وكتبديد لما يمكن أن يقيم أود مائة حياة انسانية ، وجزئيا كوهم شائن هو أن تبذيره الجامح ، واستهلاكه غير الانتاجى الذى لا يكف هما شرطان لعمل الآخر وبالتالى لبقائه • انه لا يعرف تحقق القوى الجوهرية للانسان الا كتحقق لاسرافه ونزواته وأفكاره الهوائية الغريبة • وهذه الثروة ـ وهى من الناحية الأخرى تعرف أيضا الثروة كمجرد وسيلة ، كشىء لا يصلح الا للقضاء عليه ، وهى من هنا فى نفس الوقت عبد وسيد ، فى نفس الوقت كريمة ودنيئة ، متقلبة ، مدعية ، مغرورة ، مترفة ، متحضرة ذكية ـ ان هذه الثروة لم تمارس بعد الثروة كقوة غريبة تماما ترزح فوقها : بل هى بالأحرى ترى فيها قوتها هى ، وليس الثروة وانما الاشباع [هو الذى يمثل] (٥) هدفها النهائى وغايتها •

وهذا الوهم المشرق عن طبيعة الثروة ، الذى تعميه المظاهر الحسية ، يواجهه الصناعى المشتغل المتزن الاقتصادى النثرى ـ المستنير تماما بشأن طبيعة الثروة ، والذى يعرف ـ فى ذات الوقت الذى يوفر فيه مجالا أوسع لانغماس الآخر فى ملذاته ، ويوجه له ألوان التملق البغيض فى منتجاته (لأن منتجاته هى عبارات اطراء وضيعة لشهوات المبدد) ـ يعرف كيف يتملك لنفسه فى الشكل المفيد الوحيد قوة الآخر المتضائلة • ومن هنا فاذا كانت الثروة الصناعية تبدو فى البداية نتيجة للثروة الخيالية المبددة ، فان حركتها ، الحركة الكامنة فيها ، تبعد هذه الأخيرة بطريقة نشطة أيضا • ذلك أن هبوط الفائدة على النقود عاقبة ونتيجة ضرورية للتطور الصناعى • ومن هنا فان وسائل المبذر الذى يعيش على الريع تتناقص يوما بعد يوم فى تناسب عكسى مع تزايد أمكانات المتعة وشراكها • وبالتالى فان عليه أن يستهلك رأسماله ذاته وبذلك يدمر نفسه أو أن يصبح رأسماليا صناعيا • ومن الناحية الأخرى هناك بالطبع زيادة مستمرة دائما فى ريع الأرض نتيجة لمجرى التطور الصناعى ، ورغم هذا ـ فكما رأينا من قبل(٦) ـ لابد أن يأتى وقت يكون فيه على ملكية الأرض ـ ككل نوع آخر من الملكية ـ أن تقع فى مقولة رأس المال الذى يجدد ذاته بطريقة مربحة ـ وهذا فى الواقع ينشأ عن نفس التطور الصناعى • وهكذا فان على مالك الأرض المبذر بدوره أن يستهلك رأسماله وبهذا يدمر ، أو يصبح هو نفسه زارعا لضيعته ـ أى صناعيا يزرع •

---

(٥) اسفل الصفحة ممزق • وهناك ثلاثة او اربعة اسطر ناقصة ـ الناشر •

(٦) انظر « الريع » ـ الناشر •

وهكذا فان تناقص الفائدة على النقود الذى أعتبره برودون الغاء لرأس المـال ، واتجاها لتشريك رأس المـال ، هو فى الحقيقة وبشكل مباشر مجرد أمارة على الانتصار الكامل لرأس المـال العامل على الثروة المبددة - أى تحول كل ملكية خاصة الى رأسمال صناعى • انه انتصار كامل للملكية الخاصة على كل صفاتها التى لا يزال لها مظهر انسانى ، والخضوع الكامل لمـالك الملكية الخاصة لمـاهية الملكية الخاصة - العمل • صحيح أن للرأسمالى الصناعى أيضا متعه ، فهو لا يعود الى بساطة الاحتياجات غير الطبيعية ، لكن متعته ليست سوى موضوع جانبى ، ترويح ، شىء خاضع للانتاج ، وهى فى نفس الوقت متعة محسوبة ، وبالتالى فانها ذاتها متعة اقتصادية ، فهو يضيفها الى الجانب المدين فى دفتر حساباته ، وما يبدده على متعته ينبغى ألا يزيد عما سيحل محله بربح خلال تجدد انتاج رأس المـال • ومن هنا تخضع المتعة لرأس المـال ، ويخضـع الفرد المستمتع للفرد الذى يراكم رأس المـال ، فى حين كان الأمر على العكس فيما مضى • وهكذا فان هبوط معدل الفائدة ليس مظهرا لالغاء رأس المـال الا بقدر ما هو مظهر لحـكم رأس المـال فى عملية اكمال ذاته - للاغتراب فى عملية تحوله الى اغتراب كامل التطور ، وبالتـالى فى عمليـة اسراعه نحو الغـائه • وتلك هى فى الحقيقة الطريقة الوحيدة التى يؤكد بها ما هو قائم نقيضه •

وهكذا فان النزاع بين رجال الاقتصاد حول الترف والتقتير ليس سوى النزاع بين هذا الاقتصاد السياسى الذى وصل الى الوضوح عن طبيعة الثروة ، وذلك الاقتصاد السياسى الذى لا يزال مصابا بذكريات رومانسية معادية للصناعة • لكن أحدا من الجانبين لا يعرف كيف يصل بموضوع الجدال الى عباراته البسيطة ، وأحدا منهما لا يستطيع من ثم أن يتغلب على الآخر •

وفضلا عن ذلك فان ريع الأرض باعتباره ريع أرض قد أطيح به ، لأن الاقتصاد السياسى الحديث قد أثبت - على عكس حجة الفزيوقراط القائلة ان مالك الأرض هو المنتج الوحيد الحقيقى - أن مالك الأرض باعتباره هذا هو صاحب الريع الوحيد غير المنتج كلية • فوفقا للاقتصـاد السياسى الحديث فان الزراعة هى عمل الرأسمالى ، الذى يستخدم رأسماله فيها بشرط أن يستطيع أن ينتظر منها الربح العادى • وزعم الفزيوقراط أن ملكية الأرض - باعتبارها الملكية الوحيدة المنتجة - هى التى ينبغى أن تدفع ضرائب الدولة وحدها ، وأنها بالتالى هى التى يجب أن تقننها وأن تشارك فى شئون الدولة يتحـول الى الموقف المضـاد وهو أن الضريبـة على ريع الأرض هى الضريبة الوحيدة على الدخل غير المنتج ، وأنها من هنـا

الضريبة الوحيدة التى لا تضر بالانتاج القومى • وغنى عن البيان أنه من وجهة النظر هذه فان الامتياز السياسى لملاك الأرض لم يعد ناشئا عن وضعهم باعتبارهم دافعى الضرائب الرئيسيين •

وكل ما يتصوره برودون على أنه حركة العمل ضد رأس المال ليس سوى حركة العمل فى شكل رأسمال - فى شكل **رأسمال صناعى** - ضد رأس المال الذى لا يستهلك **باعتباره** رأسمالا - أى الذى لا يستهلك صناعيا • وهذه الحركة تنطلق فى طريقها الظافر - طريق انتصار رأس المال **الصناعى** • ومن هنا فان من الواضح أنه لا يمكن التغلغل الى العملية الاقتصادية فى تحديدها الفعلى الا حين يدرك **العمل** باعتباره ماهية الملكية الخاصة •

●●●●●

والمجتمع - كما يبدو لرجل الاقتصاد السياسى - هو **المجتمع المدنى**، الذى يكون كل فرد فيه مجموعة من الاحتياجات ، ولا يوجد بالنسبة للشخص الآخر - كما لا يوجد الآخر بالنسبة له - الا بقدر ما يصبح كل منهما وسيلة للآخر • فرجل الاقتصاد السياسى ينتهى بكل شىء (تماما كما تفعل السياسة فى حديثها عن **حقوق الانسان**) الى الانسان ، أى الى الفرد الذى يجرده من كل تحديد حتى يصنفه كرأسمالى أو عامل •

وتقسيم العمل هو تعبير الاقتصاد السياسى عن **الطابع الاجتماعى للعمل** داخل الاغتراب • أو - ما دام **العمل** ليس سوى تعبير عن الفاعلية الانسانية داخل الانسلاب ، عن عيش الحياة كانسلاب للحياة - فان **تقسيم العمل** ليس اذن أيضا الا وضع الفاعلية الانسانية **المغتربة** ، **المنسلبة** ، **كفاعلية حقيقية للنوع** ، أو **كفاعلية الانسان ككائن نوعى** •

وأما عن **جوهر تقسيم العمل** - وبالطبع فان تقسيم العمل ينبغى أن يدرك باعتباره القوة الدافعة الرئيسية فى انتاج الثروة حالما يعترف **بالعمل** باعتباره **ماهية الملكية الخاصة** - أى عن **الشكل المغترب والمنسلب للفاعلية الانسانية كفاعلية نوع** - فان رجال الاقتصاد السياسى غير واضحين للغاية ومتناقضين مع ذاتهم بشأنه •

« **آدم سميث** : (٧) » **وتقسيم العمل** ليس فى الأصل نتيجة لأى حكمة انسانية • انه النتيجة

---

(٧) « ثروة الامم » - الكتاب الاول الفصل الثانى والثالث (لكنه مقتبس مع بعض الاغفالات ومع نقل بعض النصوص) - الناشر •

الضرورية البطيئة التدريجية للنزعة الى مبادلة ومقايضة ناتج المرء بغيره • وربما كانت هذه النزعة الى الاتجار نتيجة ضرورية لاستخدام العقل والمنطق • فهى مشتركة لدى كل الناس ، ولا توجد لدى أى حيوان • فالحيوان حين ينمو مستقل كلية • أما الانسان فلديه احتياج دائم الى مساعدة الآخرين ، وعبثا ينتظرها من طيبتهم وحدها • وهو أقرب الى الحصول عليها اذا استطاع أن يخاطب مصلحتهم الشخصية ، ويريهم أن من مصلحتهم أن يصنعوا له ما يحتاجه منهم • اننا لا نخاطب **انسانية** الآخرين ، بل **حبهم لذاتهم** ، ولا نتحدث اليهم أبدا عن **ضروراتنا** ، بل عن **منافعهم** •

« وكما أننا نحصل ـ بالاتفاق وبالمقايضة وبالشراء ـ من بعضنا البعض على الجانب الأكبر من هذه المساعى الحميدة المتبادلة التى نحتاجها فان هذه النزعة الى المقايضة ذاتها هى التى أدت فى الأصل الى نشأة **تقسيم العمل** • ففى قبيلة من الصيادين أو الرعاة يقوم شخص معين بصناعة الأقواس والأسهم ـ مثلا ـ باستعداد وبراعة أكبر من أى شخص آخر • وكثيرا ما يبادلها مع زملائه بالماشية أو لحم الحيوانات ، وهو يجد فى النهاية أنه يستطيع بهذه الطريقة أن يحصل على قدر من الماشية ولحم الحيوانات أكثر مما لو توجه هو نفسه الى الميدان للحصول عليها • وهكذا فبحكم مصلحته تنمو صناعة الأقواس الخ •• لتكون عمله الرئيسى •

« وليس الاختلاف بين **المواهب الطبيعية** بين مختلف الأفراد **سببا** بقدر ما هو **نتيجة** لتقسيم العمل •••• ودون نزعة المقايضة والتبادل يكون على كل انسان أن يحصل لنفسه على كل ضرورات الحياة ووسائل الراحة • وسيكون على الجميع أن يقوموا **بنفس العمل** ، وما كان يمكن أن يوجد مثل هذا **الاختلاف فى العمل** الذى يمكن له وحده أن يولد أى اختلاف كبير فى المواهب •

« وكما كانت هذه النزعة هى التى تشكل هذا الاختلاف فى المواهب بين الناس ، فان هذه النزعة ذاتها هى التى تجعل هذه الاختلافات مفيدة . فكثير من فصائل الحيوانات من نفس النوع تستمد من الطبيعة تمييزا عبقريا أكبر مما يمكن أن يلاحظ بين الناس قبل العادات والتربية . فمن حيث الطبيعة لا يختلف الفيلسوف عن الحمال فى الموهبة والذكاء نصف الاختلاف بين كلب من كلاب الحراسة (mastiff) وكلب من كلاب الصيد (greyhound) ، أو بين كلب الصيد وكلب من نوع (Spaniel) ، أو بين هذا النوع الأخير وكلب من كلاب الرعاة ، غير أن هذه الفصائل المختلفة من الحيوانات وان كانت كلها من نفس النوع لا تكاد تكون ذات فائدة لبعضها البعض . فلا يمكن لكلب من كلاب الحراسة أن يزيد من قوته بالاستفادة من سرعة كلب الصيد الخ ... فتأثيرات هذه المواهب أو درجات الذكاء المختلفة - نتيجة عدم وجود القدرة أو النزعة للمقايضة والتبادل - لا يمكن أن تشكل رصيدا مشتركا ، ولا تسهم أدنى مساهمة فى تحقيق **اشباع أو راحة أفضل للنوع** . وكل حيوان لا يزال مضطرا لأن يعول نفسه ويدافع عنها ، وحده وبشكل مستقل ، ولا يستمد أى نوع من المزايا من هذا التنوع فى المواهب الذى ميزت به الطبيعة زملاءه . أما بين الناس فعلى العكس تكون أكثر العبقريات تباينا ذات فائدة لبعضها البعض . **فالمنتجات المختلفة** لمختلف المواهب - عن طريق النزعة العامة للمقايضة والتبادل - تجلب - اذا أمكن القول - الى الرصيد المشترك ، حيث يستطيع كل انسان أن يشترى أى جزء يتاح له من ناتج صناعة الآخرين .

« وكما أن القدرة على **التبادل** هى التى تتيح الفرصة **لتقسيم العمل** ، فان **مدى** هذا التقسيم لابد أن يحدده دائما **مدى هذه القدرة** ، أو بعبارة أخرى **مدى السوق** . فحين يكون السوق صغيرا جدا ، لا يمكن أن يجد شخص ما أى تشجيع على أن يكرس نفسه كلية لعمل

واحد ، لنقص القدرة على مبادلة كل هذا الجزء الفائض من ناتج عمله الذى يزيد عن استهلاكه ، مقابل تلك الأجزاء التى قد يريدها من ناتج الآخرين ٠٠٠ »

وفى حالة مجتمع **متقدم** « فان كل انسان يعيش بالتبادل ، ويصبح الى حد ما **تاجرا** ، وينمو **المجتمع ذاته** ليصبح شركه **تجارية** حقا » (٨) (أنظر ديستوت دى تراسى : (٩) « المجتمع هو سلسلة من المبادلات ، **فالتجارة** تحوى كل جوهر المجتمع ») ٠ ويتصاعد تراكم رؤوس الأموال مع تقسيم العمل والعكس بالعكس ــ ويكفى هذا بالنسبة **لآدم سميث** ٠

« ولو أنتجت كل أسرة كل ما تستهلكه ، لاستطاع المجتمع أن يستمر رغم عدم حدوث تبادل من أى نوع ، فالتبادل دون أن يكون **أساسيا** الا أنه لا غنى عنه فى حالتنا المتقدمة من المجتمع ٠ وتقسيم العمل هو توزيع ماهر لقوى الانسان ، انه يزيد انتاج المجتمع ــ قوته ومتعه ــ لكنه ينهب ويقلل مقدرة كل شخص مأخوذا على حدة ٠ والانتاج لا يمكن أن يحدث دون تبادل » ــ هكذا يقول ج٠ب٠ ساى(١٠) ٠

«والقوى الكامنة فى الانسان هى ذكاؤه وقدرته البدنية على العمل ٠ والقوى الناشئة عن ظروف المجتمع تتمثل فى القدرة على **تقسيم العمل** وعلى **توزيع مختلف الأعمال بين مختلف الناس** للحصول على وسائل المعيشة **والقدرة** على تبادل **الخدمات المتبادلة** والمنتجات التى تشكل هذه الوسائل ٠ والدافع الذى يدفع انسانا الى أن يقدم خدماته لآخر هو المصلحة الذاتية ــ انه يطلب مكافأة مقابل الخدمات التى يقدمها ٠ وحق الملكية الخاصة المستأثرة لا غنى عنه لاقامة التبادل بين

---

(٨) آدم سميث ــ المجلد الاول ــ ص ٢٠ ــ الناشر ٠

(٩) ديستوت دى تراسى : « عناصر الايديولوجيا ٠ بحث عن الارادة وآثارها » باريس ١٨٢٦ ص ٦٨ ــ ٧٨ ــ الناشر ٠

(١٠) ساى ــ المرجع السابق ص ٣٠٠ و ص ٧٦ ــ وما بعدها ــ الناشر ٠

الناس » « والتبادل وتقسيم العمل يحدد كل منهما الآخر بشكل متبادل » . هكذا يتحدث سكاربيك (١١) .

ويعرض ميل التبادل المتطور – **التجارة – كنتيجة لتقسيم العمل** .

« وفعل الانسان يمكن تتبعه الى عناصر بسيطة جدا . فهو فى الواقع لا يستطيع أن يفعل أكثر من أن ينتج الحركة . انه يستطيع أن يحرك الأشياء نحو بعضها البعض ، ويستطيع أن يفصلها عن بعضها البعض ، وخواص المادة تقوم بكل الباقى » « وفى استخدام العمال والآلات كثيرا ما نجد أن النتائج يمكن أن تزيد بالتوزيع الماهر ، بفصل كل تلك العمليات التى تحوى أى اتجاه لأن تعوق بعضها البعض، وبالتقريب بين كل هذه العمليات التى يمكن دفعها بأى طريقة لأن تساعد بعضها البعض . ولما كان الناس عموما لا يستطيعون أن يؤدوا كثيرا من العمليات المختلفة بنفس السرعة والبراعة التى يستطيعون بها ممارسة تعلم وأداء بضع عمليات فانها تكون دائما ميزة أن يحدد بقدر الامكان عدد العمليات المفروضة على كل واحد . ومن الضرورى فى أغلب الحالات لتقسيم العمل وتوزيع قوات الناس والآلات بأكبر ميزة ممكنة أن نعمل على نطاق كبير ، وبعبارة أخرى أن ننتج السلع بكميات أكبر . وهـذه الميزة هى التى تخلق المصانع الكبيرة ، التى كثيرا ما يتولى عدد قليل منها – يقوم فى أكثر المواقع ملاءمة – تزويد أكثر من بلد – لا بلد واحد – بكل ما ترغب فيه من السلع المنتجة » .

هكذا يتحدث ميل (١٢) .

غير أن الاقتصاد السياسى بأسره يوافق على أن تقسيم العمل وثروة الانتاج ، تقسيم العمل وتراكم رأس المال ، يرتبطان بعلاقة متبادلة ، تماما كما يوافق على أن الملكية الخاصة **المتحررة** وحدها – الملكية الخاصة متروكة لذاتها – هى التى تستطيع أن تنتج أبعد وأوسع تقسيم للعمل .

---

(١١) ف سكاربيك « نظرية الثروات الاجتماعية يتبعها عرض لتطور الاقتصاد السياسى » – الجزء الاول والثانى – باريس ١٨٢٩ ص ٢٥ وما بعدها – الناشر .

(١٢) « عناصر الاقتصاد السياسى » بقلم جيمس ميل (لندن ١٨٢١) ص – ٥ – ٩ – الناشر .

ويمكن أن نلخص حجة **آدم سميث** كما يلي : ان تقسيم العمل يضفي على العمل طاقة انتاجية غير محدودة · وهو ينبع من **النزعة الى التبادل والمقايضة** ، وهي نزعة انسانية خاصة ربما لم تكن عارضة وانما يحددها استخدام العقل والنطق · ودافع هؤلاء الذين يعملون في التبادل ليس هو **الانسانية** ، بل **الأنانية** ، وتنوع المواهب الانسانية نتيجة ــ أكثر منه سبب ــ لتقسيم العمل ــ أي للتبادل · وفضلا عن ذلك فان هذا الأخير هو الذي يجعل هذا التنوع مفيدا · ان الاختلافات بين الصفات الخاصة التي تولدها الطبيعة داخل نوع من الحيوانات أكثر وضوحا من درجة الاختلاف بين الصفات الخاصة التي تولدها في القدرة والفاعلية الانسانية · ولكن لأن الحيوانات عاجزة عن الانشغال **بالتبادل** ، فان أي حيوان مفرد لا يستفيد من اختلاف صفات الحيوانات التي تنتمي لنفس النوع وانما لسلالات مختلفة · والحيوانات تعجز عن الجمع بين مختلف صفات نوعها ، وتعجز عن المساهمة بشيء في الصالح والراحة **المشتركين** للنوع · لكن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة للناس ، حيث تكون أكثر المواهب وأشكال النشاط تباينا مفيدة لبعضها البعض لأنهم يستطيعون أن يضعوا منتجاتهم **المختلفة** في رصيد مشترك يستطيع كل منهم أن يشتري منه · وكما ينبعث تقسيم العمل من النزعة الى **التبادل** ، فانه ينمو ويتحدد **بمدى التبادل ــ بمدى السوق** · وفي الظروف المتقدمة يكون كل انسان **تاجرا** والمجتمع **شركة تجارية** · ويعتبر **ساى التبادل** عارضا لا أساسيا · فالمجتمع يستطيع أن يعيش دونه · وهو يصبح أمرا لا غنى عنه في حالة المجتمع المتقدمة · الا أن **الانتاج** لا يمكن أن يحدث **دونه** · فتقسيم العمل وسيلة **مريحة مفيدة** ــ توزيع ماهر للقوى الانسانية من أجل الثروة الاجتماعية ، لكنه يقلل مقدرة **كل شخص مفرد** مأخوذا **على حدة** · والملحوظة الأخيرة خطوة الى الأمام من جانب ساى ·

ويميز **سكاربيك** بين **القوى المفردة الكامنة في الانسان** ــ الذكاء والمقدرة البدنية على العمل ــ وبين القوى **المستمدة** من المجتمع ــ **التبادل وتقسيم العمل** اللذين يحدد كل منهما الآخر · لكن المقدمة الضرورية للتبادل هي **الملكية الخاصة** · ويعبر سكاربيك هنا بشكل موضوعي عما يقوله سميث وساى وريكاردو الخ ·· حين يحددون الأنانية والمصلحة الذاتية كأساس للتبادل ، **والبيع والشراء** باعتبارهما الشكل **الأساسي والكافي** للتبادل ·

ويعرض **ميل التجارة** كنتيجة **لتقسيم العمل** · وعنده تنتهي الفاعلية الانسانية الى **حركة ميكانيكية** · وتقسيم العمل واستخدام الآلات يحفزان ثروة المجتمع ، وينبغي أن يعهد لكل شخص بأصغر مجال ممكن من العمليات ·

ويتطلب تقسيم العمل واستخدام الآلات بدورهما انتاج الثروة - ومن ثم الناتج - بكميات كبيرة ، وهذا هو السبب فى ظهور المصانع الكبيرة ٠

ودراسة **تقسيم العمل والتبادل** ذات أهمية كبيرة ، لأنهما تعبيران **منسلبان ملموسان** عن **الفاعلية** الانسانية وعن **القوة الانسانية الجوهرية** كفاعلية وقوة **النوع** ٠

وتأكيد أن **تقسيم العمل والتبادل** يستندان الى **الملكية الخاصة** ليس سوى تأكيد أن **العمل** هو ماهية الملكية الخاصة - وهو تأكيد لا يستطيع رجل الاقتصاد السياسى أن يثبته ونود أن نثبته له ٠ وبالتحديد ففى حقيقة أن **تقسيم العمل والتبادل** هما تجسيدان للملكية الخاصة يكمن البرهان المزدوج ، من ناحية أن الحياة الانسانية تطلبت **الملكية الخاصة** من أجل تحققها ، ومن ناحية أخرى أنها تتطلب الآن تخطى الملكية الخاصة ٠

ان **تقسيم العمل والتبادل** هما **الظاهرتان** اللتان يفخر رجل الاقتصاد السياسى بسببهما بالطابع الاجتماعى لعلمه ، وفى نفس اللحظة يعبر عن التناقض فى علمه - اقامة المجتمع من خلال المصالح الخاصة غير الاجتماعية ٠

والعوامل التى علينا أن ندرسها هى : **النزعة الى التبادل** التى نجد أساسها فى الأنانية - والتى تعتبر السبب أو النتيجة المتبادلة لتقسيم العمل ٠ ويعتبر ساى أن التبادل ليس **أساسيا** بالنسبة لطبيعة المجتمع ٠ ويفسر الثروة - الانتاج - بتقسيم العمل والتبادل ٠ ويعترف بافقار الفاعلية الفردية وفقدها لطابعها نتيجة لتقسيم العمل ٠ كما يعترف بالتبادل وتقسيم العمل كمصدرين **للتنوع** الكبير فى **المواهب الانسانية** - وهو تنوع يصبح بدوره **مفيدا** نتيجة للتبادل ٠ ويقسم سكاربيك قوى الانتاج الأساسية للانسان - أو القوى الانتاجية - الى قسمين : (١) القوى الفردية الكامنة فيه - ذكائه واستعداده الخاص أو طاقته على العمل ٠ (٢) تلك **المستمدة من** المجتمع وليس من الفرد الواقعى - تقسيم العمل والتبادل ٠ وأكثر من هذا فان تقسيم العمل محدود **بالسوق** ٠ والعمل الانسانى مجرد حركة **ميكانيكية** : فالعمل الأساسى تقوم به الخواص المادية للأشياء ٠ وأقل قدر ممكن من العمليات ينبغى أن يسند الى أى فرد ٠ تمزق العمل وتركيز رأس المال ، تفاهة الانتاج الفردى وانتاج الثروة بكميات كبيرة ٠ معنى الملكية الخاصة داخل تقسيم العمل[١٣] ٠

---

(١٣) ينتهى هذا القسم من المخطوط الثالث الذى يعد ملحقا للصفحة رقم ٣٩ من المخطوط الثانى عند هذه النقطة فى الجانب الايسر من الصفحة ٣٨ ٠ والجانب الايمن من الصفحة ٣٨ خال ٠ ثم تاتى بعد ذلك « المقدمة (ص ٣٩ - ص ٤٠) وفقرة عن النقود (ص ٤١ - ص ٤٣) - الناشر ٠

[قوة النقود في المجتمع البورجوازي]

اذا لم تكن **مشاعر** الانسان وعواطفه الخ ٠٠ مجـــرد ظاهرة أنثروبولوجية بالمعنى [الضيق](١) بل تأكيدات **أنطولوجية** حقا للوجود الأساسى (للطبيعة)، واذا لم تكن تتأكد حقا الا لأن موضوعها يوجد بالنسبة لها كموضوع **للحس** ، فان من الواضح :

(١) انه ليس لها بأى حال مجـرد أسلوب واحد للتأكيد ، بل بالأحرى أن الطابع المميز لوجودها ، لحياتها ، يتألف من الأسلوب المميز لتأكيدها ٠ والطريقة التى يوجد بهـــا الموضوع بالنسبة لهـــا هو الأسلوب المميز **لاشباعها** ٠

(٢) حيثما يكون التأكيد الحسى هو الالغاء المباشر للموضوع فى شكله المستقل (كما فى أكل الموضوع وشربه وتشغيله الخ ٠٠) فهـذا هو تأكيد الموضوع ٠

---

(١) هذه الكلمة غير مقروءة ـ الناشر ٠

(٣) وبقدر ما يكون الانسان - ومن هنا مشاعره الخ .. انسانيا ، فان تأكيد الموضوع من جانب شخص آخر هو بالمثل متعته هو .

(٤) ومن خلال الصناعة المتطورة وحدها - أى من خلال وساطة الملكية الخاصة - يصل الجوهر الأنطولوجى للعاطفة الانسانية الى كليته وانسانيته معا ، ومن هنا فان علم الانسان هو ذاته نتاج لاقرار الانسان لذاته بواسطة النشاط العملى .

(٥) معنى الملكية الخاصة - المتحررة من اغترابها - هو **وجود الموضوعات الأساسية** للانسان كموضوعات للمتعة وموضوعات للفاعلية معا .

وبحيازة **صفة** شراء كل شىء ، بحيازة صفة تملك كل المواضيع ، تصبح **النقود موضوع** الحيازة البارز . وكلية **صفتها** هى قدرة وجودها . ومن ثم فانها تعمل كالكائن الأسمى . ان النقود هى **القواد** بين حاجة الانسان وبين الموضوع ، بين حياته ووسائل حياته . لكن **ذلك الذى** يتوسط بين حياتى وبينى يتوسط أيضا بين وجود الآخرين **وبينى** . انه بالنسبة لى الشخص **الآخر** .

« ماذا ... اللعنة ، ان أيديك وأقدامك
ورأسك وظهرك .. كلها لك
وما نحصل عليه والحياة جميلة ،
أيمكن لأحد أن يعلن أنه ليس ملكنا ؟
اننى - مثلا - أستطيع أن أشترى ستة ثيران
أفليست قوتها ملكا لى ؟
اننى أعدو سريعا ، وأنا السيد البدين
وكأن أقدامها ملك لى » .

(جوته : فاوست - مفيستوفيليس(٢))

---

(٢) جوته « فاوست - الجزء الاول - مكتب فاوست - المشهد الثالث . انظر جوته « فاوست » الجزء الاول - ترجمة فيليب واين (بنجوين ١٩٤٩ - ص ٩١) - الناشر .

شكسبير فى « تيمون أثينا » :

« الذهب ؟ الذهب الأصفر اللامع الثمين ؟ كلا أيتها الآلهة

لست زاهدا كسولا .. ان قدرا منه

سيجعل الأسود أبيض ، والقبيح جميلا

والخطأ صوابا ، والوضيع نبيلا ، والعجوز شابا ، والجبان باسلا

... ماذا ، انه

سيبعد عن جواركم كهنتكم وخدمكم

وينتزع وسائد الأقوياء من تحت رؤوسهم :

هذا العبد الأصفر

سيوثق الأديان ويحطمها ، ويبارك الملعونين ،

ويجعل الجذام معبودا ويكرم اللصوص

ويعطيهم لقبا ، وجاها وتقريظا

مع أعضاء مجلس الشيوخ فوق مقاعدهم : انه هو الذى يجعل الأرملة الثكلى تتزوج ثانية » (٣)

ثم فيما بعد :

« أنت يا قاتل الملوك الجميل ... يا أيها الفاصل العزيز

بين الابن الطبيعى والسيد ! أيها المدنس المشرق

لأطهر فراش الآلهة العفاف ، يا مارس الباسل !

أنت أيها المغازل الفتى أبدا ، الغض المحبوب الرقيق، الذى يذيب رواؤه الجليد المقدس

الذى يرقد فى حضن ديانا ! أيها الاله المرئى !

(٣) شيكسبير « تيمون اثينا » ــ الفصل الرابع ــ المشهد الثالث (وقد اقتبس ماركس عن ترجمة شيلجيل ــ تيك) ــ الناشر .

الذى يصهر **المستحيلات معا** ؛
ويجعلها تتبـادل القبلات ! الذى يتحدث بكل لسان
ولكل غرض ، يا لمسة القلوب !
فكر ، ان عبدك الانسان يتمرد ، وبقوتك
ضعهم **فى** منازعات لعينة ، حتى تكون للوحوش
امبراطورية العالم ! »(٤)

ان شكسبير يصور بشكل رائع الطبيعة الحقيقية للنقود ، ولكى نفهمـه لنبدأ أولا بعرض فقرة جوته ٠

ان هذا الذى يكون لى من خلال وساطة النقود ـ هذا الذى أستطيع أن أدفع مقـابله (أى الذى تسـتطيع النقود شراءه) ـ هــذا هو **أنا** ، مالك النقود ٠ ومدى قوة النقود هو مدى قوتى ٠ وصـفات النقود هى صفاتى وقواى الجوهرية ـ صفات مالكها وقواه ٠ وهكذا **فأنا** وما **أستطيعه لا** تحدده بأى حال فرديتى ٠ اننى قبيح ، لكننى أستطيع أن أشترى لنفسى **أجمل** النساء ٠ ومن هنا فاننى لست **قبيحا** ، لأن تأثير **القبح** ـ قوته المنفرة ـ تلغيه النقود ٠ اننى ـ فى شخصيتى كفرد ـ أعرج لكن النقود تزودنى بأربعة وعشرين قدما ٠ ولذا فلست أعرج ٠ اننى سيىء ، غير أمين ، بلا ضمير ، غبى ، لكن النقود مكرمة وكذلك مالكها ٠ ان النقود هى الخير الأسمى ، ولذا فان مالكها خير ، كذلك فان النقود توفر على مئونة أن أكون غير أمين : ومن هنا يفترض أننى أمين ، اننى **غبى** ، لكن النقود هى **الذهن الحقيقى** لكل الأشياء ، فكيف اذن يكون مالكهـا غبيـا ؟ كذلك فانه يستطيع أن يشترى لنفسـه الموهوبين ، أوليس هذا الذى يسيطر على الموهوبين أكثر موهبة منهم ؟ ألست أنا ـ الذى أملك بفضل نقودى **كل** ما يصبو اليه القلب الانسانى ـ أمتلك كل القدرات الانسانية ؟ أفلا تحول نقودى اذن كل أوجه عجزى الى نقيضها ؟

واذا كانت النقود هى الرابطة التى تربطنى بالحياة **الانسانية** ، وتربط المجتمع بى وتربطنى بالطبيعة والانســان ، أفليست النقود هى رابطة كل **الروابط** ؟ أليست هى اذن بالتالى **عامل الانفصال** الكلى ؟ انها **عامل الانفصال** الحقيقى كما هى **عامل الربط** الحقيقى ، انها القوة الجلفنية ـ الكيميائية [الكلية] (٥) للمجتمع ٠

---

(٤) المصدر السابق ـ الناشر ٠

(٥) نهاية الصفحة ممزقة فى المخطوط ـ الناشر ٠

ويؤكد شكسبير بشكل خاص صفتين للنقود :

(١) أنهـا الاله المرئى ـ تحول كل الصفات الانسانيـة والطبيعية الى أضدادها ، الخلط الكلى بين الأشياء وانقلابها ، أنها تؤاخى بين المستحيلات ٠
(٢) أنها البغى المشتركة والقواد المشترك للناس والأمم ٠

ان انقلاب كل الصـفات الانسانيـة والطبيعية وخلطهـا ، والمؤاخاة **بين** المستحيلات ـ القوة الالهية للنقود ـ تكمن **فى طابعها** باعتبارها **طبيعة النوع** المغتربة المنسلبة للناس ، ان النقود هى **قدرة البشرية** المنسلبة ٠

إن ما لا أسـتطيع أن أفعله **كانسان** ، والذى **تعد كل قواى** الجوهرية الفردية عاجزة عنه ، أستطيع أن أفعله بواسطة **النقود** ٠ وهكذا فان النقود تحول كلا من هذه القوى الى شىء آخر غير ما هى عليه فى ذاتها ـ أى تحولها الى **نقيضها** ٠

فلو أننى أريد طبقا معينا ، أو أريد ان أستقل عربة البريد لأنى لست من القوة بحيث أمضى على قدمى ، فان النقود تحضر لى الطبق وعربة البريد ٠ أى أنها تحول رغباتى من شىء فى مملكة الخيـال ، وتترجمها من وجودها المتصور أو المتخيل أو المراد الى وجودها **الحسى ، الواقعى** ـ من الخيال الى الحياة ، من الوجود المتخيل الى الوجود الحقيقى ، وبالقيام بهذه الوسـاطة فان النقود هى القوة **الخلاقة الحقيقية** ٠

ولا شك **أن الطلب** يوجد كذلك بالنسبة لمن ليست لديه نقود ، لكن طلبه مجرد شىء فى الخيال ليس له تأثير أو وجود بالنسبة لى ، وبالنسبة لطرف ثالث ، بالنسـبة للآخرين ، وبذلك يظـل بالنسـبة لى **غير حقيقى وبلا موضوع** ٠ والفارق بين الطلب الفعال المستند الى النقود ، والطلب غير الفعال المستند الى حاجتى ، رغبتى ، أمنيتى الخ ٠٠٠ هو الفارق بين **الوجود** وبين **الفكر** ، بين المتخيل الذى لا **يوجد** الا داخلى وبين المتخيل كما هو بالنسبة لى خارجى **كموضوع واقعى** ٠

واذا لم يكن لدى نقود للسفر فليست لى **حاجة** ـ أى حاجة واقعية **تحقق** ذاتها ـ الى السفر ٠ واذا كانت لدى **موهبة** للدراسة وليست لدى نقود لها **فليست** لدى موهبة الدراسـة ـ أى ليست لدى موهبـة **فعالة** ، موهبـة **حقيقية** ٠ ومن ناحية أخرى اذا **لم** تكن لدى موهبة الدراسـة ، ولكن لدى الارادة **والنقود** لهـا ، فان لدى موهبـة **فعالة** لها ٠ ان **النقود** باعتبـارها **الوسيط والملكة** الخارجية المشتركة لتحويل **الصورة** الى **واقع** ، **والواقع** الى مجرد **صورة** (وهى ملكة لا تنبعث من الانسان كانسـان ، أو من المجتمع الانسانى كمجتمع) تحول **القوى الجوهرية الحقيقية للانسان والطبيعة** الى

ما لا يزيد عن تصورات مجردة وبالتالى **نواقص** ـ الى أوهام مؤلمة ـ تماما كما تحول **النواقص والأوهام الحقيقية** ـ القوى الجوهرية التى هى عاجزة حقا ، والتى لا توجد الا فى خيال الفرد ـ الى **قوى وملكات حقيقية** ٠

وفى ضوء هذه الخاصية وحدها فان النقود هى القلب العام **للفرديات** الذى يحولها الى ضدها ، ويضيف صفات متناقضة الى صفاتها ٠

وعندئذ تظهر النقود باعتبارها قوة **القلب** هذه ، سواء ضد الفرد أو ضد روابط المجتمع الخ ٠٠٠ التى تزعم أنهـا جواهر فى ذاتهـا ، انهـا تحول الاخلاص الى خيـانة ، والحب الى حقد ، والحقـد الى حب ، والفضيلة الى رذيلة ، والرذيلة الى فضيلة ، والخادم الى سيد ، والسيد الى خادم ، والبلاهة الى ذكاء ، والذكاء الى بلاهة ٠

ولما كانت النقود ـ باعتبارها المفهوم القائم والنشط للقيمة ـ تخلط كل الأشـياء وتبادلها ، فانها **الخلط والتركيب** لكل الأشـياء ، انها العالم مقلوبا ـ خلط وتركيب كل الصفات الطبيعية والانسانية ٠

ان من يستطيع أن يشترى الشجاعة شجاع ، ولما لم تكن النقود تتبادل مقابل أى صفة محددة ، مقابل أى شىء محدد ، أو مقابل أى قوة انسانيـة خاصة ، وانما مقابل كل العالم الموضوعى للانسان والطبيعة فانها اذن من وجهة نظر مالكها تخدم فى مبادلة كل صـفة مقابل كل صـفة وموضوع حتى لو كانا متناقضين : انها المؤاخاة بين المستحيلات ، انها تجعل المتناقضات تتعانق ٠

افترض **الانسان انسانا** ، وعلاقتـه بالعالم علاقة انسانيـة : عندئذ لن تستطيع أن تبادل الحب الا بالحب ، والثقة الا بالثقة الخ ٠٠٠ واذا كنت تريد أن تستمتع بالفن فلابد أن تكون انسانا ذا تربيـة فنية ، واذا كنت تريد أن تمارس التأثير على الآخرين فلابد أن تكون شخصا يتمتع بتأثير حافز مشجع على الآخرين ٠ ولابد أن تكون كل علاقة من علاقاتك بالانسان وبالطبيعة **تعبيرا محددا** يتفق مع موضـوع ارادتك ، مع حيـاتك **الفردية الواقعية** ٠ واذا كنت تحب دون أن تثير حبا مقابلا ـ أى اذا لم يكن حبك كحب يثير حبا متبادلا ، اذا لم تكن من خلال **التعبير الحى** عن ذاتك كشخص محب تجعل من نفسك **شخصا محبوبا** فان حبك عاجز ، انه مأساة ٠

[نقد جدل هيجل وفلسفته ككل]

(٦) ربما كان هذا هو المكان(١) الذى يمكن أن نقدم فيه ـ كنوع من تفسير وتبرير الأفكار التى عرضناها ـ بعض التقديرات عن جدل هيجل عموما وبشكل خاص عرضه فى « الفينومينولوجيا » و « المنطق »(٢) وكذلك أخيرا علاقة الحركة النقدية الحديثة به ٠

لقد كان اهتمام النقد الألمانى الحديث بالماضى من القوة ، واستغراقه خلال تطوره بموضوعه من الاكتمال ، حتى لقد ساد موقف غير انتقادى كلية من منهج النقد ، الى جانب افتقار كامل الى ادراك السؤال **الذى يبدو شكليا**

---

(١) الاشارة هنا الى القسم الختامى من الجزء الذى يسبق هذه الكلمات مباشرة والذى قدمناه هنا (لأن الفصل الخاص بهيجل الذى وصفه ماركس فى المقدمة بأنه « الفصل الختامى » قد وضع فى نهاية هذا الكتاب) تحت عنوان « الملكية الخاصة والشيوعية ٠ مختلف مراحل تطور الأفكار الشيوعية ، الشيوعية الفجة والشيوعية القائمة على المساواة والشيوعية كاشتراكية تتوافق مع الانسانية » ـ الناشر ٠

(٢) ج ٠ ف ٠ هيجل « System der Wissenschaft » المجلد الاول « Phanomenologie des Geistes » و « Wissenschaft der Logik » جزءان ـ ١٨١٢ ـ ١٨١٦ ـ الترجمات الانجليزية « فينومينولوجيا الروح » ترجمة وتقديم ج ٠ ب بيلى ـ الطبعة الثانية عام ١٩٣١ واعيد طبعه عام ١٩٤٩ ، و « علم المنطق » ترجمة جونستون وستروثرز ـ فى مجلدين (كمبريدج ـ ١٩٢٩) ٠

لكنه فى الحقيقة سؤال **حيوى** : أين نقف الآن من **جدل** هيجل ؟ ولقد كان هذا الافتقار الى ادراك العلاقة بين النقد الحديث وبين الفلسفة الهيجلية بأسرها وبخاصة الجدل الهيجلى كبيرا الى حد أن نقادا مثل **شتراوس وبرونو باور** ما زالوا كلية فى أطار المنطق الهيجلى ، الأول ، بشكل كامل ، والثانى ضمنيا على الأقل فى كتابه عن « الأناجيل المتوافقة »(٣) (حيث على عكس شتراوس يحل محل جوهر « الطبيعة المجردة » وعى ذات الانسان المجرد) وحتى فى « اكتشاف المسيحية »(٤) • وهكذا نجد مثلا فى « اكتشاف المسيحية » :

« وكأن وعى الذات اذ يضع العالم ، يضع ما هو مختلف عنه ، وهو فيما يضع انما يضع ذاته ، لأنه بدوره يلغى الفارق بين ما وضعه وبين ذاته من حيث أنه هو ذاته لا يوجد الا فى الوضع وفى الحركة ـ فكيف اذن لا تكون غايته فى هذه الحركة ؟ » الخ ••• أو أيضا « انهم (الماديون الفرنسيون) لم يستطيعوا بعد أن يروا أنه من خلال حركة وعى الذات وحدها استطاعت حركة الكون أن تصبح فعلا لذاتها ، وحققت الوحدة مع ذاتها » •

ومثل هذه التعبيرات لا تكشف حتى عن اختلاف لفظى مع المعالجة الهيجلية ، بل هى بالعكس ترددها كلمة كلمة •

أما عن مدى قلة الوعى بالعلاقة بالجدل الهيجلى أثناء عملية النقد (باور « الأناجيل المتوافقة ») ، وقلة تحقق هذا الوعى حتى بعد عملية النقد المادى ، فهذا ما يكشف عنه باور حين يستبعد فى مؤلفه « خير الحرية »(٥) ـ

---

(٣) برونوباور « Kritik der evangelischen Geschichte der Synoptiker »

« نقد الاناجيل المتوافقة » الجزء الاول والثانى ـ ليبزيج ١٨٤١ ، الجزء الثالث براونشويج ـ ١٨٤٢ وفى الكتابات الادبية تسمى الاناجيل الثلاثة الاولى بالمتوافقة ـ الناشر •

(٤) برونوباور Das Enrdeckre Christentum. Eine Erinnerung des Achtzehnten Jahrhundert und eine Beitrag zur krisis des Neunzehnten

« اكتشاف المسيحية : ذكرى القرن الثامن عشر واسهام حول أزمة القرن التاسع عشر » ـ زيوريخ وفينتر ثور ـ ١٨٤٣ •

(٥) برونوباور

« Die Gute Sache der Freiheit und meine Eigene Angelegenheit »

(خير الحرية وقضيتى) ـ زيوريخ وفينتر ثور ـ ١٨٤٢ ـ الناشر •

السؤال الوقح الذى طرحه الهر جروب « وماذا عن المنطق الآن ؟ » باحالته الى نقاد المستقبل ٠

ولكن حتى الآن – الآن وقد طوح فيورباخ من حيث المبدأ سواء فى « قضاياه » فى (Anecdotis) أو بالتفصيل فى « فلسفة المستقبل » – بالجدل والفلسفة القديمين ، الآن وقد رأت مدرسة النقد من الناحية الأخرى – وهى العاجزة عن أداء هذه المهمة – قد رأتها مع ذلك تؤدى ، وأعلنت نفسها النقد الخالص القاطع المطلق – النقد الذى استبان لنفسه ، الآن وقد انتهى هذا النقد – فى خيلائه الروحية – بكل عملية التاريخ الى علاقة بين بقية العالم وبينه (وبقية العالم – فى مواجهته – تندرج تحت مقولة « الكتلة ») وأذاب كل التناقضات الدوجماطيقية فى تناقض دوجماطيقى واحد هو التناقض بين ذكائه وبين غباء العالم – التناقض بين المسيح النقدى وبين البشرية ، الرعاع ، الآن أخيرا وقد أعلن **يوم الحساب** النقدى فى شكل إعلان اقتراب ذلك اليوم الذى ستتجمع فيه كل الانسانية الفانية أمامه لكى يصنفها الى مجموعات ، ويعطى لكل مجموعة **شهادة فقرها** ، الآن وقد أعلن فى كتابات مطبوعة(٦) سموه على المشاعر الانسانية فضلا عن سموه على العالم الذى يجلس فوقه على عرشه فى عزلة سامية ، ولا تصدر عن شفاهه الساخرة من فترة الى أخرى الا الضحكات الرنانة لآلهة الأولمب – الآن بعد كل هذا التهريج الممتع لمثالية محتضرة تحت قناع النقد (أى للهيجلية الفتية) – حتى الآن فانه لم يعبر عما يوحى بأن الوقت قد حان لتسوية حساب نقدية مع أم الهيجلية الفتية – الجدل الهيجلى – بل [وليس] لديه ما يقوله عن موقفه النقدى من جدل فيورباخ ٠ انه نقد ليس له اطلاقا موقف نقدى من ذاته !

وفيورباخ هو الوحيد الذى اتخذ موقفا جادا نقديا من الجدل الهيجلى **وتوصل الى اكتشافات حقيقية فى هذا الميدان ٠ انه فى الواقع القاهر الحقيقى** للفلسفة القديمة ٠ وان مدى ما أنجزه ، والبساطة غير المدعية التى عرضه بها على العالم ، ليقفان فى تناقض صارخ مع الموقف المضاد ٠

وكان انجاز فيورباخ الكبير هو :

(١) البرهنة على أن الفلسفة ليست الا الدين مقدما فى شكل أفكار ، ومعروضا بطريقة مفكرة ، وأنها بالتالى ينبغى أن تدان كشكل وأسلوب آخر لوجود اغتراب ماهية الانسان ٠

---

(٦) الاشارة الى صحيفة « Allgemeine Literatur - Zeitung »

(٢) تأسيس **المادية الحقيقية والعلم الواقعي** لأن فيورباخ كذلك جعل العلاقة الاجتماعية « بين الانسان والانسان » المبدأ الأساسي للنظرية ·

(٣) معارضته لنفي النفي الذي يزعم أنه الايجابي المطلق ، بالايجابي المستند الى ذاته ، القائم ايجابيا على ذاته ·

ويشرح فيورباخ الجدل الهيجلي (وبهذا يبرر البدء من الايجابي ، من اليقيني الحسي) بالطريقة التالية :

ينطلق هيجل من اغتراب الجوهر (في المنطق ، من اللامتناهي(*) ، من الكلي المجرد) من التجريد المطلق الثابت ، الأمر الذي يعني – بلغة شعبية – أنه ينطلق من الدين واللاهوت ·

وثانيا هو يلغي اللامتناهي ، ويقيم الواقعي ، الحسي ، الحقيقي ، المحدود ، الخاص (الفلسفة – الغاء الدين واللاهوت) ·

وثالثا هو يلغي ثانية الايجابي ويعيد المجرد ، اللامتناهي – اعادة الدين واللاهوت ·

وهكذا لا يتصور فيورباخ نفي النفي **الا كتناقض** للفلسفة مع ذاتها – كالفلسفة التي تؤكد اللاهوت (المفارق الخ ···) بعد أن أنكرته ، والتي تؤكده من ثم في معارضتها ·

ان الايجاب(**) أو اثبات الذات(***) وتأكيد الذات(****) الذي يحويه نفي النفي يعتبر ايجابا ليس بعد واثقا من ذاته ، ومن ثم مثقلا بنقيضه ، ايجابا يتشكك في ذاته ، ومن ثم فهو في حاجة الى برهان ، وهو اذن ليس ايجابا يؤكد ذاته بوجوده – ليس ايجابا يبرر ذاته ، ومن هنا فانه يواجه مباشرة وفورا ايجاب اليقين الحسي القائم على ذاته(٧) ·

---

(٧) فيورباخ ينظر الى نفي النفي – المفهوم المحدد – باعتباره فكرا يتخطى في الفكر ، وفكرا يريد بشكل مباشر أن يكون ادراكا ، طبيعة ، واقعا (ماركس يشير الى ملحوظات فيورباخ النقدية عن هيجل في الفقرة ٢٩ – ٣٠ من كتابه « Grundsatze der Philosophie der Zukunft » – الناشر

(*) Infinite

(**) Position

(***) Self - affirmation

(****) Self - Confirmation

ولكن لأن هيجل قد تصور نفى النفى من زاوية العلاقة الايجابية الكامنة فيه باعتبارها الايجابى الحقيقى والوحيد ، ومن زاوية العلاقة السلبية الكامنة فيه باعتبارها الفعل الحقيقى الوحيد ، وفعل تحقق الذات الوحيد لكل وجود ، فانه لم يجد الا التعبير **المجرد المنطقى النظرى** لحركة التاريخ . وهذه العملية التاريخية ليست بعد التاريخ **الواقعى** للانسان – للانسان كذات معطاة ، وانما فحسب **لفعل توليد** الانسان – **قصة نشأة** الانسان · وسنشرح كلا من الشكل المجرد لهذه العملية ، والفارق بين هذه العملية ، كما هى عند هيجل فى تناقض مع النقد الحديث ، أى فى تناقض مع نفس العملية فى كتاب فيورباخ « Wesen des Christentums » (جوهر المسيحية) ، أو بالأحرى الشكل **النقدى** لهذه العملية التى لا تزال غير نقدية عند هيجل ·

ولنلق نظرة على المذهب الهيجلى · وينبغى أن يبدأ المرء بفينومونولوجيا هيجل ، المنبع الحقيقى للفلسفة الهيجلية وسرها ·

الفينومينولوجيا*

(أ) وعى الذات :

١ ـ **الوعى** (أ) اليقين على مستوى الخبرة الحسية أو الـ « هذا » **والمعنى** · (ب) **الادراك**** أو الشىء مع خصائصه ، والوهم *** · (ج) القوة والفهم · المظهر والعالم فوق الحسى ·

٢ ـ **وعى الذات** · حقيقة يقين الذات · (أ) استقلال وعى الذات وتبعيته ، السيادة**** والعبودية · (ب) حرية وعى الذات : الرواقية ، الشكية ، الوعى التعس ·

٣ ـ **العقل** · يقين العقل وحقيقة العقل · (أ) الملاحظة كعملية للعقل · ملاحظة الطبيعة ووعى الذات · (ب) تحقيق وعى الذات العقلانى من خلال نشاطه ذاته · اللذة والضرورة · قانون القلب وجنون الخيلاء ·

(*) يعرض ماركس هنا العناوين الرئيسية للفصول والبنود فى كتاب هيجل « فينومينولوجيا الروح » ·

(**) Perception

(***) Deception

(****) Lordship

الفضيلة ومسار العالم . (ج) الفردية التى هى حقيقة فى ذاتها ولذاتها . المملكة الحيوانية الروحية والوهم أو الواقعة الحقيقية . العقل كمشرع . العقل الذى يختبر القوانين .

(ب) الروح :

١ ـ الروح **الحق** : النظام الأخلاقى .

٢ ـ الروح فى اغتراب ذاتى ـ **الثقافة** .

٣ ـ الروح المتيقن من ذاته . الأخلاق .

(ج) الدين :

الدين **الطبيعى** ، **الدين فى شكل الفن** ، دين **الوحى** .

(د) المعرفة المطلقة .

ان موسوعة(١) هيجل ، اذ تبـدأ بالمنطق ، بالفكر النظرى الخالص ، وتنتهى بالمعرفة المطلقة ـ بوعى الذات ، بالروح المجرد الفلسفى أو المطلق (**أى** فوق الانسانى) ـ الذى يعى ذاته ، الذى يدرك ذاته ـ ليست فى مجملها أكثر من **عرض لماهية** الروح الفلسفى ، وموضعه ذاته . وليس الذهن الفلسفى أكثر من ذهن العالم المغترب الذى يفكر فى اطار اغتراب ذاته ـ أى الذى يدرك ذاته بشـكل مجرد . **فالمنطق** (عملية الذهن ، القيمة التأملية أو القيمـة الفكرية للانسان والطبيعة ـ جوهرهما الذى أصبح غير مكترث بكل تحديد حقيقى ، ومن هنا جوهرهما غير الحقيقى) هو **تفكير منسلب** ، ومن هنا تفكير يتجرد عن الطبيعة وعن الانسان الحقيقى : تفكير **مجرد** . ثم : تخارج **هذا التفكير المجرد ... الطبيعة** كما هى بالنسبة لهذا التفكير المجرد . ان الطبيعة خارجية عنه ـ انها ضياع ذاته ، وهو يدرك الطبيعة كذلك بطريقة خارجية ، كتفكير مجرد ـ ولكن كتفكير مجرد منسلب . وأخيرا ـ الروح ـ

---

(١) ج . ت . ف . هيجل
«Enzyklopadie der Philosophischen Wissenschaften »
وتتألف « السكلوبيديا العلوم الفلسفية » لهيجل من مجلد واحد يضم ثلاثة أقسام : موضوع الاول هو المنطق ، وموضوع الثانى فلسفة الطبيعة ، والثالث فلسفة الروح ـ الناشر .

هـذا التفكير الذى يعود الى نقطة نشأته ـ التفكير الذى ـ باعتباره روحا أنثروبولوجيا وفينومونولوجيا وسـيكولوجيا وأخلاقيا وفنيا ودينيا ـ ليس صحيحا لذاته ، الى أن يجد أخيرا ذاته ، ويربط ذاته بذاته كمعرفة **مطلقة** فى الروح الذى يصبح من هنا روحا مطلقا أى مجردا ، وهكذا يتلقى تجسيده الواعى فى أسـلوب للوجود يتوافق معه ، لأن أسـلوب وجوده الحقيقى هو **التجريد** ٠

وهناك خطأ مزدوج عند هيجل ٠

ويبرز الأول أوضـح ما يكون فى « الفينومينولوجيـا » منبت الفلسفة الهيجلية ٠ فحـين يدرك هيجل ـ مثـلا ـ الثروة وسلطة الدولة الخ ٠٠٠ كذاتيات* مغتربة عن الكائن **الانسانى** ، فان هذا انما يحدث فى شـكلها كأفكار ٠٠٠ انها ذاتيات ـ فكرية ومن هنا مجرد اغتراب للتفكير الفلسفى **الخالص** أى المجرد ٠ ولهـذا فان العملية كلهـا تنتهى بالمعرفة المطلقة ٠ فالفكر المجرد هو بالتحديد ما اغتربت عنه هذه المواضـيع ، وما تواجهـه بانتحالها للواقع ٠ وينصب **الفيلسوف** من نفسه (وهو نفسه شكل مجرد للانسان المغترب) مقياسا للعالم المغترب ٠ ومن هنا فان كل **تاريخ عمليـة الانسلاب** ، وكل **عملية استرجاع**(**) الانسلاب ، ليست سوى **تاريخ انتـاج** الفكر المجرد (أى المطلق) ـ انتاج الفكر التأملى المنطقى ٠ **فالاغتراب** ـ الذى يشـكل اذن الأهمية الحقيقية لهذا الانسلاب ولتخطى هذا الانسلاب ـ هو التعارض بين « **فى ذاته** » و « **لذاته** » ، بين **الوعى ووعى الذات** ، بين **الموضوع والذات** ـ أو بعبارة أخرى انه التعارض ـ داخل اطار الفكر ذاته ـ بين التفكير المجرد وبين الواقع الحسى أو الحس الواقعى ٠ وليست كل التعارضات الأخرى ـ أو حركات هذه التعارضـات ـ سوى **المظهر** ، **القناع** ، الشـكل **الخارجى** ، لهذه التعارضات التى هى وحدها ذات الأهمية ، والتى تشـكل **معنى** هذه التعارضات الدنيوية الأخرى ٠ فالجوهر الموضوع للاغتراب والشىء الذى ينبغى تخطيه ليس حقيقة أن الكائن الانسانى يموضع ذاته **بصـورة غير انسانيـة** فى معارضـة ذاته ، وانما حقيقة انه يموضع ذاته **فى تمايز** عن التفكير المجرد ، وفى **تعارض** معه ٠

وهكذا فان تملك قوى الانسان الجوهرية ، التى أصبحت موضوعات ـ وفى الحقيقة موضوعات غريبة ـ هو فى **المقام الأول** مجرد **تملك** يحدث فى **الوعى** ،

(*) Entities

(**) Retraction

فى الفكر الخالص – أى فى التجريد · انه تملك لهذه الموضـوعات **كأفكار وكحركات** للفكر · وبالتالى فرغم مظهرها السلبى والانتقادى للغاية ، ورغم النقد الذى تحويه حقا ، والذى كثيرا ما يستبق تطورا لاحقا بعيدا ، فسنجد كامنا فى الفينومينولوجيا منذ الآن – كبذرة ، كامكان ، كسر ، الوضعية غير الانتقادية ، والمثاليـة غير الانتقادية بالمثل ، التى تظهر فى مؤلفات هيجل اللاحقة – هذا الانحلال والاعادة للعالم التجريبى القائم · وفى **المقام الثانى** : فان عودة العالم الموضوعى الى الانسان – وعلى سبيل المثال ادراك أن الوعى **الحسى** ليس وعيا حسيا **مجردا** وانما وعيا حسيا **انسانيا** – أن الدين والثروة الخ ··· ليست سـوى العالم المغترب للتموضع **الانسانى** ، لقوى **الانسان** الجوهرية وقدأعطيت للعمل ، وأنها لهذا ليست سوى الطريق الى العالم **الانسانى** الحقيقى – وأن هذا التملك أو الاستبصار (*) لهذه العملية يبدو لدى هيجل فى هذا الشكل ؛ أن **الحس والدين** وسلطة الدولة الخ ··· هى ذاتيات **روحية** ، لأن **الروح** هو وحده الجوهر **الحق** للانسان ، والشكل الحقيقى للروح هو الروح المفكر ، العقل المنطقى النظرى · **فانسانية الطبيعة** ، والطبيعة التى يولدها التاريخ – انسانية منتجات الانسان – تظهر فى شـكل أنها **منتجات** للروح المجرد وباعتبارها هذا فانهـا – من ثم – مراحل **للروح – ذاتيات فكر** · ولهـذا فان **الفينومينولوجيا** هى نقد خفى – لا يزال بالنسـبة لنفسه نقدا غامضا صوفيا ، ولكن بمقدار ما يبقى فى ذهنها **اغتراب** الانسان – ورغم أن الانسان لا يبدو الا فى شكل روح – فسنجد مختفية فيها كل عناصر النقد ، مهيأة ومعدة بالفعل بطريقة كثيرا ما ترتفع فوق وجهة النظر الهيجلية · « فالوعى التعس » و « الوعى الأمين » والصراع بين « الوعى النبيل والدنىء »(٢) ··· الخ ··· الخ – هذه الأقسام المنفصلة تحوى – ولكن فى شكل مغترب لا يزال – العنـاصر النقدية لمجالات بأسرها مثل الدين والدولة والحيـاة المدنية الخ ··· فتماما كما تبدو **الذاتيات** ، **الموضوعات** ، باعتبارها **ذاتيات فكر** ، فان **الذات** هى دائما **وعى** أو **وعى ذات** ، أو بالأحرى ان الموضـوع لا يبدو الا كوعى مجرد ، والانسان الا كوعى ذات : ومن هنا فان الأشكال المتميزة التى تظهر للاغتراب ليست الا أشكالا مختلفة للوعى ووعى الذات ، وكما أن الوعى المجرد (الشكل الذى يتصور به الموضوع) هو فى **ذاته** مجرد لحظة فى تميز وعى الذات فان ما يبدو كنتيجة للحركة هو تطابق وعى الذات مع الوعى – المعرفة المطلقة – حركة الفـكر المجرد التى لم تعد متجهـة الى الخارج وانما تدور الآن داخل ذاتها فحسب : وبعبارة أخرى ان النتيجة هى جدل الفكر الخالص ·

---

(٢) « **الوعى التعس » الخ ·· اشكال للذهن ومراحل وعوامل فى التاريخ الانسانى ميزتها وحللتها الاقسام الخاصة من كتاب هيجل « الفينومينولوجيا » – الناشر ·**

(*) Insight

وهكذا فان الشيء البارز في فينومينولوجيا هيجل وحصيلتها النهائية - أي جدل النفي باعتباره المبدأ المحرك المولد - هو أولا أن هيجل يتصور خلق الانسان لنفسه* كعملية ، يتصور الموضعة كفقدان للموضوع ، كانسلاب ، وتجاوز لهذا الانسلاب ، وأنه بهذا **يدرك** جوهر **العمل** ، ويفهم الانسان الموضوعي - الصادق لأنه انسان حقيقي - باعتباره حصيلة **عمل** الانسان **نفسه** . فالاتجاه **الواقعي** الايجابي للانسان نحو نفسه ككائن نوعي ، أو تجليه ككائن نوعي واقعي (أي ككائن انساني) ليس ممكنا الا بأن يستخرج حقا من نفسه كل **القوى** التي له كانسان **نوعي** - وهو بدوره أمر ليس ممكنا الا من خلال مجموع أعمال الانسان ، كنتيجة للتاريخ - ليس ممكنا الا بأن يعامل الانسان هذه القوى النوعية كموضوعات ، وهذا - بادىء ذي بدء - ليس بدوره ممكنا الا في شكل الاغتراب .

وسنبين الآن بالتفصيل أحادية الجانب عند هيجل وحدوده كما تتضح من الفصل الأخير من « الفينومينولوجيا » ، « المعرفة المطلقة » - وهو نص يحوي الروح المركزة للفينومينولوجيا ، والعلاقة بين الفينومينولوجيا وبين الجدل التأملي ، وكذلك **وعي** هيجل بالاثنين معا وبعلاقة كل منهما بالأخرى .

ولنكتف الآن مؤقتا بأن نقول كلمة مقدما : ان وجهة نظر هيجل هي وجهة نظر الاقتصاد السياسي الحديث . وهو يدرك **العمل كماهية** للانسان - كماهية الانسان في عملية اثبات ذاتها : انه لا يرى الا الجانب الايجابي - لا السلبي - للعمل ، العمل هو الانسان **وهو يصبح لذاته** داخل **الانسلاب** ، أو كانسان **منسلب** . والعمل الوحيد الذي يعرفه هيجل ويعترف به هو العمل **الذهني المجرد** . ومن هنا فان ما يشكل **ماهية** الفلسفة - **انسلاب الانسان في معرفته بذاته** أو العلم **المنسلب** وهو **يفكر ذاته** - يدركه هيجل باعتباره ماهيتها ، ولهذا فانه يستطيع **في مواجهة** الفلسفة السابقة أن يجمع عناصرها ومراحلها المنفصلة ، وأن يعرض فلسفته باعتبارها **الفلسفة** . فما صنعه الفلاسفة السابقون - أنهم أدركوا مراحل منفصلة للطبيعة وللحياة الانسانية كمراحل لوعي الذات ،وفي الحقيقة لوعي الذات المجرد - **معروف** لهيجل باعتباره **منجزات** الفلسفة . ومن هنا فان علمه مطلق .

ولنعد الآن الى موضوعنا .

المعرفة المطلقة . الفصل الأخير من « الفينومينولوجيا » .

(*) Self - genesis

النقطة الأساسية هي أن **موضوع الوعي** ليس الا **وعي الذات** أو أن الموضوع ليس الا **وعي ذات متموضعا** – وعي الذات كموضوع ·

(وضع* الانسان = وعي الذات) ·

والنتيجة اذن هي تخطي **موضوع الوعي** · **والموضوعية** من حيث هي كذلك تعتبر علاقة انسانية **مغتربة** لا تتفق **مع ماهية الانسان** ، مع وعي الذات · **واعادة تملك** الجوهر الموضوعي للانسان ، المولد في شكل اغتراب كشيء أجنبي ، لا تعني اذن الغاء **الاغتراب** فحسب ، بل الغاء **الموضوعية** كذلك . وبعبارة أخرى فان الانسان يعتبر كائنا **روحيا غير موضوعي** ·

وهنا يصف هيجل حركة **تجاوز موضوع الوعي** كما يلي :

ان **الموضوع** يكشف عن نفسه لا بمجرد **العودة الى الذات** – وهذه لدى هيجل الطريقة **الأحادية الجانب** لفهم هذه الحركة ، ادراك جانب واحد فحسب · فالانسان يوضع كمعادل للذات ، غير أن الذات ليست الا الانسان المتصور **بشكل مجرد** – الانسان الذي ولده التجريد · والانسان يدور على الأنا . فالعين عين الأنا ، والأذن أذن الأنا الخ ··· ، وفيه نجد لكل واحدة من قواه الانسانية صفة **الذات**** · لكن من الخطأ أن نقول استنادا الى ذلك أن « **لوعي الذات** عيونا وآذانا وقوى جوهرية » ، فوعي الذات بالأحرى صفة للطبيعة الانسانية ، للعين الانسانية الخ ··· وليست الطبيعة الانسانية صفة **لوعي الذات** ·

والمجرد المحدد لذاته هو الانسان **كأنا مجرد** – **الأنا** وقد **رفعت في** تجريدها الخالص الى مستوى الفكر (وسنعود الى هذه النقطة فيما بعد) ·

وبالنسبة لهيجل فان **ماهية الانسان** – **الانسان** – تساوي **وعي الذات** · ومن هنا فان كل اغتراب لماهية الانسان **ليس الا اغتراب وعي الذات** · واغتراب وعي الذات لا ينظر اليه باعتباره **تعبيرا** عن الاغتراب **الحقيقي** للكائن الانساني – تعبيره المنعكس في مملكة المعرفة والفكر · بالعكس ان الاغتراب **الحقيقي** – الذي يبدو حقيقيا – هو من حيث **أعماقه** ، من حيث طبيعته الخفية (وهي طبيعة لا تظهرها في الضوء الا الفلسفة) ليس الا **تجليا** لاغتراب

(*) Positing

(**) Selfhood

الماهية الواقعية للانسان ، **لوعى الذات** . ومن هنا فان العلم الذى يدرك هذا يسمى **الفينومينولوجيا** . ولهذا فان كل اعادة لتملك الجوهر الموضوعى المغترب يظهر كعملية تجسد فى وعى الذات : فالانسان الذى يسيطر على وجوده الأساسى هو **مجرد** وعى ذات يسيطر على الماهيات الموضوعية . وعودة الموضوع الى الذات هى اذن اعادة لتملك الموضوع .

وتجاوز **موضـوع الوعى** ، معبرا عنه **بشـكل شامل** يعنى[٣] : (١) أن الموضوع من حيث هو موضوع يتمثل للوعى باعتباره شيئا يختفى . (٢) أن انسلاب وعى الذات هو الذى يقيم الشيئية* . (٣) أن هذا التخارج[٤] لوعى الذات ليست له فحسب **دلالة سلبية** بل **دلالة ايجابية** كذلك . (٤) أن له هذا المعنى لا **بالنسبة** لنا فحسب أو باطنيا** **بل بالنسـبة لوعى الذات نفسه** . (٥) **بالنسبة لوعى الذات** فان لسلبية الموضوع ، الغائه لذاته ، دلالة **ايجابية** ـ فوعى الذات يعرف هذا العدم للموضـوع ـ لأن وعى الذات نفسه ينسلب بذاته ، ولأنه فى هذا الانسلاب يقيم **ذاته** كموضوع ، أو من أجل الوحدة التى **لا** تنقسم **للوجود للذات***** يقيم الموضوع باعتباره ذاته . (٦) ومن الناحية الأخرى هناك أيضا هذه اللحظة الأخرى فى العملية ، ان وعى الذات قد ألغى بنفس القدر هذا الانسلاب والموضوعية وتجاوزهما واسترجعهما فى ذاته ، وبذا استراح مع **ذاته** فى وجوده الآخر من حيث هو وجود آخر . (٧) هذه هى حركة **الوعى** ، وفى هـذه الحركة فان الوعى هو مجمـوع لحظاتهـا . (٨) ولابد للوعى بالمثل أن يكون قد أقام علاقة بالموضوع فى كل جوانبـه ومراحله ، وأحاط به من زاوية كل من هذه الجوانب والمراحل . وهـذا المجموع للخصائص المحددة يجعل الموضوع كائنا روحيا باطنيا ، وهو يصبح كذلك فى الحقيقة بالنسبة للوعى من خلال ادراك كل خصيصة مفردة منها **كذات** ، أو من خلال ما أسميناه فيما سبق الموقف **الروحى** منها .

أما عن (١) : أن الموضوع من حيث هو موضوع يتمثل للوعى باعتباره شـيئا يختفى ـ فهـذه هى **عودة الموضـوع الى الذات** التى تحدثنـا عنهـا فيما سبق .

---

(٣) الفقرة التالية مأخوذة حرفيا عن الفقرة الثانية والثالثة من الفصل الاخير«لفينومينولوجيا» هيجل ـ الناشر .

(٤) Entausserung

(*) Thinghood

(**) Intrinsically

(***) Being - For - Self

أما عن (٢) : **أن انسلاب وعى الذات** هو الذى يقيم **الشيئية** · لأن الانسان يساوى وعى الذات فان جوهره الموضوعى المنسلب ، أو **الشيئية** ، **يساوى وعى الذات المنسلب** ، وهكذا تقام **الشيئية** خلال هذا الانسلاب (فالشيئية هى **ما هو موضوع بالنسبة للانسان** ، والموضوع بالنسبة له ليس فى الحقيقة الا ما هو بالنسبة له موضوع جوهرى ، ومن هنا جوهره **الموضوعى** · ولما لم يكن الانسان **الواقعى** ، ولا بالتالى **الطبيعة** ــ باعتبار أن الانسان هو **الطبيعة الانسانية** ــ هو الذى يعتبر من حيث هو كذلك ــ الذات وانما تجريد الانسان ــ وعى الذات ــ فان الشيئية لا يمكن أن تكون الا وعى ذات منسلبا) · ومن المتوقع تماما أن كائنا طبيعيا حيا مزودا أو متمتعا بقوات جوهرية موضوعية (أى مادية) لا بد أن تكون له **موضوعات طبيعية واقعية** لجوهره ، وأن انسلابه الذاتى لا بد أن يقود الى اقامة عالم موضوعى **واقعى** ــ وانما عالم فى شكل تخارج ــ ومن هنا عالم لا ينتمى الى وجوده الجوهرى ، عالم يسيطر عليه · وليس فى هذا شىء غامض **أو** غير مفهوم ، بل ان الأمر ليكون غامضا لو كان على العكس · لكن من الواضح بالمثل أن **وعيا للذات** لا يمكن أن يقيم **الشيئية** الا خلال انسلابه ــ أى يقيم شيئا ليس هو ذاته الا شيئا مجردا ، شيئا ينتمى للتجريد وليس شيئا **واقعيا** · ومن الواضح كذلك أن الشيئية من هنا محرومة تماما من أى **استقلال** ، من أى **جوهرية** ، فى **مواجهة** وعى الذات ، وأنها على العكس مجرد مخلوق ــ شىء **وضعه** وعى الذات · وهذا الذى يوضع ، بدلا من أن يؤكد ذاته ، ليس الا تأكيدا لفعل الوضع الذى تتركز فيه للحظة طاقة الفعل كناتج له ، بحيث يبدو وكأنه يعطى الشىء الموضوع ــ ولكن للحظة فقط ــ جوهرا (٥) مستقلا حقيقيا ·

وحيثما يقيم الانسان الواقعى الجسدى ، الانسان الذى يضع قدميه ثابتتين على الأرض الصلبة ، الانسان الذى يستنشق ويزفر كل قوى الطبيعة ، حيثما يقيم هذا الانسان قواه الجوهرية الموضوعية الحقيقية كموضوعات غريبة عن طريق تخارجه ، فليس **فعل الوضع** هو الذات فى هذه العملية : انها ذاتية القوى الجوهرية **الموضوعية** ، التى لا بد من ثم أن يكون فعلها شيئا **موضوعيا** · فالكائن الموضوعى يتصرف بطريقة موضوعية ، وما كان ليتصرف بطريقة موضوعية لو لم تكن الموضوعية كامنة فى طبيعة وجوده ذاتها · انه لا يخلق أو يقيم الا **الموضوعات** ، **لأنه** انما أقامته موضوعات ــ **لأنه** فى الأصل **طبيعة** ، ومن هنا فان هذا الكائن الموضوعى ــ فى فعل

---
(٥) Wesen

الاقامة ـ لا يسقط من حالة « النشاط الخالص » الى **خلق للموضوع** ، بالعكس ان ناتجه الموضوعى انما يؤكد نشاطه **الموضـوعى** ، ويقيم نشاطه كنشاط لكائن طبيعى موضوعى ·

وهنا نرى كيف تميز الطبيعية* أو الانسانية المتسقة ذاتها عن كل من المثالية والمـادية ، مشكلة فى نفس آلوقت الحقيقة الموحدة للاثنتين · ونرى أيضا كيف أن الطبيعية وحدها هى القادرة على الاحاطة بفعل تاريخ العالم ·

فالانسان هو مباشرة **كائن طبيعى** · وهو ككائن طبيعى ، وككائن طبيعى حى ، مزودة من ناحية **بالقوى الطبيعية للحياة** ـ انه كائن طبيعى **نشط** · وتوجد هذه القوى فيه كاتجاهات وقدرات ـ كدوافع · ومن ناحية أخرى فانه ككائن موضـوعى طبيعى جسـدى حسى هو مخلوق محدود مشروط **يعانى** كالحيوانات والنباتات · وبعبارة أخرى فان **موضوعات** دوافعه توجد خارجه ، **كموضوعات** مستقلة عنه ، غير أن هذه الموضوعات هى **موضوعات لاحتياجاته** ـ **موضوعات** أساسية لا غنى عنها لتجلى قواه الجوهرية وتأكدها · فالقول بأن الانسان كائن جسدى حى حقيقى حسى موضوعى مليىء بالقوة الطبيعية يعنى القول بأن لديه **موضوعات حقيقية حسية** كموضوعات لوجوده أو لحياته ، أو بأنه لا يستطيع أن **يعبر** عن حياته الا بموضوعات حقيقية حسية موضوعية · فأن تكون موضوعيا وطبيعيا وحسيا ، وفى نفس الوقت أن يكون لك موضوع وطبيعة وحس خارجك ، او أن تكون أنت ذاتك موضوعا وطبيعة وحسا لطرف ثالث هو نفس الشىء · **فالجوع حاجة** طبيعية ، ولهذا فانه يحتاج الى **طبيعة** خارجه ، **موضوع** خارجه ، لكى يشبع ذاته ، لكى يهدأ · الجوع حاجة معترف بها لجسدى الى **موضـوع** يوجد خارجه ، لا غنى عنه لتكامله وللتعبير عن وجوده الجوهرى · والشمس **موضوع** للنبات ـ موضوع لا غنى عنه بالنسبة له ، يؤكد حياته ـ تماما كما أن النبات موضوع للشمس ، باعتباره **تعبيرا** عن قوة الشمس كموقظة للحياة ، عن قوة الشمس الجوهرية **الموضوعية** ·

والكائن الذى ليست له طبيعته خارجه ليس كائنا **طبيعيا** ، ولا يلعب دورا فى نظـام الطبيعـة · والكائن الذى ليس له موضـوع خارجه ليس كائنـا موضوعيا · الكائن الذى ليس هو ذاته موضوعا لكائن ثالث ليس له وجود بالنسـبة **لموضـوعه** ، أى انه لا يرتبط به موضـوعيا ، ان وجوده ليس موضوعيا ·

(*) Naturalism

ان وجودا غير موضوعي هو **عدم – لا وجود** ·

فلنفترض كائنا ليس هو ذاته موضوعا ، وليس له موضوع ، ان مثل هذا الكائن في المقام الأول سيكون الكائن الأوحد* : فلن يكون هناك وجود خارجه – وسيوجد منفردا وحيدا لأنه حالما توجد موضوعات خارجي ، حالما لا أكون **وحيدا** ، فانني **آخر – واقع آخر** غير الموضوع الذي يوجد خارجي · وهكذا فأنا بالنسبة لهذا الموضوع الثالث **واقع آخر** غيره ، أي انني موضوع **له** · وهكذا فان افتراض كائن ليس موضوعا لكائن آخر يعني أننا نفترض مسبقا أنه لا يوجد كائن موضوعي · فحالما يكون لدى موضوع ، فانني أكون موضوعا لهذا الموضوع · لكن كائنا **غير موضوعي** هو شيء غير حقيقي لا معنى له – شيء يفكر فيه فحسب (أي متخيلا فقط) – مخلوق من مخلوقات التجريد · وأن تكون حسيا ، أي أن تكون موضوعا للحس ، أن تكون موضوعا **حسيا** وبذلك تكون لديك موضوعات حسية خارجك – موضوعات لحسك ، أن تكون حسيا يعني أن تعاني(٦) ·

ومن هنا فان الانسان ككائن حسي هو **كائن يعاني – ولأنه يشعر بما يعانيه** فانه كائن منفعل ، والانفعال هو القوة الجوهرية للانسان العاكف بنشاط على موضوعه ·

لكن الانسان ليس مجرد كائن طبيعي ، بل هو كائن طبيعي **انساني** ، وبعبارة أخرى انه كائن لذاته ، ولهذا فانه **كائن نوعي** ، عليه أن يؤكد ذاته ويبديها باعتباره هذا سواء في وجوده أو في معرفته ، ومن هنا فان **الموضوعات الانسانية** ليست الموضوعات الطبيعية كما تعرض نفسها مباشرة ، كما ليس **الحس الانساني** ما هو عليه مباشرة – كما هو موضوعيا – حساسية **انسانية** ، موضوعية انسانية · فلا الطبيعة موضوعيا ولا الطبيعة ذاتيا معطاة مباشرة في شكل ملائم للكائن **الانساني** · ولما كان كل شيء طبيعي ينبغي أن تكون له بدايته ، فان للانسان أيضا فعل مجيئه الى الوجود – التاريخ – ولكنه بالنسبة له تاريخ معروف ، ومن هنا فكفعل للوجود فانه فعل تجاوز

---

(٦) ان تكون حسيا يعني ان تعاني « Sinnlich sein ist leidend sein »
وينبغي ان نفهم « تعاني » هنا بمعنى « تتحمل » اى ان تكون موضوعا لفعل آخر · ولاحظ الانتقال في الجملة التالية من « Leiden » **(المعاناة) الى** « leidenschafilich » **(الانفعال)**

(*) Unique

ذاتي واع للوجود . فالتاريخ هو التاريخ الطبيعي الحقيقي للانسان (وسنعود الى هذه النقطة فيما بعد) .

وثالثا لأن هذه الاقامة للشيئية ليست ذاتها الا خدعة ، فعلا يتناقض مع طبيعة النشاط الخالص ، فلا بد من أن تلغي ثانية وتنكر الشيئية .

وأما عن (٣) و (٤) و (٥) و (٦) : (٣) ان هذا التخارج للوعي ليست له فحسب دلالة **سلبية** ، بل دلالة **ايجابية** كذلك و (٤) وله هذا المعنى لا بالنسبة لنا فحسب أو باطنيا بل للوعي ذاته(٧) . (٥) بالنسبة للوعي فان لسلبية الموضوع ، الغائه لذاته ، دلالة **ايجابية** . فالوعي **يعرف** هذا العدم للموضوع لأنه ينسلب بذاته ، ولأنه في هذا الانسلاب **يعرف** ذاته كموضوع أو — من أجل الوحدة التي لا تنقسم **للوجود للذات** — يعرف الموضوع باعتباره ذاته . (٦) ومن الناحية الأخرى هناك أيضا هذه اللحظة الأخرى في العملية ، ان الوعي قد ألغى بنفس القدر هذا الانسلاب والموضوعية وتجاوزهما واسترجعهما في ذاته ، وبذلك **استراح مع ذاته في وجوده الآخر من حيث هو وجود آخر** .

وكما رأينا من قبل فان : تملك ما هو مغترب وموضوعي ، أو الغاء الموضوعية في شكل **الاغتراب** (الذى لابد أن يتقدم من الغربة غير المكترثة الى الاغتراب الحقيقي العدائي) يعني بالمثل بل وبالدرجة الأولى لدى هيجل أن **الموضوعية** هي التي ستلغى ، فليس الطابع **المحدد** للموضوع — وانما بالأحرى طابعه **الموضوعي** — هو الذى يعد اهانة ويشكل اغترابا لوعي الذات . ولهذا فان الموضوع شيء سلبي ، يلغي ذاته — **عدم** . وهذا العدم للموضوع ليس له فحسب معنى سلبي ، بل معنى **ايجابي** بالنسبة للوعي ، لأن مثل هذا **العدم** للموضوع هو بالتحديد **التأكيد** الذاتي للاموضوعيته ، **لتجريده** . وبالنسبة **للوعي ذاته** فان لهذا العدم للموضوع معنى ايجابيا لأنه **يعرف** هذا العدم ، الوجود الموضوعي ، **كانسلابه الذاتي** ، لأنه يعرف أنه لا يوجد الا كنتيجة **لانسلابه الذاتي** ...

---

(٧) اخذ ماركس الضمير (es) هنا على انه عائد على «Bewusstsein» (الوعي) . ولكن يبدو انا بيلي في ترجمته الانجليزية لكتاب هيجل كان اكثر صحة حين اخذه على انه يعود على «Selbstbewusstsein» (وعي الذات) . وقد استخدم ماركس في أول اقتباس لهذه الفقرة الضمير دون تحديد من يعود عليه فاتبع المترجم الانجليزي بيلي في ترجمته على أنه يعود على « وعي الذات » اما عند اعادة الاقتباس هنا فقد اتبع المترجم ماركس وعاد بالضمير على « الوعي » — المترجم .

والطريقة التى يوجد بها الوعى ، والتى يوجد بها الشىء بالنسبة للوعى ، هى المعرفة ، **فالمعرفة** هى فعله الوحيد • وهكذا فان الشىء يوجد بالنسبة للوعى بمقدار **ما يعرف** الأخير هذا **الشىء** • والمعرفة هى علاقته الموضوعية الوحيدة • واذن فالوعى يعرف عدم الموضوع (أى **يعرف عدم وجود** التمايز بين الموضوع وبينه ، عدم وجود الموضوع بالنسبة له) لأنه يعرف الموضوع **كانسلابه الذاتى** ؛ أى أنه يعرف ذاته ـ يعرف المعرفة كموضوع ، لأن الموضوع ليس سوى **مظهر** لموضوع ، ليس الا نوعا من التعمية ، ولكنه ليس فى جوهره الا المعرفة ذاتها ، التى واجهت ذاتها بذاتها وبعملها هذا واجهت نفسها **بالعدم** ـ بشىء **ليست له** موضوعية خارج المعرفة • أو : المعرفة تعرف أنها بربط ذاتها بموضوع فانها فخسب **خارج** ذاتها ، أنها انما تتخارج (*) ، أنها **ذاتها** لا **تبدو** لذاتها الا كموضوع ـ **أو** أن ما يبدو لها كموضوع ليس سوى هى ذاتها •

ومن ناحية أخرى ـ كما يقول هيجل ـ فان هناك فى نفس الوقت تلك اللحظة الأخرى فى هذه العملية ، أن الوعى قد ألغى بنفس القدر وتجاوز هذا التخارج والموضوعية واسترجعهما فى ذاته ، وبذلك **استراح** فى وجوده الآخر من حيث هو وجود آخر •

وفى هذه المناقشة تتجمع معا كل أوهام الفكر النظرى •

فى المقام الأول : الوعى ـ وعى الذات ـ **يستريح مع ذاته فى وجوده الآخر من حيث هو وجود آخر** • ومن هنا فانه ـ أو اذا جردنا هنا من التجريد الهيجلى ووضعنا وعى ذات الانسان بدلا من وعى الذات ـ **يستريح مع ذاته فى وجوده الآخر من حيث هو وجود آخر** • وهذا يتضمن ـ من ناحية ـ أن الوعى (المعرفة كمعرفة ، والتفكير كتكفير) يدعى أنه مباشرة هو **الآخر** بالنسبة لذاته ـ **أنه** عالم الحس ، العالم الواقعى ، **الحياة** ـ **الفكر** يتخطى ذاته فى الفكر (فيورباخ)(٨) • وهذا الجانب محتوى هنا من حيث أن الوعى كمجرد وعى لا يهاجم الموضوعية المغتربة ، وانما يهاجم الموضوعية **من حيث هى موضوعية** •

وثانيا ، هذا يتضمن أن الانسان الواعى لذاته ، بمقدار ما أدرك العالم الروحى (أو أسلوب الوجود الروحى العام لعالمه) وألغاه وتجاوزه كانسلاب

---

(٨) يشير ماركس هنا الى الفقرة ٣٠ من كتاب فيورباخ « Grudsatze der Philosophie der Zukunft » **(مبادىء فلسفة المستقبل) التى تقول « ان هيجل مفكر يتخطى ذاته فى الفكر » ـ الناشر •**

(*) Externalize itself

ذاتي فانه رغم هذا يؤكده في شكله المنسلب ، ويقـــدمه باعتباره الأسلوب الحقيقي لوجوده ـ ويعيد اقامتــه ويتظاهر بأنه **يستريح مع وجوده الآخر من حيث هو وجود آخر** . وهكذا ـ على سبيل المثال ـ فبعد الغــاء الدين وتجاوزه ، بعد ادراك الدين كنتاج **لانسلاب الذات** ، فانه رغم هذا يجد تأكيدا لذاته في **الدين كدين** . وهنا **يوجد** جذر وضـعية هيجل **الزائفة** ، أو نقده الذي لا يعدو أن يكون نقدا **ظاهريا** : هذا ما وصفه فيورباخ بأنه وضع الدين أو اللاهوت ونفيهما واعادة اقامتهما ـ ولكن ينبغي أن نفهمه بصورة أعم . وهكذا فان العقل يستريح في اللاعقل من حيث هو لا عقـــل . والانســـان الذي أدرك أنه يعيش حياة منسلبة في السياسة والقانون الخ ... يعيش حياته الانسانية الحقة في هذه الحيــاة المنسلبة من حيث هي كذلك . وهكذا فان اثبات الذات ، في **تناقض** مع ذاته ـ في تناقض مع كل من معـرفة الموضوع والوجود الجوهري للموضوع ـ هو **المعرفة** الحقة **والحياة** الحقة .

وهكذا لم يعد يمكن الحديث عن عمليـة توفيق قام بهـــا هيجل **تجـاه** الدين والدولة الخ ... لأن هذه الأكذوبة هي أكذوبة مبدئه .

فاذا كنت **أعرف** الدين كوعي ذات انساني **منسلب** ، فان ما أعرفه فيـه كدين ليس وعي ذاتي ، وانما وعي ذاتي المنسلب متأكدا فيه . ومن هنا فانني أعرف ذاتي ـ وعي الذات الذي ينتمي الى طبيعته الحقة ـ لا متأكدة في الدين بل بالأحرى في الدين **الملغى المتجاوز** .

وهكذا فعند هيجل ليس نفي النفي تأكيدا للمـاهية الحقة يتم بالتحـديد خلال نفي المـاهية الزائفة . ان نفي النفي لديه هو تأكيد المـاهية الزائفـة ، أو المـاهية المغتربة عن ذاتهـا في انكارها ، أو هو انكار هذه المـاهية الزائفة كوجود موضوعي يعيش خارج الانسان ومستقلا عنه وتحويلهـا الى الذات .

ومن هنا يلعب فعل **التجاوز** ـ الذي يرتبط فيه الانكار بالاستبقاء ، الانكار بالتأكيد ـ دورا خاصا .

وهكذا ـ مثلا ـ ففي **فلسفة الحقوق** عند هيجل فان **الحق الخاص** المتجاوز يساوي **الأخلاق** ، والأخلاق المتجاوزة تسـاوي **العائلة** ، والعائلة المتجاوزة تســاوي **المجتمـع المدني** ، والمجتمع المدني المتجاوز يســاوي **الدولة** ، والدولة المتجاوزة تسـاوي **تاريخ العـالم** . وفي **العالم الواقعي** يظل الحق الخاص والأخلاق والعـائلة والمجتمـع المدني والدولة الخ ... موجودة ، لكنهـا أصـبحت **لحظـات** للانســان ـ حالة لوجوده وكينونته ـ ليست لها قيمة

اذا ما أخذت معزولة ، ولكنها تنحلل ، ويولد كل واحد منها الآخر الخ ٠٠٠ لقد أصبحت **لحظات للحركة** ٠

وفي وجودها الواقعي تختفي طبيعتها **المتحركة** هذه ، وهي تظهر للمـرة الأولى وتتجلى في الفكر ، في الفلسفة ٠ ومن هنا فان وجودى الدينى الحقيقى هو وجودى فى **فلسفة الدين** ، ووجودى السياسى هو وجودى فى **فلسـفة الحق** ، ووجودى الطبيعى الحقيقى هو وجودى فى **فلسفة الطبيعة** ، ووجـودى الفنى الحقيقى هو وجودى فى **فلسفة الفن** ، ووجودى **الانسانى** الحقيقى هو وجودى فى **الفلسفة** ٠ وبالمثل فان الوجود الحقيقى للدين والدولة والطبيعة والفن هو فلسفة الدين والطبيعة والدولة والفن ٠ غير أنه اذا كانت فلسفة الدين الخ ٠٠ هى بالنسبة لى الوجود الحقيقى الوحيد للدين فاننى أيضـا لا أكون متدينا حقا الا **كفيلسوف** للدين ، وهكذا فاننى أنكر الشعور الدينى **الواقعى** ، والانسان **المتدين** الواقعى ، لكننى فى نفس الوقت أؤكدهما ـ جزئيا داخل وجودى أنا أو داخل الوجود الغريب الذى أضعه فى معارضتهما ـ لأن هذا هو التعبير **الفلسفى** الوحيد عنهما ـ وجزئيا أؤكدهما فى شكلهما الأصـلى ، لأنهما ليسا صحيحين بالنسبة لى الا كمجرد الوجود الآخر **الظاهرى** ، كرموز ، كأشكال لوجودهما الحقيقى (أى لوجودى **الفلسفى**) المختفى تحت أقنعـة حسـية ٠

وبنفس الطريقة فان **الكيف** المتجاوز يساوى **الكم** ، والكم المتجاوز يساوى **القياس** ، والقياس المتجـاوز يساوى **الماهية** ، والماهية المتجاوزة تسـاوى **المظهر** ، والمظهر المتجاوز يساوى **الواقع** ، والواقع المتجاوز يساوى **المفهوم** ، والمفهوم المتجاوز يساوى **الموضوعية** ، والموضوعية المتجاوزة تساوى **الفكرة المطلقة** ، والفكرة المطلقة المتجاوزة تساوى **الطبيعة** ، والطبيعة المتجاوزة تساوى **الروح الذاتى** ، والروح الذاتى المتجاوز يساوى الروح **الأخلاقى** الموضوعى ، والروح الأخلاقى الموضوعى المتجاوز يساوى **الفن** ، والفن المتجاوز يساوى **الدين** ، والدين المتجاوز يساوى **المعرفة المطلقة**(٩) ٠

ومن ناحية فان فعل التجاوز هذا هو تخط للذاتية الفكرية(*) ، وهـكذا

---

(٩) يقدم هذا التسلسل « المقولات » أو « اشكال الفكر » الرئيسية فى انسكلوبيديا هيجل بالترتيب الذى تحدث به ويتم تجاوزها ٠ وبالمثل فان التسلسل السابق (ص ١٤٨) من « الحق الخاص » الى « تاريخ العالم » يقدم المقولات الرئيسية فى كتاب هيجل « فلسفة الحق » بالترتيب الذى يظهر به هناك ـ الناشر ٠

(*) Thought entity

فان الملكية الخاصة **كفكرة** تتجاوز فى **فكرة** الأخلاق ، ولأن الفكر يتصور نفسه باعتباره الآخر بالنسبة لذاته ، باعتباره **واقعا حسيا** ـ ومن هنا يتصور فعله باعتباره **فعلا حسيا واقعيا** ـ فان هذا التجاوز فى الفكر ـ الذى يترك موضوعه قائما فى العالم الحقيقى ـ يؤمن بأنه قد تغلب عليه فعلا • ومن ناحية أخرى فلأن الموضوع قد أصبح الآن بالنسبة اليه لحظة من الفكر ، فان الفكر يأخذه فى واقعه أيضا باعتباره تأكيدا ذاتيا لذاته ـ لوعى الذات ، للتجريد •

فمن الناحية الأولى فان الوجود الذى **يتجاوزه** هيجل فى الفلسفة ليس اذن الدين **الواقعى** أو الدولة **الواقعية** أو الطبيعة **الواقعية** بل ان الدين ذاته يصبح بالفعل موضوعا للمعرفة أى دوجماطيقا ، ونفس الأمر بالنسبة **للفقه والعلم السياسى والعلم الطبيعى** • ومن هنا فهو من الناحية الأولى يقف فى معارضة كل من الشىء الواقعى والعلم المباشر غير الفلسفى أو التصورات(*) غير الفلسفية لهذا الشىء • وهو بالتالى يناقض تصوراتها الجارية(١٠) •

ومن الناحية الأخرى فان الانسان المتدين الخ ••• يمكن أن يجد لدى هيجل تأكيده النهائى •

وقد حان الوقت الآن لكى نمسك بالجوانب **الايجابية** فى الجدل الهيجلى فى مجال الاغتراب •

(أ) **الالغاء** كحركة موضوعية **لاسترجاع** الانسلاب فى **الذات** • تلك هى البصيرة ـ معبرا عنها داخل الاغتراب ـ والخاصة **بتملك** الجوهر الموضوعى خلال الغاء اغترابه ، انها البصيرة المغتربة الى **الموضعة الحقيقية** للانسان ، الى التملك الحقيقى لماهيته الموضوعية خلال الغاء الطابع **المغترب** للعالم الموضوعى فى أسلوب وجوده المغترب ـ تماما كما أن الالحاد باعتباره الغاء الله ـ هو مقدم الانسانية النظرية ، والشيوعية ـ باعتبارها الغاء الملكية الخاصة ـ هى تبرير الحياة الانسانية الواقعية كملك للانسان ، وبذلك مقدم الانسانية العملية (أو تماما كما أن الالحاد هو الانسانية متصالحة مع ذاتها خلال الغاء الدين ، فى حين أن الشيوعية هى الانسانية متصالحة مع ذاتها خلال الغاء الملكية الخاصة) • فعن طريق الغاء هذه الوساطة فحسب وان كانت هى نفسها مقدمة ضرورية ـ تولد الانسانية المستمدة من ذاتها ايجابيا ، الانسانية الايجابية •

---

(١٠) اى التصور الجارى للاهوت والفقه والعلم السياسى والعلم الطبيعى الخ ـ الناشر •

(*) Conceptions

لكن الالحاد والشيوعية ليسا هروبا ، ليسا تجريدا ، ليسا فقدانا للعالم الموضوعى الذى ولده الانسان ــ فقدانا لقـــواه الجوهرية المعطاة لمملكـــة الموضوعية ، انهما ليسا عودة فى الفقر للبساطة البدائية غير الطبيعية ٠ وبالعكس انهما ليسا سوى الصيرورة الواقعية الأولى ، تحقق ماهية الانسان وقد أصبح واقعيا بالنسبة للانسان ــ ماهية الانسان كشىء واقعى ٠

وهكذا فحين يدرك هيجل المعنى **الايجابى** للنفى المستند الى ذاته (وان يكن ثانية بطريقة مغتربة) فانه يدرك الاغتراب الذاتى للانســان ، انسلاب جوهر الانسان ، فقدان الانسان للموضوعية وفقــدانه للحقيقــة(*) باعتباره اكتشافا للذات ، وتغييرا للطبيعة ، وموضعته وتحققه ٠ وباختصـــــار فان هيجل ــ داخل مملكة التجريد ــ يدرك العمل باعتباره فعــل ولادة الانســان لذاته ــ يدرك علاقة الانسان بذاته ككائن غريب ، وتجلى ذاته ككائن غريب ، باعتبارها مولد **وعى النوع وحياة النوع** ٠

(ب) بيد أنه بعيدا عن ، أو بالأحرى نتيجة ، للانحراف(**) الذى وصفناه من قبل فان هذا الفعل يبدو لدى هيجل :

أولا كمجرد فعل **شكلى** ، لأن ماهية الانسان ذاتها تؤخذ كمجرد **ماهيـــة مجردة مفكرة** ، لا تتصور الا كوعى ذات ٠ و ٠٠٠

ثانيا ، لأن التصور **شكلى ومجرد** فان ألغاء الانسلاب يصبح تأكيدا للانسلاب، أو بعبارة أخرى فان هذه الحركة **لتوليد الذات وموضعة الذات** فى شـــكل **انســلاب ذات واغتراب ذات** هى ــ لدى هيجــل ــ **التعبير المطلق** ، ومن ثم النهائى ــ **للحياة الانسانية** ــ للحياة التى أصبحت غاية ذاتها ، للحياة التى استراحت مع ذاتها ، للحياة التى حققت الوحدة مع ماهيتها ٠

وهكذا فان هذه الحركة فى شكلها المجرد كجدل تعتبر **الحياة الانسانيـة حقا** ، ولأنها رغم ذلك تجريد ــ اغتراب للحياة الانسانية ــ فانها تعتبر عملية الهية ، وانما عملية الهية للانســان ، عملية تمر بهــا ماهيــة الانســان الخالصة المطلقة كشىء متميز عنه ٠

وثالثا ، لابد لهذه العملية من حامل ، ذات ٠ لكن الذات تبدو أولا كنتيجة ٠

(*) Realness

(**) Perverseness

ومن هنا فان هذه النتيجة ـ الذات التي تعرف ذاتها كوعى ذات مطلق ـ هى **اللـه ـ الروح المطلق ـ الفكرة التى تعرف ذاتها وتتجلى لذاتهـا** • ويصـبح الانسان الواقعى والطبيعة الواقعية مجرد محمولين(*) – رمزين لهذا الانسان المخفى غير الواقعى ولهذه الطبيعة غير الواقعية • وهكذا فان الذات والمحمول يرتبطان ببعضهما البعض فى علاقة تعاكس مطلق ـ **انها ذات ـ موضوع صوفية أو ذاتية تصل الى ما بعد الموضوع ـ الذات المطلق كعملية** ، **كذات تنسلب** عن ذاتها وتعود من الانسلاب الى ذاتها ، لكنها فى نفس الوقت تسترجع هذا الانسلاب فى ذاتها ، والذات باعتبارها هذه العملية ، خالصة قلقة تدور داخل ذاتهـا •

أولا التصور **الشكلى والمجرد** لفعـل التـوايد الذاتى والتموضـع الذاتى للانسان •

اذ وضـع هيجل الانسان كمعادل لوعى الذات ، فان الموضـوع المغترب ـ الواقع الجوهرى المغترب للانسان ـ ليس سوى وعى ، مجرد فكرة الاغتراب ـ التعبير **المجرد** وبالتالى الفارغ غير الواقعى عن الاغتراب ، **النفى** • ومن هنا فان الغاء الاغتراب ليس بالمثل الا الغاء مجردا فارغا لهـــذا التجريد الفـارغ ـ **نفى النفى** • وهكذا فان النشاط الغنى الحى الحسى العينى لتموضع الذات ينتهى الى مجرد تجريده ، **السلبية المطلقة ـ** تجريدا يتثبت ثانيـة باعتبـاره تجريدا ويفكر فيه كنشاط مستقل ـ كنشاط محض • ولأن هذه السلبيـة المزعومة ليست أكثر من الشكل **المجرد الفـارغ** للفعـل الحى الحقيقى ، فان مضمونه لا يمكن بالتالى أن يكون الا مجرد مضمون **شكلى** أنجبه التجريد من كل مضمون • وكنتيجة لذلك فان هناك **أشكال تجريد** عامة مجـــردة تنتمى لكل مضمون ، ولهذا السبب فانها غير مكترثة ـ وبالتـالى صالحة ـ لكل مضمون ـ صور الفكر أو المقولات المنطقية المفصولة عن الروح **الواقعى** وعن **الطبيعة الواقعية** (وسنعرض المضمون **المنطقى** للسلبية المطلقة فيما بعد) •

وانجـاز هيجل الايجـابى هنا ـ فى منطقـه النظرى ـ هو أن **المفهومات المحددة ـ صور الفكر المثبتة** الكلية فى استقلالها فى **مواجهة** الطبيعة والروح ـ هى نتيجة ضرورية للاغتراب العام للجوهر الانسانى ومن ثم أيضا للفكـــر الانسانى ، وأن هيجل بذلك قد جمع بينهما معا وعرضهما كلحظات لعمليـة التجريد • وعلى سـبيل المثال فان الوجود المتجاوز هو الماهية ، والماهية المتجاوزة هى المفهوم ، والمفهوم المتجاوز هو ••• الفكرة المطلقة • ولكن ماذا

(*) Predicates

إذن هى الفكرة المطلقة ؟ انها تتجاوز نفسها ثانية اذا لم ترد أن تمر ثانيــة من البداية بكل فعل التجريد ، وأن تذعن لكونهـــا كلية تجـــريدات ، أو كونها التجريد الذى يدرك ذاته • لكن التجـــريد الذى يدرك ذاته كتجريد يعرف أنه لا شىء ، ولابد له أن يتخلى عن ذاته ـ أن يتخلى عن التجـــريد ـ وهكذا يصل الى ذاتية هى نقيضه تماما ـ الى **الطبيعة** • وهكذا فان « **المنطق** » كله هو أيضاح أن الفكر المجرد ليس شيئا فى ذاته ، ان الفكرة المطلقة ليست شيئا فى ذاتها ، وأن **الطبيعة** وحدها هى الشىء •

ان الفكرة المطلقة ، الفكرة **المجردة** التى « تعتبر من حيث وحدتها مع ذاتها حدسا »(١١) (هيجل الانسكلوبيديا ـ الطبعة الثالثة ـ ص ٢٢٢) والتى « **تقرر** فى حقيقتها المطلقة أن تترك لحظة خصوصـيتها أو لحظة التحدد* المبدئى والوجود الآخر ـ **الفكرة المباشرة** كانعكاس لها ـ **تنطلق حرة من ذاتها كطبيعة** » (المصدر نفسه) ـ هذه الفكرة التى تتصرف بمثل هــذه الطريقــة الغريبــة الفريدة ، والتى سببت للهيجليين مثل هذا الصــداع الرهيب ، ليست من البداية الى النهاية سوى **تجريد** (أى الفكر المجرد) ـ تجريد يقرر ـ وقد علمته التجربة وتنور بالنسبة لحقيقته ـ فى ظل ظروف متنوعة (زائفة لا تزال هى ذاتها تجريدا) أن يتخلى عن ذاته وأن يحل محل استغراقه فى ذاته ، وعدميتــه ، وعموميته وعدم تحديده وجوده الآخر ، الخاص ، والمحدد ، يقرر أن يترك **الطبيعة** التى يبقيها مختفية فى ذاته وانما كتجريد ، كذاتية فكر ، **تنطلق متحررة من ذاتها** ، وبعبـارة أخرى ان التجريد يقرر أن يتخلى عن التجريد ، وأن يلقى نظرة على الطبيعة **متحررا** من التجريد • والفكرة المجردة التى تصبح دون وسيط **حدسا** ليست اطلاقا سوى تفكير مجرد يتخلى عن ذاته ويعتزم **الحدس** • وليس هـــذا الانتقال من المنطق الى فلسفة الطبيعة الا الانتقال ـ الذى يصعب للغاية على الفيلسوف المجرد أن يقوم به ، وبذلك يبــدو وصفه له غريبــا للغاية ـ من **التجريد** الى **الحدس** • والشعور **الصوفى** الذى يدفع الفيلسوف الى الأمام من التفكير المجرد الى الحدس هو الملل ـ الشوق الى مضمون •

---

(١١) « منطق هيجل » ترجمة والاس الفقرة ٢٤٤ « والحدس » يستخدم هنا ترجمة لكلمة « Anschauen » التى تعنى فى الاستخدام الجارى « التأمل » لكن هيجل يســتخدم الكلمة هنا ـ كما استخدمها كانت ـ كتعبير فنى يعنى فى الفلسفة ـ تقريبا ـ « الادراك من خلال الحواس » كذلك ينبغى فهم كلمة « الحدس » هنا لا بمعناها الشائع وانما بمعنـــاها الفلسفى الذى يعتبر معادلا لكلمة (Anschauen) ـ الناشر

(**) Characterization

(والانسان المغترب عن ذاته هو أيضا المفكر المغترب عن **ماهيته** ، أى عن الماهية الطبيعية والانسانية . ومن هنا فان أفكاره أشكال وأشباح ذهنية مثبتة تعيش خارج الطبيعة والانسان . وقد أغلق هيجل على كل هذه الأشكال الذهنية فى كتابة **المنطق** ، مدركا كلا منها أولا كنفى ، أى كانسلاب للفكر **الانسانى** — ثم كنفى للنفى — أى كتجاوز لهذا الانسلاب ، كتعبير واقعى عن الفكر الانسانى . ولكن لما كان هذا لا يزال يحدث داخل حدود الاغتراب ، فان هذا النفى هو جزئيا استرجاع هذه الأشكال المثبتة فى اغترابها — وجزئيا التوقف قبل الفعل الأخير — فعل الرجوع الى الذات فى الانسلاب — كأسلوب حقيقى لوجود هذه الأشكال الذهنية المثبتة(١٢) ، وجزئيا — والى الحد الذى يدرك فيه هذا التجريد ذاته ويشعر بانهاك لا ينتهى داخل ذاته — يظهر هنا عند هيجل فى شكل العزم على الاعتراف **بالطبيعة** باعتبارها الوجود الجوهرى والانتقال الى الحدس — التخلى عن الفكر المجرد — التخلى عن الفكر الذى لا يدور الا فى مدار الفكر ، الفكر المحروم من العيون والأسنان والآذان وكل شىء) .

لكن **الطبيعة** بدورها ، اذا ما أخذت بشكل مجرد ، اذا ما أخذت لذاتها — الطبيعة المثبتة معزولة عن الانسان — **ليست شيئا** بالنسبة للانسان . وغنى عن البيان أن المفكر المجرد الذى يعتزم الحدس ، يحدس الطبيعة بشكل مجرد ، فتماما كما ترقد الطبيعة حبيسة داخل المفكر فى شكل الفكرة المطلقة ، فى شكل ذاتية فكر — فى شكل هو شكله ورغم ذلك فانه خفى وغامض حتى بالنسبة له — فان ما عليه أن يطلقه من ذاته الآن ليس فى الحقيقة سوى هذه الطبيعة المجردة ، سوى الطبيعة **كذاتية فكر** — ولكن لها الآن معنى كونها الموجود الآخر للفكر ، كونها طبيعة واقعية محدسة — كونها طبيعة متميزة عن الفكر المجرد . أو اذا تحدثنا بلغة بشرية أن المفكر المجرد يتعلم فى

---

(١٢) ويعنى هذا ان ما فعله هيجل هو انه وضع مكان هذه التجريدات المثبتة فعل التجريد الذى يدور فى دائرته هو . وكان له — وهو يفعل ذلك — اولا فضل انه اوضح مصدر كل هذه المفاهيم غير الملائمة التى تنتمى — كما عرضت فى الاصل — لفلسفات متباينة ، وانه جمعها معا ، وانه جعل كل محيط التجريد بكل اتساعة ، موضعا للنقد بدلا من تجريد محدد ما (وسنرى فيما بعد لماذا يفصل هيجل الفكر عن الذات ، غير انه من الواضح فى الوقت الحالى انه حين لا يوجد الانسان ، فان تعبيره المميز لا يمكن أيضا ان يكون انسانيا ، كما لا يمكن أن يدرك الفكر كتعبير عن الانسان من حيث هو ذات انسانية وطبيعية مزودة بعيون وآذان .. الخ .. ويعيش فى المجتمع وفى العالم وفى الطبيعة)

حدسه للطبيعة ان الذاتيات التي فكر في **خلقها من لا شيء** ، من التجريد الخالص - الذاتيات التي كان يؤمن بأنه ينتجها في الجدل الالهي كمنتجات خالصة لعمل الفكر الذي ينسج داخل ذاته الى الأبد ولا ينظر أبدا الى الخارج - ليست **الا تجريدات** من **خصائص الطبيعة** . ولهذا فان الطبيعة كلها لديه انما تكرر التجريدات المنطقية في شكل حسي خارجي . انه **يحللها** ويحلل هذه التجريدات مرة بعد الأخرى ، ومن هنا فان حدسه للطبيعة ليس سوى التكرار الواعي من جانبه لعملية ميلاد تجريده . وهكذا - على سبيل المثال - فان الزمن يساوي السلبية التي ترجع الى ذاتها (المصدر نفسه ص ٢٣٨) : ويتجاوب مع الصيرورة المتجاوزة كوجود الحركة المتجاوزة كمادة - في شكل طبيعي . فالضوء هو **انعكاس في الذات** ، في شكل **طبيعي** ، وجرم **كالقمر والشهاب** هو الشكل **الطبيعي للتضاد** الذي يقوم - طبقا **للمنطق** - بين **الايجابي المرتكز على ذاته** من ناحية **والسلبي** المرتكز على ذاته من ناحية أخرى . والأرض هي الشكل **الطبيعي للأرض** المنطقية كوحدة سلبية للتضاد الخ ... (١٣) .

ان **الطبيعة كطبيعة** - أي من حيث أنها لا تزال متميزة حسيا عن ذلك المعنى السري المختبئ داخلها - الطبيعة مفصولة ومتميزة عن هذه التجريدات ، **ليست شيئا** - انها لا شيء **يثبت أنه لا شيء** - **خالية من المعنى** ، أو ليس لها سوى معنى كونها خارجية ينبغي الغاؤها .

« وفي الموقف الغائي المحدود نجد القضية الصحيحة أن الطبيعة لا تحوي داخلها الغاية المطلقة » (ص ٢٢٥) وغايتها هي تأكيد التجريد .

« لقد أوضحت الطبيعة ذاتها باعتبارها الفكرة في **شكل الوجود الآخر** ، ولما كانت الفكرة في هذا الشكل هي نفي ذاتها أو **خارجية عن ذاتها** ، فان الطبيعة ليست فحسب خارجية نسبيا **في مواجهة** هذه الفكرة ، بل ان **الخارجية** تمثل الشكل الذي توجد فيه الطبيعة » (ص ٢٢٧) .

ولا ينبغي أن نفهم **الخارجية** هنا باعتبارها **عالم الحس المتخارج** والمكشوف للضوء ، المفتوح أمام الانسان المزود بالحواس ، وانما ينبغي أن نفهمه هنا

---

(١٣) الزمن والحركة والمادة والضوء الخ .. اشكال متميزة في « فلسفة الطبيعة » لهيجل . والصيرورة الخ .. هي بالطبع مقولات في « المنطق » - الناشر .

بمعنى الانسلاب – خطأ – نقيصة ، ينبغى ألا توجد · لأن ما هو صحيح **لا يزال** هو الفكرة · وليست الطبيعة الا **شكل الوجود الآخر للفكرة** · ولما كان الفكر المجرد هو **الماهية** ، فان ما هو خارجى بالنسبة له هو بحكم ماهيته مجرد شىء **خارجى** · ان المفكر المجرد يعرف فى نفس الوقت بأن **الحسية – الخارجية** – فى تعارض مع الفكر الذى ينسج **داخل ذاته** – هى ماهية الطبيعة · لكنه يعبر عن هذا التناقض بطريقة تجعل من **خارجية الطبيعة** هذه ، **تناقضها** مع الفكر ، **نقيصتها** ، بحيث أن الطبيعة بمقدار **ما هى** متميزة **عن** التجريد شىء ناقص · والشىء الناقص لا بالنسبة لى وفى **عينى** فحسب ، **بل فى** ذاته – باطنيا – **له** شىء خارجه يفتقر اليه · أى أن **وجوده هو شىء** آخر غيره ذاته · ومن هنا فان على الطبيعة أن تتخطى ذاتها بالنسبة للمفكر المجرد ، لأنه منذ البداية يضعها ككائن متجاوز بالقوة ·

« وبالنسبة لنا فان الطبيعة هى مقدمة الروح باعتباره حقيقة الطبيعة ، ولهذا السبب فانه **أولها المطلق** وفى هذه الحقيقة **اختفت** الطبيعة ، ونتج الروح باعتباره الفكرة وقد وصلت الى الوجود لذاتها ، **وموضوعها** ، فضلا عن **ذاتها** – هو **المفهوم** · وهذا التطابق **سلبية مطلقة** لأنه فى حين أن للمفهوم فى الطبيعة موضوعيته الخارجية الكاملة ، فان هذا ، انسلابه ، **قد تخطى** ، وفى هذا الانسلاب أصبح المفهوم متطابقا مع ذاته ، ومن هنا فانه هذا التطابق فحسب فى كونه عودة خارج الطبيعة » (ص ٣٩٢) ·

« وباعتباره الفكرة **المجردة** فان **الوحى** هو الانتقال دون وسيط الى الطبيعة ، **صيرورتها** ، وباعتباره وحى الروح – الذى هو حر – فانه **اقرار** الطبيعة كعالم **الروح** – وهو اقرار يعد فى نفس الوقت باعتباره انعكاسا – **افتراضا مسبقا** للعالم كطبيعة موجودة بشكل مستقل · والوحى فى التصور هو خلق الطبيعة كوجود للذهن ، يحقق فيه الذهن **تأكيد** حريته **وحقيقتها**، « **فالمطلق هو الروح** · هذا هو أعلى تعريف للمطلق » ·

((كتبه كارل ماركس بين ابريل واغسطس ١٨٤٤))

ونشره للمرة الاولى جزئيا معهد الماركسية اللينينية بالروسية عام ١٩٢٧

ثم كاملا بالالمانية فى عام ١٩٣٢

ملحق



تخطيط لنقد الاقتصاد السياسي*

بقلم : فريدريك إنجلز

ولد الاقتصاد السياسى كنتيجة طبيعية لاتساع التجارة ، ومع ظهوره حل محل الغش غير العلمى نظام متطور من التدليس المرخص به ـ اقتصاد كامل من السعى الى الثراء ٠

ويحمل هذا الاقتصاد السياسى ـ أو علم الاثراء الذى تولد عن حسد التجار وجشعهم المتبادل ـ طابع الأنانية البغيضة على جبهته ٠ فقد كان الناس لا يزالون يعيشون على ايمان ساذج بأن الذهب والفضة هما الثروة ، ولا يعتبرون شيئا أكثر أهمية من أن يحظر فى كل مكان تصدير المعادن

(*) « تخطيط لنقد الاقتصاد السياسى » هو أول عمل اقتصادى لفريدريك انجلز يدرس فيه النظام الاقتصادى البورجوازى من زاوية الاشتراكية ٠ وقد كان ماركس يقدر هذا العمل تقديرا بالغا ـ حتى فيما بعد ـ ويعتبره « تخطيطا رائعا لنقد المقولات الاقتصادية » [أنظر مقدمة « مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى » ـ ١٨٥٩] ٠ ويشهد هذا المقال بابتعاد انجلز النهائى عن المثالية الى المادية ، وعن الديمقراطية الثورية الى الشيوعية ، الا أنه لا يخلو من تأثير الشيوعية « الفلسفية » الاخلاقية ٠ فلا يزال انجلز فى عدد من الفقرات ينتقد المجتمع البورجوازى من زاوية المبادىء المجردة للاخلاق الكلية والانسانية ـ الناشر ٠

« الثمينة » . وواجهت الأمم بعضها البعض كأشحاء يقبض كل منها بكلتا يديه على حافظة نقوده الثمينة ، وهي تنظر الى جيرانها بحسد وشك . وكل وسيلة متصورة تستخدم لكى تبتز من الأمم التى تتاجر معها أكبر قدر ممكن من النقود ، ولكى تحتفظ باحكام داخل حدودها الجمركية بما أسعدها الحظ بجمعه .

غير أن المراعاة المتسقة المتشددة لهذا المبدأ كان يمكن أن تقتل التجارة ومن هنا بدأ الناس يمضون الى أبعد من هذه المرحلة ، وبدأوا يدركون ان رأس المال الذى يغلق عليه فى صندوق هو رأس مال ميت ، وأن رأس المال المتداول يضاعف نفسه على الدوام . فأصبحوا عندئذ أكثر ميلا للخير ، وأخذوا يرسلون نقودهم كالطيور لتعود بغيرها معها ، ويدركون أنه لا ضرر من أن يدفعوا الى « أ » كثيرا مقابل سلعته طالما أنهم يستطيعون التصرف فيها الى «ب» بسعر أعلى .

وعلى هذا الأساس قام **المذهب التجارى** . لقد بدأ الى حد ما اخفاء الجشع التجارى . وتقاربت الأمم قليلا ، وعقدت فيما بينها اتفاقات التجارة والصداقة ، وتاجرت مع بعضها البعض ، ومن أجل مزيد من الأرباح تعاملت بكل حب ورفق ممكن . ولكن فى الأساس ظلت هناك تلك الرغبة العارمة القديمة فى النقود ، وتلك الأنانية التى تفجرت من وقت لآخر فى الحروب ، التى كانت تستند كلها فى تلك الأيام الى الغيرة التجارية . وأصبح من الواضح كذلك فى تلك الحروب ان التجارة ــ كالسرقة ــ تقوم على قانون اليد الأقوى . فلم يكن ثمة حرج من أى نوع فى التوصل بالخديعة والعنف الى تلك المعاهدات التى تعد أكثر ميزة .

والنقطة الأساسية فى كل المذهب التجارى هى نظرية الميزان التجارى . فلأنهم كانوا لا يزالون يتمسكون بالمبدأ القائل ان الذهب والفضة هما الثروة لم يكونوا يعتبرون صفقات ما مربحة الا تلك التى تجلب فى النهاية نقودا سائلة الى البلاد . وللتحقق من ذلك كانت تتم مقارنة الصادرات بالواردات ، وحين تزيد الصادرات عن الواردات ، كان المعتقد أن الزيادة جاءت الى البلاد فى شكل نقود سائلة ، وأن البلاد قد ازدادت غنى بمقدار هذا الفارق .

ومن هنا كان فن الاقتصاديين يتألف من ضمان أن يكون التوازن فى نهاية العام لصالح الصادرات على الواردات ، ومن أجل هذا ذبح الآلاف من الناس . فلقد كان للتجارة أيضا حملاتها الصليبية ومحاكم تفتيشها .

حب الجار والمواطن العالمي

وأدى القرن الثامن عشر ـ قرن الثورة ـ الى اضفاء طابع ثورى على الاقتصاديات كذلك · ولكن تماما كما كانت كل ثورات هذا القرن ثورات أحادية الجانب انتهت الى تناقضات ـ تماما كما وضعت المادية المجردة فى مقابل الروحية المجردة ، والجمهورية مقابل الملكية ، والعقد الاجتماعى مقابل الحق المقدس ـ فان الثورة الاقتصادية بالمثل لم تمض الى أبعد من التناقض · وظلت المقدمات سارية فى كل مكان ، فالمادة لم تنازع المسيحية فى احتقارها للانسان وامتهانه ، وانما اكتفت بأن وضعت الطبيعة بدلا من الاله المسيحى باعتبارها المطلق الذى يواجه الانسان · وفى السياسة لم يكن أحد يحلم بدراسة قضية الدولة باعتبارها دولة · ولم يخطر للاقتصاديات أن تتشكك فى **صحة الملكية الخاصة** · ومن هنا لم تكن الاقتصاديات الجديدة سوى نصف تقدم ، لقد أجبرت على أن تخون مقدماتها هى وتتنكر لها ، وعلى أن تلجأ الى المغالطة والنفاق حتى تخفى التناقضات التى وقعت فى شراكها ، وحتى تصل الى تلك الاستنتاجات التى لم تكن تدفعها اليها مقدماتها وانما الروح الانسانية للقرن · وهكذا اتخذت الاقتصاديات طابعا خيريا ، لقد سحبت خدماتها من المنتجين ومنحتها للمستهلكين · وتظاهرت بالنفور البالغ من الارهاب الدموى للمذهب التجارى ، وأعلنت التجارة رابطة صداقة واتحاد بين الأمم ، كما هى بين الأفراد · لقد كان كل شىء اشراقا وروعة خالصة ـ بيد أن المقدمات سرعان ما فرضت ذاتها ، وتوصلت بدلا من هذه الخيرية الزائفة الى نظرية مالتس عن السكان ـ وهى أكثر النظريات التى وجدت فجاجة وقسوة ، انها مذهب من اليأس يمحو كل تلك العبارات الجميلة عن حب الجار وعن المواطن العالمى · لقد ولدت المقدمات وغذت نظام المصنع والعبودية الحديثة ، التى لا تقل أبدا فى قسوتها ولا انسانيتها عن العبودية القديمة ، وكشفت الاقتصاديات الحديثة ـ مذهب التجارة الحرة القائم على كتاب آدم سميث « ثروة الأمم » ـ أنها نفس النفاق وعدم الاتساق واللاأخلاقية التى تواجه البشرية الآن فى كل مجال ·

ولكن ألم يكن مذهب سميث اذن تقدما ؟ أجل كان تقدما ، بل تقدما ضروريا · لقد كان ضروريا للتطويح بالمذهب التجارى باحتكاراته وعرقلته للتجارة ، حتى يمكن أن تظهر فى الضوء النتيجة الحقيقية للملكية الخاصة ، كان ضروريا حتى تنزاح كل هذه الاعتبارات الصغيرة والمحلية والقومية الى الخلف ، حتى يصبح صراع عصرنا صراعا انسانيا كليا : وكان ضروريا لنظرية الملكية الخاصة أن تترك الطريق التجريبى المحض الذى يقتصر على البحث الموضوعى ، وأن تكتسب طابعا أكثر علمية يجعلها أيضا مسئولة عن النتائج ، وبذلك تنقل الموضوع الى مجال انسانى كلى · وكان من الضرورى أن نصل باللاأخلاقية التى تحويها الاقتصاديات القديمة الى أقصى درجاتها

بمحاولة انكارها وبتغليفها بالرياء (كنتيجة ضرورية لهذه المحاولة) ٠ وكان هذا كله من طبيعة الأمور ٠

واننا لنسلم بسرور بأننا بفضل اقامة التجارة الحرة وتطورها وحدها أصبحنا فى مركز نستطيع منه أن نمضى الى أبعد من اقتصاديات الملكية الخاصة ، بيد أنه يجب أن يكون لنا فى نفس الوقت الحق فى أن نبين البطلان النظرى والعملى الكامل لهذه التجارة الحرة ٠

وبقدر ما يقترب الاقتصادى الذى علينا أن نحكم عليه من عصرنا بقدر ما يجب أن يكون حكمنا قاسيا ، لأنه فى حين لم يكن لدى سميث ومالتس سوى شذرات مبعثرة ينطلقان منها فان أمام الاقتصاديين الحديثين كل النظام بأسره : لقد استخلصت كل النتائج ، وظهرت التناقضات بوضوح كاف تحت الضوء ، بيد أنهم لم يصلوا الى فحص المقدمات — وما زالوا يتحملون مسئولية النظام بأسره ٠ وبقدر ما يقترب الاقتصاديين من عصرنا بقدر ما يبتعدون عن الأمانة ، ومع كل تقدم للزمن تزيد السفسطة بالضرورة، حتى تمنع الاقتصاديات من التعثر خلف الزمن ٠ وهذا هو السبب فى أن **ريكاردو** مثلا أشد ذنبا من آدم سميث ، وأن **ماككلوخ وميل** أشد ذنبا من ريكاردو ٠

ان الاقتصاديات الحديثة لا تستطيع حتى أن تحكم حكما صحيحا على المذهب التجارى ، لأنها هى ذاتها أحادية الجانب ، ولا تزال حتى الآن محصورة بمقدمات هذا المذهب ذاته ٠ ولا يمكن أن تضع الاثنين فى مكانهما الصحيح الا تلك النظرة التى تنتقد المقدمات المشتركة بينهما ، والتى تنطلق من أساس انسانى كلى خالص ٠

وسيصبح من الواضح أن دعاة حرية التجارة احتكاريون أكثر تأصلا من التجاريين القدامى ذاتهم ، سيصبح من الواضح أن الانسانية الزائفة للاقتصاديين المحدثين تخفى بربرية لم يكن أسلافهم يعرفونها ، وأن خلط المفاهيم لدى الأسلاف يعد بسيطا ومتسقا بالمقابلة بالمنطق ذى اللسانين لمهاجميهم ، وأن أحدا من الجانبين لا يستطيع أن يعيب على الآخر شيئا لا يمكن أن يرتد عليه ذاته ٠

وهذا هو السبب فى أن الاقتصاديات الليبرالية الحديثة لا تستطيع أن

تفهم اعادة ليست(١) للمذهب التجارى فى حين أن الأمر بالنسبة لنا بسيط للغاية • فعدم اتساق وازدواجية الاقتصاديات الليبرالية لا بد بالضرورة أن يذوب ثانية فى مكوناتها الأساسية • وتماما كما أن اللاهوت لابد أن يتقدم اما الى الايمان الأعمى واما الى الفلسفة الحرة ، فان التجارة الحرة ، لا بد أن تؤدى الى عودة الاحتكارات من ناحية والغاء الملكية الخاصة من الناحية الأخرى •

والتقدم **الايجابى** الوحيد الذى حققته الاقتصاديات الليبرالية هو كشف قوانين الملكية الخاصة ، وهذه القوانين على أى حال محتواة فيها وان لم تتكشف بعد كلية وتجد تعبيراً واضحا • وينتج عن ذلك أنه فى كل النقاط التى تكون المسألة فيها هى تحديد أى الطرق أقصر الى الثروة – أى فى كل المجادلات الاقتصادية بالمعنى الضيق – فان الحق يكون الى جانب دعاة التجارة الحرة • وذلك بالطبع فى المجادلات مع الاحتكاريين – وليس مع خصوم الملكية الخاصة ، لأن الاشتراكيين الانجليز ، قد أثبتوا منذ أمد طويل – سواء عمليا أو نظريا – أنهم فى وضع يمكنهم من أن يحلوا المسائل الاقتصادية بصورة أصح حتى من الزاوية الاقتصادية •

ومن هنا ففى نقد الاقتصاد السياسى سندرس المقولات الأساسية ، ونكشف التناقض الذى أدخله مذهب التجارة الحرة ، ونستخرج نتائج كلا جانبى التناقض •

•••••

لم تظهر عبارة « الثروة القومية » الا نتيجة لولع الاقتصاديين الليبراليين بالتعميم • فليس لهذه العبارة معنى طالما توجد الملكية الخاصة • ان « الثروة القومية » للانجليز كبيرة للغاية ، ورغم هذا فانهم أفقر شعب تحت الشمس • والمرء اما أن يستبعد هذا التعبير كلية ، واما أن يقبل المقدمات التى تعطيه معناه • والأمر كذلك بالنسبة لتعبيرى « الاقتصاد القومى » ، و « الاقتصاد السياسى أو العام » • ففى الظروف الحالية ينبغى أن يسمى

(١) فريدريك ليست (١٧٨٩ – ١٨٤٦) اقتصادى المانى مشهور ، دعا الى الغاء الجواجز الجمركية داخل المانيا ، لكنه دعا فى الوقت نفسه الى حماية الصناعة الالمانية من المنافسة الخارجية عن طريق التعاريف الجمركية الخ ••• – الناشر •

هذا العلم الاقتصاد الخاص لأن علاقاته العامة لا توجد الا لصالح الملكيــة الخاصــة ·

•••••

والنتيجة المباشرة للملكية الخاصة هى **التجارة** ـ تبــادل الطلب ـ البيع والشراء · وهذه التجارة ـ ككل فاعلية ـ لابد فى ظل سيطرة الملكية الخاصة أن تصبح مصدرا مباشرا للكسب بالنسبة للتاجر ، أى أن كل امرىء يجب أن يسعى لأن يبيع بأعلى ما يمكن ويشترى بأرخص ما يمكن · وهــكذا ففى كل عملية شراء وبيع يتواجد رجلان تتعارض مصالحهما تعارضا كاملا · والمواجهه هنا عدائية تماما ـ لأن كلا منهما يعرف نوايا الآخر ـ ويعرف أنها تتعارض مع نواياه · وبالتالى فان النتيجة الأولى هى عدم الثقة المتبادلة من ناحية ، وتبرير عدم الثقة هذا ـ استخدام وسائل غير أخلاقية للوصول الى أغراض غير أخلاقية ـ من الناحية الأخــرى · وهــكذا فالمبــدأ الأول فى التجارة هو « التكتم » ـ اخفاء كل شىء يمكن أن يخفض قيمــة الشىء المعنى · والنتيجة هى أن من المسموح به فى التجارة أن تستغل الى أقصى حد جهل الطرف المقابل وثقته ، وبالمثل أن تضفى على سلعتك صــفات لا تمتلكها · وباختصار فان التجارة تدليس مقنن ، وكل تاجر يحترم الصدق يمكن أن يشهد معى على أن الممارسة الفعلية تتوافق مع هذه النظرية ·

والمذهب التجارى لا يزال يحتفظ ببعض الصراحة الكاثوليكية الساذجة ، وهو لا يخفى بأى حال الطبيعة غير الأخلاقية للتجارة ، وقد رأينــا كيف يستعرض صراحة جشعها الدنيىء · لقــد كان الموقف العدائى المتبادل بين الأمم فى القرن الثامن عشر ، والحقد اللعين والغيرة التجارية نتائج منطقية للتجارة بما هى تجــارة · ولم يكن الرأى العــام قد اصــطبغ بالصبغة الانسانية · فلمــاذا اذن نخفى أشياء نتجت عن الطبيعة المعادية غير الانسانية للتجارة ذاتهــا ؟

ولكن حين انتقد آدم سميث ـ **لوثر الاقتصاد** ـ الاقتصاديات المــاضية كانت الأمور قد تغيرت الى حد كبير ، لقــد كان القرن قد اصطبغ بالصبغة الانسانية ، والعقل قد أكد ذاته ، وبدأت الأخلاق تطالب بحقها الأبدى · وكانت المعاهدات التجارية الغاصبة ، والحروب التجارية · والعزلة الفظة للأمم ، تسىء كثيرا الى الوعى المتقدم · وحل النفاق البروتستانتى محــل

الصراحة الكاثوليكية . وأثبت سميث أن الانسانية بدورها تمتد بجذورها الى طبيعة التجارة وأن التجارة بدلا من أن تكون « أكثر مصادر الخلاف والعداء خصوبة » يجب أن تكون « رابطة من الاتحاد والصداقة بين الأمم وبين الأفراد . (أنظر « ثروة الأمم » الكتاب الرابع - الفصل الثالث - البند الثانى) ، وأنه على أى حال فمن طبيعة الأشياء - اذا ما أخذت فى مجموعها - أن تكون التجارة مربحة **لكل** الأطراف المعنية .

وكان سميث على حق فى تمجيده التجارة كشىء انسانى . فليس فى العالم شىء لا أخلاقى بصورة مطلقة . وللتجارة أيضا جانب تكرم فيه الأخلاق والانسانية . ولكن أى تكريم ! ان قانون اليد القوية ، السرقة الصريحة فى العصور الوسطى ، قد اكتسب طابعا انسانيا حين تحول الى التجارة ، واصطبغت التجارة بالصبغة الانسانية حين تحولت - فى مرحلتها الأولى التى اتسمت بمنع تصدير النقود - الى المذهب التجارى . والآن صبغ المذهب التجارى ذاته بالصبغة الانسانية . فمن مصلحة التاجر بالطبع أن يكون على وفاق مع الشخص الذى يشترى منه بسعر رخيص ، ومع ذلك الذى يبيع له غاليا . فان أمة ما تكون متهورة فى تصرفاتها اذا هى غذت مشاعر العداء لدى مورديها وعملائها . فكلما زاد الود ، زادت الأرباح ، تلك هى انسانية التجارة ، وهذه الطريقة المرائية لاساءة استخدام الأخلاق من أجل غايات غير أخلاقية هى ما يعتز به مذهب التجارة الحرة .

ويصيح المراءون « ألم نطوح ببربرية الاحتكار ؟ ألم نصل بالمدنية الى أنحاء نائية من العالم ؟ ألم نتوصل الى المؤاخاة بين الشعوب ونقلل عدد الحروب ؟ » أجل ، لقد فعلتم هذا كله - ولكن **كيف !** لقد حطمتم الاحتكارات الصغيرة حتى يمكن للاحتكار **الواحد** الكبير الأساسى - الملكية - أن يعمل بحرية ودون قيود . لقد وصلتم بالمدنية الى أطراف الأرض كى تكسبوا أرضا جديدة لنشاط جشعكم الدنيىء . لقد توصلتم الى المؤاخاة بين الشعوب - لكنها مؤاخاة اللصوص . لقد قللتم عدد الحروب - كى تحققوا أرباحا أكبر فى السلام ، كى تضاعفوا الى أقصى حد العداوة بين الأفراد ، حرب المنافسة الشائنة ! متى فعلتم شيئا بدافع الانسانية الخالصة ، بدافع الوعى ببطلان التضاد بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ؟ متى كنتم أخلاقيين دون أن تكون لكم مصلحة ، دون أن تكون فى مؤخرة ذهنكم دوافع أنانية لا أخلاقية ؟

وبعد أن بذلت الاقتصاديات الليبرالية أقصى ما فى وسعها لتعميم العداوة عن طريق حل القوميات حتى تحول البشرية الى قطيع من الوحوش المفترسة (فماذا يكون المتنافسون غير هذا ؟) يلتهمون بعضهم البعض لمجرد أن لكم منهم مصالح متطابقة مع الآخرين جميعا - بعد هذا العمل التمهيدى لا تبقى سوى خطوة واحدة قبل بلوغ الهدف - تحلل العائلة ·

ولأداء هذه المهمة هب نظام المصنع - ابتداع الاقتصاد الجميل - لمساعدتها · فالأثر الأخير للمصالح المشتركة - وحدة الحيازات التى تمثلها العائلة - يتقوض على أيدى نظام المصنع ، وهو بالفعل - على الأقل هنا فى انجلترا - يمر بعملية التحلل · ولقد أصبح من الممارسة الشائعة للأطفال - حالما يستطيعون العمل (أى حالما يصلون الى سن التاسعة) أن ينفقوا أجورهم بأنفسهم ، وأن ينظروا الى منزل آبائهم كمجرد مسكن ، وأن يعطوا والديهم قدرا من المال مقابل الغذاء والسكنى · وكيف يمكن أن يكون الأمر غير ذلك ؟ وهل ثمة شىء آخر يمكن أن يترتب على الفصل بين المصالح الذى يشكل أساس مذهب التجارة الحرة ؟ فما أن يبدأ مبدأ ما الحركة حتى يعمل بفعل قوته عبر كل نتائجه ، سواء راق ذلك للاقتصاديين أم لم يرق ·

لكن الاقتصادى نفسه لا يعرف أى قضية يخدم · انه لا يعرف انه مع كل تدليلاته الأنانية فانه لا يشكل سوى حلقة فى سلسلة تقدم البشرية الكلى · انه لا يعرف أنه بحله لكل المصالح الطائفية فانه انما يعبد الطريق نحو التحول العظيم الذى يتحرك نحوه القرن - مصالحه البشرية مع الطبيعة ومع ذاتها ·

والمقولة التالية التى تقيمها التجارة هى **القيمة** ، وليس ثمة نزاع بين الاقتصاديين المحدثين وأسلافهم حول هذه المقولة ، تماما كما ليس هناك نزاع حول كل المقولات الأخرى ، لأن الاحتكاريين فى جنونهم المتسلط من أجل تحقيق الثروة ليس لديهم وقت لكى يهتموا بالمقولات · وكل المجادلات حول هذه النقاط تنبعث من الاقتصاديين المحدثين ·

ولدى الاقتصادى الذى يعيش بالتناقض كذلك بالطبع قيمة **مزدوجة** ـ قيمة مجردة أو حقيقية وقيمة تبادلية • وقد كان هناك نزاع طويل حول طبيعة القيمة الحقيقية بين الانجليز ـ الذين حددوا تكاليف الانتاج كتعبير عن القيمة الحقيقة ـ وبين الفرنسى ساى الذى قال بقياس هذه القيمة بمنفعة الشىء • وظل النزاع معلقا بالشك منذ بداية القرن ، ثم رقد دون الوصول الى قرار • فالاقتصاديون لا يستطيعون أن يقرروا شيئا •

وهكذا يزعم **الانجليز** ـ ماككلوخ وريكاردو بشكل خاص ـ أن القيمة المجردة لشىء ما تحدد بتكاليف الانتاج ••• القيمة المجردة بالطبع وليس القيمة التبادلية ، « قيمة التبادل »(٢) القيمة فى التجارة ـ فهذا ـ على حد قولهم ـ شىء مختلف تماما • فلماذا كانت تكاليف الانتاج مقياس القيمة ؟ لأن ـ واستمع الى هذا ! ـ لأن أحدا فى الظروف العادية ـ منحيا جانبا ظرف المنافسة ـ لا يمكن أن يبيع شيئا بأقل مما كلفه انتاجه • لا يمكن أن يبيع ـ ؟ وما علاقتنا « بالبيع » هنا اذا لم تكن المسألة مسألة قيمة **تجارية** ؟ وهكذا نجد التجارة ثانية ، وكان من المفروض أن ننحيها جانبا ـ وأى تجارة ! التجارة التى لا يؤخذ فى الاعتبار فيها العامل الرئيسى ، ظرف المنافسة ! فأولا قيمة مجردة ، ثم ها نحن الآن أمام تجارة مجردة ـ تجارة دون منافسة ، أى انسان دون جسد ، فكر دون ذهن لانتاج الأفكار • أفلا يقف الاقتصادى أبدا ليدرك أنه طالما أبعدت المنافسة عن الاعتبار فليس هناك ما يضمن على الاطلاق أن يبيع المنتج سلعته مقابل تكلفة الانتاج فقط ؟ أى خلط !

وفضلا عن ذلك : فلنسلم لحظة أن كل شىء هو كما يقوله الاقتصادى • ولنفترض أن شخصا ما يصنع شيئا لا فائدة له على الاطلاق بجهد هائل وتكلفة ضخمة ـ يصنع شيئا لا يريده أحد : فهل هذا الشىء أيضا يساوى تكاليف انتاجه ؟ كلا بالتأكيد ، هكذا يقول الاقتصادى : فمنذا الذى سيريد شراءه ؟ وهكذا لا نجد أمامنا فجأة المنفعة المحتقرة التى يقول بها ساى وحدها بل الى جوارها كذلك ـ مع « البيع » ـ ظرف المنافسة • هذا أمر لا يمكن أن يحدث ـ فالاقتصادى لا يمكن أن يتمسك لحظة واحدة بتجريده • اذ يقفز فى كل لحظة لاما يسعى جاهدا لازالته فحسب ـ المنافسة ـ بل كذلك ما يهاجمه ـ المنفعة • فالقيمة المجردة وتحديدها بتكاليف الانتاج ليسا فى نهاية الأمر سوى تجريدات ، عدم •

---

(٢) « exchangeable value » ـ تعبير انجليزى اقتبسه انجلز ـ الناشر •

ولكن لنفترض مرة أخرى أن الاقتصادى على حق ـ فكيف اذن سيحدد تكاليف الانتاج دون أن يضع المنافسة فى الاعتبار ؟ فحين ندرس تكاليف الانتاج فسنرى أن هذه المقولة أيضا تقوم على المنافسة ، وهنا يصبح من الواضح مرة أخرى مدى ضعف مقدرة الاقتصادى على أن يدعم مزاعمه ٠

واذا عدنا الى ساى فسنجد نفس التجريد ٠ فمنفعة شىء ما أمر ذاتى تماما، أمر لا يمكن أن يقرر بشكل مطلق ٠ وهو بالتأكيد أمر لا يمكن أن يقرر ـ على أى حال ـ طالما ظل المرء يحوم فى التناقضات ٠ ووفقا لهذه النظرية فان من المفروض أن تكون لضرورات الحياة قيمة أكبر من سلع الترف ٠ والطريقة الوحيدة الممكنة للوصول الى قرار موضوعى يبدو عاما الى هذا الحد أو ذاك حول زيادة أو قلة منفعة شىء ما ـ فى ظل سيطرة الملكية الخاصة ـ هو من خلال ظرف المنافسة ، بيد أن هذا الظرف بالتحديد هو الذى يجب أن ينحى جانبا ، ولكن اذا اعترفنا بظرف المنافسة فان تكاليف الانتاج تتدرج فيه بالمثل ، لأن أحدا لن يبيع مقابل ما يقل عما أنفقه فى الانتاج ٠ وهكذا فهنا أيضا ينتقل أحد جانبى التضاد ـ رغما عنه ـ الى الجانب الآخر ٠

ولنحاول أن ندخل شيئا من الوضوح على هذا التخبط ٠ ان قيمة شىء ما تتضمن كلا العاملين ، اللذين يفصل بينهما الطرفان المتنازعان بمثل هذه الوحشية ؛ وكما رأينا دون نجاح ٠ فالقيمة هى العلاقة بين تكاليف الانتاج وبين المنفعة ٠ والتطبيق الأول للقيمة هو تقرير ما اذا كان شىء ما ينبغى أصلا أن ينتج ، أى ما اذا كانت المنفعة توازن تكاليف الانتاج ٠ وعندئذ فحسب يستطيع المرء أن يتحدث عن تطبيق القيمة على التبادل ٠ واذا تساوت تكاليف انتاج شيئين فان العامل الحاسم الذى سيحدد قيمتهما النسبية سيكون هو المنفعة ٠

وهذا الأساس هو الأساس الوحيد العادل للتبادل ٠ ولكن اذا انطلق المرء من هذا الأساس فمن ذا الذى يقرر منفعة الشىء ؟ مجرد رأى الأطراف المعنية ؟ اذن ففى أى الحالات سيتعرض المرء للغش ٠ أم أن القرار تحديد يقوم على أساس المنفعة الكامنة للشىء مستقلة عن الأطراف المعنية ولا تبدو لهم ؟ اذا كان الأمر كذلك فان التبادل لا يمكن أن يتم الا **بواسطة القسر** ، وكل طرف يعتبر نفسه ضحية غش ، ولا يمكن تخطى التضاد بين المنفعة الحقيقية الكامنة للشىء وبين تحديد هذه المنفعة ، بين تحديد المنفعة وبين حرية من يقومون بالتبادل ، دون تخطى الملكية الخاصة ، وحالما نتخطى الملكية الخاصة فلن تكون هناك مسألة تبادل كما تقوم اليوم ٠ وسيكون

الثمن أو القيمة التجارية (قيمة التبادل)

التطبيق العملى لمفهوم القيمة قاصرا ـ بشكل متزايد ـ على تقرير الانتاج ، وهذا هو مجاله الصحيح .

ولكن كيف تقف الأمور الآن ؟ رأينا كيف أن مفهوم القيمة قد مزق بعنف ، وكيف أن كلا من الجانبين المنفصلين قد أحل محل الكل . فتكاليف الانتاج ـ التى شوهتها المنافسة منذ البداية ـ تفترض أنها القيمة ذاتها ، وكذلك المنفعة الذاتية المحضة ـ اذ لا يمكن أن يوجد نوع آخر من المنفعة فى هذه المرحلة . وعلينا لكى نوقف هذه التعريفات العرجاء على قدميها أن نلجأ فى الحالتين الى المنافسة ، وأفضل ما فى الموضوع هو أن المنافسة لدى الانجليز تمثل المنفعة ، المتناقضة مع تكاليف الانتاج ، فى حين أنها على العكس لدى ساى تدخل تكاليف الانتاج المتناقضة مع المنفعة . ولكن أى نوع من المنفعة وأى نوع من تكاليف الانتاج تدخله ؟ ان منفعتها تتوقف على الصدفة ، على الطراز السائد ، على هوى الأغنياء ، وتكاليف الانتاج لديها تتذبذب مع العلاقة العارضة بين العرض والطلب .

والاختلاف بين القيمة الحقيقية والقيمة التبادلية يقوم على حقيقة هى أن قيمة شىء ما تختلف عما يسمى معادلا له يعطى له فى التجارة ، أى أن هذا المعادل ليس معادلا . وهذا المعادل المزعوم هو **ثمن** الشىء ، ولو كان الاقتصادى أمينا لاستخدم هذا التعبير بدلا من القيمة التجارية . الا أنه ما زال عليه أن يحتفظ بنوع من التظاهر بأن الثمن يرتبط بشكل ما بالقيمة ، والا لأصبحت لا أخلاقية التجارة واضحة للغاية . غير أنه من الصحيح تماما ـ وهذا قانون أساسى للملكية الخاصة ـ أن **الثمن** يحدده الفعل المتبادل بين تكاليف الانتاج والمنافسة . وكان هذا القانون التجريبى الخالص هو أول ما اكتشفه الاقتصادى ، ومن هذا القانون جرد بعد ذلك « القيمة الحقيقية » عنده أى الثمن حين تكون المنافسة فى حالة توازن ، حين يغطى العرض والطلب كل منهما الآخر . وحينئذ فان ما يبقى بعد ذلك بالطبع هو تكاليف الانتاج ، وهذه هى التى يبدأ الاقتصادى فى تسميتها « القيمة الحقيقية » فى حين أنها ليست سوى تحديد الثمن . وهكذا فكل شىء فى الاقتصاديات يقف على رأسه . فالقيمة ـ وهى منشأ أو مصدر الثمن ـ تجعل تابعة لما هو من نتاجها . وكما هو معروف فان هذا القلب هو جوهر التجريد . وانظر فى ذلك فيورباخ .

ووفقا للاقتصاديين فان تكاليف انتاج سلعة ما تتألف من ثلاثة عناصر : قطعة الأرض اللازمة لانتاج المادة الأولية ، ورأس المال وربحه ، وأجر العمل اللازم للانتاج والصناعة . بيد أنه يصبح من الواضح فورا أن رأس المال والعمل متطابقان ، لأن الاقتصاديين أنفسهم يعترفون بأن رأس المال هو « عمل مختزن » . وهكذا لا يتبقى أمامنا سوى جانبين ـ الجانب الطبيعى الموضوعى ، الأرض ، والجانب الانسانى الذاتى ، العمل ، الذى يتضمن رأس المال ، والى جانب رأس المال عامل لا يفكر فيه الاقتصاديون ـ وأنا أعنى العنصر الروحى للاختراع ، للفكر ، الى جانب العنصر الجسدى ، للعمل الخالص . فماذا على الاقتصادى أن يفعل بروح الاختراع ؟ ألم تصل اليه كل الاختراعات طائرة دون أى جهد من جانبه ؟ هل كلفه واحد منها شيئا ؟ فلماذا اذن يضايق نفسه بها عند حساب تكاليف الانتاج ؟ ان الأرض ورأس المال والعمل هى لديه شروط الثروة ، وهو لا يحتاج الى أكثر من ذلك . وليس العلم أحد مشاغله . فماذا يعنيه أن يكون قد تلقى منحة من خلال بيرشهوليت ودافى وليبيج ووات وكارترايت الخ ... وهى منح أفادته وأفادت انتاجه الى درجة لا تقاس ؟ انه لا يعرف كيف يحسب مثل هذه الأشياء ، فتقدم العلم يتجاوز أرقامه . ولكن فى نظام عقلانى مضى الى أبعد من تقسيم المصالح كما هو لدى الاقتصاديين فان العنصر الروحى ينتمى بالتأكيد الى عناصر الانتاج ، وسيجد مكانه أيضا فى الاقتصاديات بين تكاليف الانتاج . وانه لشىء سار بالتأكيد أن نعرف أن تطور العلم يجلب أيضا جائزته المادية ، أن نعرف أن انجازا واحدا للعلم مثل آلة جيمس وات البخارية قد درت على العالم فى السنوات الخمسين الأولى من وجودها أكثر مما أنفقه العالم على تطوير العلم منذ بداية الزمن .

وهكذا فان لدينا عنصرين للانتاج يعملان ـ الطبيعة والانسان ـ الانسان النشط بدنيا وروحيا ـ ونستطيع أن نعود ثانية الى الاقتصادى وتكاليف انتاجه .

●●●●●

يقول الاقتصادى ان مالا يمكن أن يحتكر ليست له قيمة . وتلك قضية سندرسها عن قرب أكبر فيما بعد ـ ولو أننا قلنا « ليس له ثمن » لكانت القضية صحيحة ـ سندرسها بالنسبة للنظام الذى يقوم على الملكية الخاصة . فلو أننا نستطيع أن نحصل على الأرض بالسهولة التى نحصل بها على

الهواء لما دفع أحد ريعا • ولما لم تكن هذه هي الحالة ، بل كانت مساحة قطعة الأرض التي يمكن تملكها محدودة في كل حالة خاصة فان المرء يدفع ريعا للأرض المملوكة أى المحتكرة ، أو يدفع ثمن شراء لها • ويعد هذا الايضاح لمصدر ريع الأرض فان من الغريب جدا أن نسمع من الاقتصادى أن ريع الأرض هو الفارق بين ما تغله الأرض المؤجرة وما تغله أسوأ قطعة أرض تستحق الزراعة • وكما هو معروف فان هذا هو تعريف الريع الذى طوره بشكل كامل ريكاردو للمرة الأولى • وهذا التعريف صحيح بلا شك في الممارسة اذا افترض المرء مسبقا أن هبوطا في الطلب سيكون له رد فعل فورى على الريع ، ويؤدى على الفور الى اخراج كمية مماثلة من أردأ الأراضى من الزراعة • غير أن هذه ليست هي الحالة ، فقد أحيا الكولونيل ت٠ب٠ تومبسون بطل رابطة القانون المضاد للقمح تعريف آدم سميث ودعمه • ففي رأيه أن الريع هو العلاقة بين منافسة أولئك الذين يسعون الى استخدام الأرض وبين الكمية المحدودة المتاحة من الأرض ؛ لكن هذا التفسير لا يأخذ في اعتباره خصوبة التربة ، تماما كما ينحى التفسير السابق المنافسة جانبا •

ومن هنا فان لدينا من جديد تعريفين كل منهما ذو جانب واحد ومن هنا غير كاملين لموضوع واحد • وكما في حالة القيمة سيكون علينا من جديد أن نجمع هذين التعريفين حتى نجد التعريف الصحيح الناشىء عن تطور الشىء ذاته ، وبذلك يشمل الممارسة • فالريع هو العلاقة بين انتاجية الأرض ـ بين الجانب الطبيعى (الذى يتألف بدوره من الخصوبة **الطبيعية** والزراعة **الانسانية** ـ العمل الذى يستخدم لاجراء التحسين) وبين الجانب الانسانى ، المنافسة • وقد يهز الاقتصاديون رؤوسهم أمام هذا « التعريف » ، لكنهم سيكتشفون ويا للهول أنه يشمل كل ما يتعلق بهذا الموضوع •

وليس لدى **مالك الأرض** ما يلوم عليه التاجر •

انه يمارس السرقة فى احتكاره للأرض ، وهو يمارس السرقة فى استغلاله لمصلحته الزيادة فى السكان التى تزيد المنافسة ، وبذلك تزيد قيمة مزرعته ، وفى تحويله الى مصدر للمنفعة الشخصية شيئا لم يكن من صنعه ـ شيئا أصبح ملكا له بالصدفة المحضة • انه يمارس السرقة فى **تأجيره لأرضه**، حين يستولى لنفسه فى النهاية على التحسينات التى يجريها مستأجره • وهذا هو سر الثروة المتزايدة على الدوام لكبار **ملاك الأرض** •

ان المبادىء التى تصف بالسرقة منهج مالك الأرض فى استخراج دخل

ـ وهى أن لكل انسان الحق فى ناتج عمله ، أو أن أحدا لا ينبغى أن يحصد حيث لم يبذر ـ ليست شيئا وضعناه نحن • والمبدأ الأول يستبعد واجب تربية الأطفال ، والثانى يحرم كل جيل من حق الحياة ، لان كل جيل يبدأ بما يرثه من الجيل السابق ، فهذان المبدآن هما بالأحرى من تضمينات الملكية الخاصة • فاما أن يعمل المرء تضمينات الملكية الخاصة أو يتخلى عنها كمقدمة •

والحق أن فعل الامتلاك الأصلى ذاته يبرره تأكيد حق الملكية **المشتركة** السابقة • وهكذا فحيثما نتحول فان الملكية الخاصة تقودنا الى التناقضات •

ان تحويل الأرض الى موضوع للمتاجرة ـ الأرض التى هى لكل واحد منا ، والشرط الأول لوجودنا ـ كان هو الخطوة الأخيرة نحو تحويل المرء الى موضوع للمتاجرة ، ولقد كان هذا ولا يزال حتى يومنا هذا لا أخلاقية لم تتجاوزها سوى لا أخلاقية اغتراب الذات • والتملك الأصلى ـ احتكار الأرض من جانب قلة ، واستبعاد الآخرين مما هو شرط لحياتهم ـ لا يزيد فى لا أخلاقيته عما أعقبه من اتجار فى الأرض •

واذا نحن هنا أيضا تخلينا عن الملكية الخاصة فان الريع ينتهى الى حقيقته، الى الفكرة العقلانية التى تكمن أساسا فى جذره • وهكذا فان قيمة الأرض المفصولة منها كريع تعود الى الأرض ذاتها • وهذه القيمة ـ التى تقاس بانتاجية مساحة مساوية من الأرض تخضع لنفس تطبيقات العمل ـ ينبغى أن توضع فى الاعتبار كجزء من تكاليف الانتاج عند تحديد قيمة المنتجات ، وهى كالريع العلاقة بين الانتاجية والمنافسة ـ وانما المنافسة **الحقة** ، كتلك التى ستتطور حين يأتى زمنها •

○○●○●

رأينا كيف أن رأس المال والعمل متطابقان فى البداية ، ثم رأينا من تفسيرات الاقتصادى ذاته كيف أنه فى عملية الانتاج فان رأس المال ـ ناتج العمل ـ يتحول مباشرة ثانية الجوهر ، الى مادة العمل ، وكيف أنه بالتالى فان الانفصال الذى يقوم مؤقتا بين رأس المال والعمل يخلى المكان فورا الى وحدة الاثنين • بيد أن الاقتصادى يفصل رأس المال عن العمل ، ورغم ذلك

يصر على التقسيم دون أن يقدم اعترافا آخر بوحدتهما سوى تعريف رأس المال بأنه « عمل مختزن » · والانفصال بين رأس المال والعمل ، الناشىء عن الملكية الخاصة ، ليس سوى الانقسام الداخلي للعمل الذى يتفق مع هذا الظرف المقسم وينشأ عنه · وبعد أن يكتمل هذا الانفصال فان رأس المال يقسم نفسه من جديد الى رأس المال الأصلي والربح – زيادة رأس المال التى يحصل عليها فى عملية الانتاج ، رغم أن الربح فى الممارسة يندمج فورا مع رأس المال ويتحرك معه · والحق أنه حتى الربح ينقسم بدوره الى الفائدة والربح بالمعنى الضيق · وبالنسبة للفائدة فان حماقة هذه الانقسامات تصل الى منتهاها · فلا أخلاقية فائدة القروض ، لا أخلاقية الحصول على شيء دون عمل ، مقابل مجرد الاقراض ، وان كانت كامنة فى الملكية الخاصة ، واضحة للغاية ، وقد اعترف بلا أخلاقيتها هذه منذ أمد طويل الوعى الشعبى غير المعقد ، وهو عادة ما يكون على حق فى مثل هذه الامور · وكل هذه التقسيمات والانقسامات الدقيقة تنبع من الانفصال الاصلى لرأس المال عن العمل ، ومن اكتمال هذا الانفصال – انقسام البشرية الى رأسماليين وعمال – وهو انفصال يصبح كل يوم أكثر حدة ، ومقيض له – كما سنرى – أن يتعمق · غير أن هذا الانفصال – كذلك الانفصال الذى رأيناه من قبل بين الارض وبين رأس المال والعمل – هو فى التحليل الاخير انفصال مستحيل · فلا يمكن تحديد مدى نصيب كل من الارض ورأس المال والعمل فى أى ناتج خاص · فهذه المقادير الثلاثة غير قابلة للقياس بنفس المعايير · فالارض تخلق المادة الاولية ، ولكن ليس بغير رأس المال والعمل · ورأس المال يفترض مسبقا الارض والعمل ، والعمل يفترض مسبقا الارض على الاقل وعادة أيضا رأس المال · ووظائف هذه العناصر الثلاثة مختلفة كلية ، ولا يمكن قياسها بمعيار رابع مشترك · ومن هنا فحين نصل الى تقسيم العائدات بين العناصر الثلاثة فى ظل الظروف القائمة ، فليس هناك معيار كامن ، والذى يقرر هو معيار غريب كلية وعارض بالنسبة لها هو – المنافسة ، والحق المبتذل للقوى · فالريع يتضمن المنافسة ، وربح رأس المال لا تحدده سوى المنافسة ، أما عن موقف الأجور فسنراه الآن ·

ولو أننا تخلينا عن الملكية الخاصة فستختفى كل هذه التقسيمات غير الطبيعية ، وسيختفى الفارق بين الفائدة والربح ، فرأس المال ليس شيئا دون العمل ، دون الحركة · وستنتهى دلالة الربح الى الوزن الذى يمثله رأس المال فى تحديد تكاليف الانتاج ، وهكذا يظل الربح كامنا فى رأس المال ، بنفس الطريقة التى يعود بها رأس المال الى وحدته الاصلية مع العمل ·

○○●○●

أما العمل ـ العامل الاساسى فى الانتاج ، « مصــدر الثروة » ، الفاعلية الانسانية الحرة ـ فهو ليس على وفاق مع الاقتصــادى ٠ وتماما كما فصــل رأس المال فيما سبق عن العمل فان العمل بالمثل يقسم الآن بدوره للمرة الثانية ، فناتج العمل يواجه العمل كأجور ، وينفصــل عنه ، ويتحــدد مرة أخرى كالعادة بواسطة المنافسة ـ لأنه لا يوجد ـ كما رأينا ـ معيار ثابت يحــدد نصيب العمل فى الانتاج ٠ ولو أننــا أنهينــا الملكيــة الخاصة فان هذا الانفصال غير الطبيعي يختفي أيضا ٠ ويصبح العمل جزاءه الخاص ، وتظهر في الضوء الدلالة الحقيقية لأجور العمل التى كانت حتى الآن منسلبة ـ وهى دلالة العمل بالنسبة لتحديد تكاليف انتاج شيء ما ٠

••●••

رأينا أنه فى النهاية ينتهى كل شيء الى المنافسة طالما توجد الملكية الخاصة ٠ انها المقولة الرئيسية للاقتصادى ـ وابنته المحبوبة للغــاية التى يدللها على الدوام ـ ويتطلع الى رأس ميدوس التى ستكشف له عنها ٠

والنتيجــة المباشرة للملكية الخاصــة هى انقسام الانتــاج الى جانبين متضادين ـ الجانب الطبيعى والجانب الانسانى ، الارض التى تكون دون اخصاب الانسان لها ميتة ومجدبة ، والفاعلية الانسانية وشرطها الأول هو هذه الأرض ٠ وفضلا عن هذا فقد رأينا كيف تحللت الفاعلية الانسانية بدورها الى عمل ورأسمال ، وكيف يواجه هذان الجانبان بعضهما مواجهة عدائية ٠ وهكذا فان لدينا بالفعل الصراع فيما بين العناصر الثلاثة ، بدلا من تساندها المتبادل ، ومما يزيد الأمر سوءا أن الملكية الخاصة تجلب فى أثرها تمزق كل من هذه العناصر ، فكل مزرعة تقف فى مواجهة الأخرى ، وكل جزء من رأس المال يواجه الآخر ، وكل وحدة من قوة العمل تواجه الأخرى ، وبعبارة أخرى فلأن الملكية الخاصة تعزل كل امرىء فى وحدته الفجة ، ولأنه رغم هذا فان لــكل امرىء نفس مصلحة جاره ، فان مالك الأرض يقف فى مواجهــة عدائية مع المالك الآخر ، والرأسمالى مع الرأسمالى الآخر ، والعامل مع العامل الآخر ٠ وفى هذا النزاع بين المصالح المتطابقة الناشىء عن هذا التطابق تكتمل لا أخلاقية ظروف البشرية حتى الآن ، وهذا الاكتمال هو المنافسة ٠

ونقيض **المنافســة** هو **الاحتكار** ٠ وقــد كان الاحتكار هو صيحة الحرب

للتجاريين . والمنافسة صيحة القتال للاقتصاديين الليبراليين . ومن السهل أن نرى أن هذا التضاد هو بدوره تضاد أجوف تماما . فكل منافس لا يمكن الا أن يرغب في أن يكون له احتكار ، سواء كان عاملا أو رأسماليا أو مالك أرض . وكل مجموعة أصغر من المنافسين لا يمكن الا أن ترغب في أن يكون لها احتكار ضد الآخرين . والمنافسة تقوم على المصلحة الذاتية ، والمصلحة الذاتية بدورها تولد الاحتكار ، وباختصار فان المنافسة تتحول الى احتكار . ومن ناحية أخرى فان الاحتكار لا يمكن أن يوقف تيار المنافسة ــ والحق أنه هو ذاته يولد المنافسة ، تماما كما أن التعريفات الجمركية المرتفعة مثلا أو حظر الواردات يولد بشكل قاطع منافسة المهربين . وتناقض المنافسة هو بالدقة نفس تناقض الملكية الخاصة . فمن مصلحة كل واحد أن يمتلك كل شيء ، لكن من مصلحة الكل أن يمتلك كل واحد كمية متساوية .. وهكذا فان المصلحة العامة والمصلحة الفردية متناقضتان تناقضا كاملا . وتناقض المنافسة هو أن كل واحد لا يمكن الا أن يرغب في الاحتكار ، في حين أن الكل ككل مقيض لهم أن يخسروا بسبب الاحتكار ولابد بالتالي أن يزيلوه . وفضلا عن ذلك فان المنافسة تفترض مسبقا بالفعل الاحتكار ــ وبالتحديد احتكار الملكية (وهنا يظهر في الضوء من جديد نفاق الليبراليين) ، وطيلة وجود احتكار الملكية ، طيلة هذه المدة بالدقة تكون حيازة الاحتكار مبررة بالمثل ــ لأن الاحتكار ــ حالما يوجد ــ هو أيضا ملكية . وانه لاجراء غير كامل يثير الرثاء اذن أن نهاجم الاحتكارات الصغيرة ونترك الاحتكار الأساسي دون أن يمس ! ولو أننا استخدمنا هنا قضية الاقتصادى التي أشرنا اليها من قبل ، وهي أنه لا يمكن أن تكون هناك قيمة لشيء لا يمكن أن يحتكر ــ وأنه بالتالي لا يمكن لشيء لا يسمح بمثل هذا الاحتكار أن يدخل حلبة المنافسة ــ فان تأكيدنا أن المنافسة تفترض مسبقا الاحتكار يكون مبررا كلية .

●●●●●

وقانون المنافسة هو أن العرض والطلب يسعيان الى استكمال بعضهما ، ومن هنا لا يصلان أبدا الى ذلك . فالجانبان ينفصلان من جديد ويتحولان الى معارضة صريحة . فالعرض دائما يتبع الطلب عن كثب دون أن يغطيه تماما أبدا ، فهو اما أكبر مما يجب أو أصغر مما يجب ، ولا يتجاوب أبدا مع الطلب ، لأنه في هذا الظرف غير الواعي للبشرية فان أحدا لا يعرف مقدار العرض أو الطلب ، واذا كان الطلب أكبر من العرض فان الثمن يرتفع ، ونتيجة لذلك فان العرض ينشط الى حد ما . وما أن يصل الى السوق حتى تهبط الاثمان ، وحين يصبح أكبر من الطلب فان الهبوط في الاثمان يصل الى حد

ينشط الطلب ثانية ، وهكذا يمضى الأمر الى ما لا نهاية ـ وضع غير صحى على الدوام ـ تعاقب مستمر بين النشاط الزائد والانهيار يمنع كل تقدم ـ حالة من الذبذبة الدائمة التى لا تحل أبدا • ويبدو أن هذا القانون ـ بتوازنه الدائم حيث كل ما يفقد هنا يكسب هناك ـ هو أعجوبة الاقتصادى ، انه مفخرته الرئيسية ـ وهو لا يمل رؤياه ، ويدرسه فى كل تطبيقاته الممكنة وغير الممكنة ، بيد أنه من الواضح أن هذا القانون قانون طبيعى خالص وليس قانونا من قوانين الذهن ، انه قانون ينتج ثورة • ان الاقتصادى يأتى الينا ، ومعه نظريته الجميلة عن العرض والطلب ، ويثبت لك أن « أحدا لا يمكن أن ينتج أكثر مما يجب » ، والممارسة ترد بأزمات التجارة التى تعود للظهور بانتظام كالنيازك ، والتى لدينا منها الآن فى المتوسط واحدة كل خمس أو سبع سنوات • وطيلة الثمانين عاما الماضية حلت الأزمات التجارية بنفس الانتظام الذى كانت تأتى به الطواعين فى الماضى ـ وجلبت فى أثرها من البؤس واللاأخلاقية أكثر مما جلبت هذه الطواعين (أنظر ويد : « تاريخ الطبقات الوسطى والعاملة » ـ لندن ١٨٣٥ ، ص ٢١١) • وبالطبع فان هذه الازمات التجارية تؤكد القانون ، وتؤكده بشكل كامل ـ وانما بطريقة تختلف تماما عما يريدنا الاقتصادى أن نعتقد • فماذا يمكن أن يكون رأينا فى قانون لا يمكن أن يؤكد ذاته الا خلال الأزمات الدورية ؟ انه قانون طبيعى عادل يقوم على عدم وعى المشاركين • فلو أن المنتجين كمنتجين عرفوا مقدار مايحتاج المستهلكون ، ولو أنهم نظموا الانتاج ، ولو أنهم تقاسموه فيما بينهم ، لكانت ذبذبات المنافسة وميلها الى الأزمة مستحيلة • فلتنتجوا بوعى ككائنات انسانية ـ وليس كذرات مشتتة دون وعى بنوعكم ـ وستتجاوزون كل هذه التناقضات المصطنعة التى يصعب الدفاع عنها • ولكن طالما ظللتم تنتجون بالطريقة الحالية غير الواعية المفكرة ، تحت رحمة المصادفة ـ فستبقى أزمات التجارة ، ومقيض لكل أزمة أن تكون أكثر شمولا من سابقتها ، ومن هنا أسوأ منها ، مقيض لها أن تفقر عدد أكبر من صغار الرأسماليين ، وأن تزيد بنسبة متزايدة عدد تلك الطبقة التى تعيش من عملها وحده ، وبذلك توسع بوضوح كمية كتلة العمل التى يمكن استخدامها (وهى المشكلة الكبرى لدى اقتصاديينا) وأخيرا تسبب ثورة اجتماعية لم تحلم بها من قبل الحكمة المدرسية للاقتصاديين •

ان الذبذبة الدائمة للأثمان كما يخلقها ظرف المنافسة تنزع عن التجارة كلية آخر بقايا الأخلاقية • له تعد ثمة اشارة **للقيمة** ، ونفس المذهب الذى يبدو أنه يعلق مثل هذه الأهمية على القيمة ، والذى يضفى على تجريد القيمة فى شكل النقود شرف أن يكون له وجوده الخاص ـ هذا المذهب يدمر عن طريق المنافسة القيمة الكامنة لكل الأشياء ، ويغير كل يوم وكل ساعة علاقة القيمة بين كل الاشياء بعضها البعض ، فأين يمكن أن تبقى هناك أية امكانية

لتبادل يقوم على أساس أخلاقى فى هذه الدوامة ؟ ان على كل امرىء فى هذا الصعود والهبوط الدائمين أن يسعى لانتهـــاز أكثر اللحظات مواتاة للشراء والبيع ، على كل امرىء أن يصبح مضاربا ـ أى أن عليه أن يحصد حيث لم يبذر ، أن يثرى نفسه على حساب الآخرين ، أن يعتمد على نكبات الآخرين ، أو يترك الصدفة تحقق له الكسب • ويعتمـد المضارب دائما على الـكوارث وبخاصة على سوء المحاصيل • وهو يستخدم كل شىء ـ وعلى سـبيل المثال حريق نيـويورك عنـد وقوعه ـ ونقطة تتويج اللاأخـلاقية هى المضاربة فى البورصة ، حيث ينحدر التاريخ ـ والبشرية معـه ـ الى وسيلة من وسائل جشع المضارب الماكر المغامر • ولا تدعوا التاجر الأمين « الموقر » يتسامى على المقامر فى البورصة بعبارة فريسية مرائية « أشكرك أيها الرب الخ ••• » ، فهو سيىء كالمضاربين بالأسهم والسندات ، انه يضارب تماما كما يفعلون ، وهو مضطر الى ذلك : فالمنافسة تجبره عليه • ومن هنا فان نشاطه التجارى يتضمن نفس لا أخلاقيتهم • فحقيقة علاقة المنافسة هى علاقة قوة الاستهلاك بقوة الانتاج • وفى كل عالم جدير بالبشرية لن تكون هناك منافسة غير هذه وسيكون على الجماعـة أن تحسب ماذا تستطيع أن تنتج بالوســائل المتاحة لها ، وفى ضوء علاقة هذه القوة الانتاجية بكتلة المستهلكين ستحدد الى أى مدى عليها أن ترفع الانتاج أو تخفضه ، الى أى مدى عليها أن تطلق العنان للترف أو تكبحه • ولكن حتى يستطيع القراء أن يصدروا حكما صحيحا عن هذه العـلاقة وعن الزيادة التى يمكن توقعهـا فى القوة الانتاجية من الوضع الرشيد داخل الجماعة فاننى أدعوهم لأن يرجعوا الى كتابات الاشتراكيين ، وجزئيا الى كتابات فورييه كذلك •

وفى ظل هذه الظروف ستنتهى المنافسة الذاتية ـ نزاع رأس المال ضد رأس المال ، والعمل ضـد العمل الخ ••• ـ الى روح المباراة الراسـخة فى الطبيعة الانسانية (هو مفهوم لم يطوره حتى الآن بشكل مقبول الا فورييه) التى ستقتصر بعد تخطى المصالح المتعارضة على مجالها الصحيح الرشيد •

••●••

ان صراع رأس المال ضد رأس المال ، والعمل ضد العمل ، والأرض ضد الأرض ، يدفع الانتاج الى فورة من الحمى يقلب فيها الانتاج رأسا على عقب كل العلاقات الطبيعية والعقلية • فلا يمكن لرأسمال أن يتحمل منافسة آخر ما لم يصل الى أعلى فورة لنشاطه • ولا يمكن لمزرعة أن تزرع بطريقة مربحة اذا لم تكن تزيد قوتها الانتاجية باستمرار • ولا يمكن لعامل أن يقف على

قدميه فى مواجهة منافسيه مالم يكرس كل قواه للعمل . ولا يمكن لأى شخص ينغمس فى صراع المنافسة أن يتحمل التوتر دون أن يبذل أقصى قواه ، ودون أن يتخلى عن كل غاية انسانية حقا . ونتائج هذا الجهد الزائد من ناحية هى حتما الانهيار فى الناحية الأخرى . وحين تكون ذبذبة المنافسة صغيرة ، حين يكون الطلب والعرض ، الاستهلاك والانتاج ، متساوية تقريبا ، فلابد أن نصل الى مرحلة فى تطور الانتاج يتوفر فيها قدر كبير من القوة الانتاجية الزائدة بحيث لا يكون لدى الكتلة الكبيرة من الأمة شىء تعيش عليه ، بحيث يتضور الناس جوعا نتيجة الوفرة الخالصة . ولفترة طويلة من الزمن وجدت انجلترا نفسها فى هذا الوضع ، فى هذه الحماقة الحية ، وحين يتعرض الانتاج - كنتيجة ضرورية لمثل هذا الوضع - لتذبذبات أكبر ، يبدأ التعاقب بين الرخاء والأزمة ، بين فائض الانتاج والكساد . ولم يتمكن الاقتصادى أبدا من أن يفسر لنفسه هذا الوضع المجنون . ولكى يفسره ابتدع نظرية السكان ، وهى فى نفس حماقة - بل فى الحقيقة أكثر حماقة - من التناقض بين الثروة والبؤس المتعايشين . فالاقتصادى **لا يستطيع أن يتحمل** رؤية الحقيقة ، انه لا يستطيع الاعتراف بأن هذا التناقض هو نتيجة بسيطة للمنافسة ، لأنه لو فعل لتمزق مذهبه كله شذرا .

أما بالنسبة لنا فتفسير الأمر سهل . فالقوة الانتاجية المتاحة للبشرية غير محددة ، وانتاجية الأرض يمكن أن تزاد الى ما لا نهاية باستخدام رأس المال والعمل والعلم . ووفقا لأقدر الاقتصاديين والاحصائيين (أنظر أليسون « مبادىء السكان » - المجلد الأول - الفصل الأول والثانى (٣) .
فان بريطانيا العظمى « المتضخمة سكانيا » يمكن الوصول بها الى أن تنتج
فان بريطانيا العظمى « المتضخمة سكانيا » يمكن الوصول بها الى أن تنتج
الحالى . ورأس المال يزيد يوميا ، وقوة العل تنمو مع السكان ، ويوما بعد يوم يجعل العلم قوة الطبيعة خاضعة للانسان بشكل متزايد . وهذه الطاقة الانتاجية غير المحدودة - اذا ما عولجت بوعى ولصالح الجميع - ستهبط سريعا الى الحد الأدنى بنصيب البشرية من العمل ، واذا ما ترك الأمر للمنافسة فانها تفعل نفس الشىء ، ولكن داخل اطار من التناقض . فجانب من الأرض يفلح بأفضل طريقة ممكنة فى حين أن جانبا آخر - يبلغ فى بريطانيا العظمى وايرلندا ثلاثين مليون آكر من الأرض الجيدة - يبقى مجدبا . وجانب من رأس المال يتداول بسرعة مذهلة ، ويرقد جانب آخر ميتا فى الخزانة . وجانب من العمال يعمل ما بين أربع عشرة وست عشرة ساعة فى اليوم ، فى حين يقف جانب آخر ساكنا بلا نشاط ويتضور جوعا .

---

(٣) ا . اليسون « مبادىء السكان وعلاقتها بالسعادة الانسانية » المجلد الأول والثانى - لندن ١٨٤٠ - الناشر .

أو يترك التقسيم مملكة التواقت هذه : فالتجارة اليوم جيدة ، والطلب كبير للغاية ، وكل انسان يعمل ، ورأس المال يتـداول بسرعة مذهلة ، والزراعة تزدهر والعمال يقطعون أنفاسهم فى العمل ، وغدا يبـدأ الكساد ، ولا تعود زراعة الأرض تستحق ما ينفق فيها من جهـد ، وتبقى مساحات من الأرض دون فلاحة ، ويتجمد فيض رأس المال ، ولا يعود لدى العمال عمل ، وترزح البلاد كلها تحت وطأة فائض الثروة وفائض السكان .

ولا يستطيع الاقتصـادى تحمل قبول هـذا العرض للموضوع باعتباره عرضا صـحيحا ، والا لكان عليه ـ كما قلنا ـ أن يتخلى عن كل مذهبه عن المنافسة . وسيكون عليه أن يعترف بأن التناقض الذى يعرضه بين الانتاج والاستهلاك ، وبين فائض السكان وفائض الثروة ، هو تنـاقض أجوف . وللوصول بالواقع وبالنظرية الى التوافق فيما بينهما ـ اذ لا يمكن انكار هذا الواقع ـ ابتدعت نظرية السكان .

ويزعم مالتس ـ واضع هذه النظـرية ـ أن السكان يضـغطون دائما على وسائل المعيشة ، وأنه حالما يزيد الانتاج فان السكان يزيدون بنفس النسبة، وأن الاتجاه الكامن للسكان وهو التضاعف زيادة عن الوسائل المتاحة هو جذر كل بؤس وكل رذيلة ، لأنه حين يـكون هناك عـدد أكبر مما يجب من الناس فلابد من التخلص منهم بطريقة أو بأخرى ، فاما أن يقتلوا عن طريق العنف أو يتضوروا جوعا . ولكن حينما يحدث ذلك تظهر مرة أخـرى هوة تبدأ العوامل الأخرى لمضاعفة السكان فورا فى ملئها من جديد ، وهكذا يبدأ ثانيـة البؤس القديم . وبالاضـافة الى ذلك فان هـذا هو الوضع فى كل الظروف ـ لا فى الظروف المتمدينة وحدها ، بل فى الظروف البدائية كذلك. ففى هولندا الجديدة[٤] ـ حيث تبلغ كثافة السكان واحدا فى كل ميل مربع ـ يعـانى المتوحشـون من زيادة السكان بقـدر ما تعـانى انجلترا . وباختصـار ـ فاذا أردنا أن نكـون متسقين ـ لابد أن نعترف بأن **الأرض كانت مزدحمة بالسكان بالفعل حين لم يكن يوجد سوى انسان واحـد .** ودلالات هذه الطريقة فى التفكير هى أنه ما دام الفقراء هم الزائدون فلا ينبغى أن نفعل شيئا لهم الا أن نجعل تضورهم أيسر ما يمكن ، وأن نقنعهم بأنه أمر لا يمكن تجنبه ، وأنه ليس من خلاص لطبقتهم بأسرها الا بالابقاء على التكاثر عند الحد الأدنى المطلق . واذا لم يأت هذا بنتيجة فان من الأفضل دائما أن نقيم مؤسسـة دولة تقـوم بقتـل أبنـاء الفقراء دون ألم ـ مثلمـا اقترح

(٤) الاسم القديم لاستراليا ـ الناشر .

« ماركوس (٥) ، حيث يسمح لكل عائلة من عائلات الطبقة العاملة بأن يكون لها طفلان ونصف وتقتل كل زيادة دون ألم . وتعد الصدقة جريمة لأنها تدعم زيادة فائض السكان ، والحق أنه ليكون من المفيد للغاية أن نعلن أن الفقر جريمة ، وأن نحول ملاجيء الفقراء الى سجون ، كما حدث بالفعل فى انجلترا نتيجة لقانون الفقراء « الليبرالى » الجديد . واننا لنقر بأن هذه النظرية لا تتفق مع مذهب الكتاب المقدس عن كمال الرب وخليقته ، لكنها « حجة ضعيفة أن نضع الكتاب المقدس فى مواجهة الحقائق » .

هل أستمر أكثر من ذلك فى عرض هذه النظرية الوضيعة الشائنة ، هذا التجديف المنفر ضد الطبيعة و لبشرية ؟ هل أتابع نتائجها أكثر من ذلك ! ها نحن قد وصلنا فى النهاية الى لا أخلاقية الاقتصادى ، وقد بلغت أعلى درجاتها . فماذا تكون كل حروب وأهوال نظام الاحتكار بالمقارنة بهذه النظرية . وهذه النظرية بالدقة هى حجر الزاوية للمذهب الليبرالى عن حرية التجارة ، والتى يستتبع انهيارها انهيار البناء كله . لأنه اذا ثبت هنا أن المنافسة هى السبب الجذرى للبؤس والفقر والجريمة فمنذا الذى سيظل يجرؤ على أن يدافع عنها ؟

وقد هز أليسون فى كتابه سالف الذكر نظرية مالتس بالاستشهاد بالقوة الانتاجية للأرض ، وبمقابلة المبدأ المالتسى بحقيقة أن كل بالغ يستطيع أن ينتج أكثر مما يحتاجه هو نفسه ــ وهى حقيقة لم تكن البشرية تستطيع دونها أن تتضاعف ، بل لم تكن تستطيع حتى أن توجد ، اذ علام كان يمكن لأولئك الذين لا يزالون فى مرحلة النمو أن يعيشوا . لكن أليسون لا يمضى الى جذر الموضوع ، ومن هنا فانه يصل فى النهاية الى نفس نتيجة مالتس . صحيح أنه يثبت أن مبدأ مالتس غير صحيح ، لكنه لا يستطيع أن ينكر الحقائق التى دفعت مالتس الى مبدئه .

---

(٥) ظهرت ثلاثة كتيبات باسم مستعار هو « ماركوس » وهى : « عن امكانية الحد من زيادة السكان » بقلم ماركوس وطبعه جون هيل ــ بلاك هورس كورت ــ شارع فليت ١٨٣٨ (٤٦ صفحة) و « كتاب القتل !! مرشد المفوضين والمشرفين على تنفيذ قانون الفقراء الجديد .. صورة دقيقة من البحث الشهير عن امكانية الحد من زيادة السكان بقام ماركوس ، وواحد من ثلاثة كتب .. يعاد طبعها الان لتوجيه العامل » بقلم ويليم دوجدال ــ ٣٧ شارع هوليويل ــ ستراند و « نظرية الابادة دون ألم » بقام ماركوس . انظر ن . م . و « الأعلانات » ١٨٤٠/٨/٢٩ .

وهناك كتيب بقلم مجهول بعنوان « بحث عن السكان . مطبوع للتداول الخاص لحساب المؤلف » ــ ١٨٣٨ ــ (٢٧ صفحة) ويحوى الافكار الاساسية فى كتيب « ماركوس » ــ أنظر كذلك توماس كارليل « الميثاقية » ــ لندن ١٨٤٠ ــ ص ١١٠ وما بعدها .

ولو لم يكن مالتس قد درس الموضوع من جانب واحد الى هذا الحد لما كان قد عجز عن رؤية أن فائض السكان أو قوة العمل ترتبط دوما بفائض الثروة وفائض رأس المال وفائض ملكية الأرض • فالسكان لا يكونون كثيرين للغاية الا حيثما تكون القوى الانتاجية ككل كبيرة للغاية ، وظروف كل بلد فيه فائض سكان ـ وبخاصة انجلترا ـ منذ أن نشر مالتس نظريته توضح ذلك تماما • وتلك هي الحقائق التى كان ينبغى على مالتس أن يدرسها فى كليتها ، والتى كان يمكن لدراستها أن تقوده الى النتيجة الصحيحة • وبدلا من ذلك فانه انتقى حقيقة واحدة ، ولم يعط اعتبارا للحقائق الأخرى ، ومن هنا توصل الى نتيجته الضعيفة • وكان الخطأ الثانى الذى وقع فيه هو انه خلط بين وسائل المعيشة ووسائل العمالة ، فكون الناس يضغطون دائما على وسائل العمالة ـ كون عدد الناس الذين يتم انتاجهم يختلف عن عدد الناس الذين يمكن استخدامهم ـ وباختصار كون انتاج قوة العمل قد نظمه حتى الآن قانون المنافسة ، ومن هنا تعرض أيضا للازمات الدورية والذبذبات ـ تلك حقيقة يمثل اقرارها حسنة مالتس • لكن وسائل العمالة ليست هى وسائل المعيشة • ولا تزيد وسائل العمالة نتيجة زيادة القوة الآلية ورأس المال الا فى نتيجتها النهائية • أما وسائل المعيشة فتزيد حالما تزيد القوة الانتاجية أدنى زيادة • وهنا يظهر فى الضوء تناقض جديد فى الاقتصاديات • « فطلب » الاقتصادى ليس هو الطلب الحقيقى ، و « استهلاكه » استهلاك مصطنع • فبالنسبة للاقتصادى ليس من طالب حقيقى ، ليس من مستهلك حقيقى ، الا ذلك الذى لديه معادل يقدمه مقابل ما يحصل عليه • ولكن اذا كان حقيقيا أن كل بالغ ينتج أكثر مما يستطيع هو نفسه أن يستهلك ، وأن الاطفال كالأشجار التى تعطى غلة وفيرة للنفقات التى تستثمر فيها ـ وتلك بالتأكيد حقيقة أم تراها ليست كذلك ؟ ـ فان على المرء أن يؤمن بأن كل عامل لابد أن يكون قادرا على أن ينتج أكثر كثيرا مما يحتاج ، وأن الجماعة من هنا لابد أن يسعدها أن تزوده بكل ما يحتاجه ، على المرء أن يؤمن بأن على الجماعة أن ترعى كل عائلة كبيرة كعطية ترحب بها كل الترحيب • لكن الاقتصادى ـ بنظرته الفجة ـ لا يعرف معادلا آخر غير ذلك الذى يدفع له كنقود سائلة ملموسة • وهو مستغرق تماما فى تناقضاته بحيث أن أوضح الحقائق لا تعنيه تماما كأكثر المبادىء عامية •

ونحن نحطم التناقضات ببساطة بتخطيها ، فمع اندماج المصالح التى تتعارض الآن مع بعضها البعض يختفى التضاد بين زيادة السكان وزيادة الثروة ، تختفى تلك الحقيقة التى تبدو كالمعجزات (وهى أكثر اعجازا من كل معجزات الأديان معا) وهى أن على أمة ما أن تتضور جوعا نتيجة للثروة الخالصة والوفرة ، ويختفى ذلك الزعم الأحمق بأن الأرض لا تستطيع أن

توفر الغذاء للانسان ، وهذا الزعم هو قمة الاقتصاديات المسيحية ـ ولقد كان في وسعي أن أثبت أن اقتصادياتنا أساسا هي اقتصاديات مسيحية من كل قضية ، من كل مقولة ، وسأفعل ذلك في الواقع عندما يحين الأوان ٠ فليست النظرية المالتسية الا التعبير الاقتصادي عن العقيدة الدينية بشأن التناقض بين الروح والطبيعة وما يترتب عنه من فساد للاثنين ٠ وفيما يتعلق بالدين فقد حل هذا التناقض منذ أمد بعيد ٠ وآمل أن أكون قد أثبت بالمثل في مجال الاقتصاديات الحماقة الكاملة لهذا التناقض ٠ وفضلا عن ذلك فلن أقبل كدفاع كاف عن النظرية شيئا لا يفسر لي منذ البداية على أساس مبادئه هو كيف يمكن لشعب أن يتضور جوعا نتيجة الوفرة الخالصة ، وأن يجعل ذلك ينسجم مع العقل والواقع ٠

وفي نفس الوقت كانت النظرية المالتسية نقطة انتقال ضرورية تماما الى الأمام بصورة لا نهائية ٠ وبفضل هذه النظرية ـ والاقتصاديات بأسرها ـ تنبهنا الى القوة الانتاجية للأرض والبشرية ٠ وبعد أن تغلبنا على هذا اليأس الاقتصادي تحصنا الى الأبد من الخوف من فائض السكان ٠ اننا نستمد منه أقوى الحجج الاقتصادية للتحول الاجتماعي ، لأنه حتى اذا كان مالتس على حق تماما ، فان هذا التحول ينبغي أن يتم على الفور ، لأن هذا التحول ، وما يستطيع هو وحده أن يوفره من تربية للجماهير ، هو الذي يجعل من الممكن فرض هذا القيد الأدبي على غريزة التكاثر الذي عرضه مالتس نفسه باعتباره أشجع وأسهل علاج لفائض السكان ٠ وخلال هذه النظرية توصلنا الى أن نعرف أشد انحطاط للانسان ، وهو اعتماده على مملكة المنافسة ٠ لقد أوضحت لنا كيف أن الملكية الخاصة في نهاية الأمر قد حولت الانسان الى سلعة يعتمد انتاجها وتدميرها أيضا على الطلب ، وكيف أن نظام المنافسة بهذه الطريقة قد ذبح ـ ويذبح كل يوم ـ ملايين الناس ، كل هذا رأيناه ، وكل هذا يدفعنا الى الغاء هذا الانحطاط للجنس البشري عن طريق الغاء الملكية الخاصة والمنافسة والمصالح المتضادة ٠

ولكن فلنحاول أن نعود ثانية الى العلاقة بين القوة الانتاجية وبين السكان حتى نحرم الخوف الشامل من فائض السكان من أي أساس ممكن ٠ لقد وضع مالتس معادلة أقام عليها مذهبه كله ٠ فهو يقول ان السكان يزيدون وفق معادلة هندسية (١ ـ ٢ ـ ٤ ـ ٨ ـ ١٦ ـ ٣٢ الخ ٠٠٠) أما القوى الانتاجية فتزيد وفق معادلة حسابية (١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٦) ٠ والفارق واضح ، ومرعب ، ولكن أهو صحيح ؟ أين ثبت أن انتاجية الأرض تزيد وفق معادلة حسابية ٠ ان مساحة الأرض محدودة ٠ هذا صحيح ! لكن قوة العمل التي يمكن استخدامها في مساحة الأرض هذه تزيد مع زيادة السكان ٠ بل لنفترض أن الزيادة في الغلة نتيجة الزيادة في العمل لا ترتفع دائما بنفس نسبة العمل : فسيظل هناك عنصر ثالث لا يعني بالطبع شيئا أبدا للاقتصادي

ـ وهو العلم الذى يتقدم دون توقف وعلى الأقل بنفس سرعة زيادة السكان ٠ وأى تقدم تدين به زراعة هذا القرن للكيمياء وحدها ـ بل فى الحقيقـــة لرجلين اثنين ، سير همفرى دافى وجوستوس ليبيج ٠ لكن العلم يزيد على الأقل بنفس قدر السـكان ٠ فهؤلاء يزيدون فى تنــاسب مع حجم الجيــل السابق ، والعلم يزيد فى تناسب مع المعرفة التى خلفها له الجيل السابق ، وبذلك ـ ففى ظل أكثر الظروف طبيعية يزيد وفق معــادلة هندسية ٠ وماذا يستحيل على العلم ؟ لكن من الحماقة أن نتحدث عن فائض السكان طالما أن « هناك من الأرض البور فى وادى المسيسيبى ما يكفى لأن ينقل اليه كل سكان أوروبا (٦) ، طالما أن ما يمكن اعتباره منزرعا من الأرض لا يزيد عن الثلث ، وطالما أن انتاج الثلث ذاته يمكن أن يزيد ستة أضعاف وأكثر باستخدام التحسينات المعروفة بالفعل ٠

•••

وهكذا فان المنافسة تضع رأس المــال ضد رأس المــال ، والعمـــل ضد العمل ، وملـكية الأرض ضـد ملـكية الأرض ، وتضع بالمثل كلا من هذه العناصر ضد الآخر ٠ وفى الصراع يفوز الأقوى ، وحتى نستطيع أن نتنبـأ بنتيجة الصراع سيكون علينا أن نبحث قوة المتنافسين ٠ وفى البداية تكون الأرض ورأس المــال أقوى من العمل ، لأن العامل لابد أن يعمل ليعيش ، فى حين أن مالك الأرض يمكن أن يعيش على فائدته ، أو اذا دعت الضرورة على رأسماله أو ملكيته الرأسمالية فى الأرض ٠ والنتيجة هى أن نصيب العامل ينتهى الى أشد الضروريات ، الى مجرد وسائل العيش ، فى حين يتقاسم رأس المــال وملكية الأرض الجزء الأكبر من المنتجات ٠ وفضلا عن هـــذا فان العامل الأقوى يطرد العامل الأضعف من السوق ، تماما كما يطـرد رأس المال الكبير رأس المال الأصغر ، وتطرد ملكية الارض الكبيرة ملكية الاض الأصغر ٠ وتؤكد الممارسة هذه النتيجة ٠ والمزايا التى يتمتع بها الصناعى أو التاجر الأكبر على الصناعى أو التاجر الأصغر ، ومالك الأرض الكبير على مالك الآكر الواحد ، معروفة جيدا ٠ والنتيجة هى أنه فى ظل الظـروف العادية ـ ووفقا لقانون الأقوى ـ يبتلع رأس المــال الكبير وملكية الأرض الكبيرة رأس المــال الصغير وملكية الأرض الصغيرة ـ أى مركزة الملكية ٠ وفى أزمات التجارة والزراعة تسير هذه المركزة بسرعة أكبر ٠ فالملكيـــة

(٦) ا ٠ اليسون ـ المصدر السابق ـ ص ٥٤٨ ـ الناشر ٠

الكبيرة باعتبارها هذا تزيد بسرعة أكبر من الملكية الصغيرة لأن جزءا أقل منها هو الذى يختصم من دخلها كنفقات ملكية · وقانون مركزة الملكية الخصة هذا ملازم للملكية الخاصة ككل القوانين الأخرى · ولا بد أن يزيد اختفاء الطبقة الوسطى حتى ينقسم العالم الى ميلونيرات ومعوزين ـ ملاك كبار للأرض وعمال زراعيين فقراء ـ ولا جدوى لكل القوانين وكل تقسيم لملكية الارض وكل تمزيق لرأس المال ، فهذه النتيجة لابد أن تأتى وستأتى ، ما لم نستبقها بتحويل كامل للظروف الاجتماعية ، بدمج المصالح المتضادة ، بتخطى الملكية الخاصة ·

والمنافسة الحرة ـ كلمة السر لاقتصادياتنا المعاصرة ـ استحالة · فالاحتكار على الأقل كان يعتزم حماية المستهلك من الغش حتى ولو لم يستطع فى الواقع أن يفعل ذلك · بيد أن الغاء الاحتكار يفتح الباب واسعا أمام الغش · انتم تقولون ان المنافسة تحمل معها علاج الغش ، لأن أحدا لن يشترى بضائع سيئة · لكن هذا يعنى أن على كل امرىء أن يكون خبيرا فى كل بضاعة ، وهو أمر مستحيل · ومن هنا جاءت ضرورة الاحتكار التى تكشف عنها فى الواقع كثير من البضائع · فمواد الصيدلة الخ ··· لابد أن يكون فيها احتكار · وأهم البضائع ـ النقود ـ تحتاج احتكارا أكثر من غيرها · فأينما كف وسيط التداول عن أن يكون احتكارا للدولة فقد خلق ذلك دائما أزمة تجارية · ويسلم الاقتصاديون الانجليز ـ ومن بينهم الدكتور ويد ـ بضرورة الاحتكار فى هذه الحالة · ولكن حتى الاحتكار ليس حماية ضد تزييف النقود · ويمكن للمرء أن يتخذ موقفه فى أى من جانبى المسألة : فكل منهما عسير كالآخر · فالاحتكار يخلق المنافسة الحرة، وهذه بدورها تنتج الاحتكار · ومن هنا فان الاثنين لابد أن يسقطا ، وهذه الصعوبات لابد أن تحل من خلال تخطى المبدأ الذى ولدهما ·

•••••

لقد تغلغلت المنافسة فى كل علاقات حياتنا، وأكملت العبودية المتبادلة التى تربط الناس الآن · والمنافسة هى (الزنبرك) الذى ينشط مرة بعد الاخرى نظامنا الاجتماعى ـ أو بالأحرى لا نظامنا ـ الهرم الذابل ، لكنه مع كل جهد جديد يستنزف جزءا من قوة هذا النظام الواهنة · والمنافسة تحكم التقدم العددى للبشرية ، وهى تحكم بالمثل تقدمها الأخلاقى · فكل من لديه معرفة باحصاءات الجريمة لابد أن يكون قد لفت نظره ذلك الإنتظام الغريب الذى

تتقدم به الجريمة عاما بعد عام ، والذى تنتج به أسباب معينة جرائم معينة • لقد تتبع اتساع نظام المصنع فى كل مكان زيادة فى الجريمة • ونستطيع أن نتنبأ بدقة لا تخطىء بعدد عمليات القبض والقضايا الجنائية — وفى الحقيقة عدد جرائم القتل والسرقة والسرقات الصغيرة ••• الخ •• بالنسبة لمدينة كبيرة أو اقليم — وكثيرا ما تم ذلك فى انجلترا • وهذا الانتظام يثبت أن الجريمة — بدورها — تحكمها المنافسة ، وأن المجتمع يخلق **طلبا** على الجريمة يقابله **عرض** مماثل ، وأن الهوة التى يخلقها القبض على عدد معين أو نفيه أو اعدامه يملؤها آخرون على الفور ، تماما كما أن كل هوة فى السكان يملؤها قادمون جدد • وبعبارة أخرى فان هذا الانتظام يثبت أن الجريمة تضغط على وسائل العقاب تماما كما يضغط الناس على وسائل العمالة • وأنا أترك لحكم القارىء مدى عدالة معاقبة المجرمين فى ظل هذه الظروف ، بغض النظر تماما عن أى اعتبار آخر • وكل ما يعنينى هنا هو أن أبين اتساع المنافسة الى المجال الأخلاقى ، وأوضح الى أى انحطاط وصلت الملكية الخاصة بالانسان •

وفى صراع رأس المال والأرض ضد العمل يتمتع العنصران الأولان بميزة خاصة أخرى على العمل — هى مساعدة العلم • لأن العلم أيضا — فى ظل الظروف الحالية — موجه ضد العمل • فكل الاختراعات الميكانيكية تقريبا — على سبيل المثال — قد سببها نقص فى قوة العمل، وبخاصة آلات غزل القطن التى اخترعها هارجريف وكرومبتون وأركرايت • ولم يحدث أبدا طلب متزايد على العمل لم يؤد الى اختراع ما يزيد انتاجية العمل كثيرا ، وبذلك يحول الطلب بعيدا عن العمل الانسانى • وتاريخ انجلترا منذ عام ١٧٧٠ حتى الآن هو برهان طويل على ذلك • والاختراع الكبير الأخير فى مجال غزل القطن — المغزل الآلى ذو التشغيل الذاتى — كان سببه البسيط والوحيد هو الطلب على العمل وزيادة الأجور • وقد ضاعف هذا الاختراع العمل الآلى ، وبذلك خفض العمل اليدوى الى النصف ، وألقى نصف العمال خارج العمل ، وبذلك هبط بأجور النصف الآخر ، وسحق خطة مشتركة للعمال ضد ملاك المصانع ، ودمر آخر بقايا القوة التى كان العمل لا يزال يحتفظ بها فى الصراع غير المتكافىء مع رأس المال (أنظر الدكتور أورى « فلسفة الصناعيين » المجلد الثانى) — غير أن الاقتصادى يقول الآن ان الآلات فى نتيجتها الأخيرة لمنتجاتها ، ولأنها اذ تفعل ذلك تعيد أرخص ، وبذلك تخلق سوقا جديدة أكبر لمنتجاتها ، ولأنها اذ تفعل ذلك تعيد فى النهاية استخدام العمال الذين طردوا من العمل • وهذا صحيح تماما • ولكن هل ينسى الاقتصادى عندئذ أن انتاج قوة العمل تنظمه المنافسة وأن قوة العمل تضغط دائما على وسائل العمالة ، وأنه بالتالى فحين يأتى أوان

حلول هذه المزايا يكون هناك بالفعل فائض من المتنافسين على العمل ، الأمر الذى يحول هذه المزايا الى وهم ، فى حين أن الاضرار - السحب الفجائى لوسائل المعيشة من نصف العمال وهبوط أجور النصف الآخر - ليست وهما ؟ هل ينسى الاقتصادى أنه مع تقسيم العمل ، الذى طورته مدنيتنا الى هذه الدرجة ، فان العامل لا يستطيع أن يعيش الا اذا كان يمكن استخدامه على هذه الآلة الخاصة ، ولهذه العملية التفصيلية الخاصة ، وأن الانتقال من طراز للعمالة الى طراز آخر أحدث يكاد يكون دائما استحالة مطلقة بالنسبة للعامل البالغ .

وعندما حولت اهتمامى الى آثار الآلات وصلت الى موضوع آخر لا يتصل به بنفس الدرجة المباشرة وهو - نظام المصنع ، وليس لدى الميل ولا الوقت لأن أعالج هذا الموضوع هنا ، وفضلا عن ذلك فاننى آمل أن تتاح لى فرصة مبكرة لأن أعرض بالتفصيل اللاأخلاقية المشينة لهذا النظام ، وأن أفضح بلا رحمة الاقتصادى الذى يبدو هنا بكل بريقه (٧) .

كتبها ف . انجلز بين أواخر ١٨٤٣ وبناير ١٨٤٤ ونشرت فى مجلة « الحوليات الألمانية الفرنسية » فى عام ١٨٤٤ .

(٧) يشير انجلز هنا الى مؤلف كان يعتزم كتابته عن التاريخ الاجتماعى لانجلترا وكان يجمع مواده أثناء اقامته هناك (من نوفمبر ١٨٤٢ حتى اغسطس ١٨٤٤) . وكان انجلز يعتزم أن يخصص فصلا فى هذا الكتاب لظروف العمال الانجليز . لكنه فيما بعد غير رأيه وقرر أن يضع كتابا خاصا عن البروليتاريا الانجليزية وفعل ذلك عند عودته الى ألمانيا وقد صدر كتاب « ظروف الطبقة العاملة فى انجلترا » فى ليبزج عام ١٩٤٥ - الناشر .

فهرســـت

رقم الايداع ١٩٧٤/٣٩١٢

دار الطباعة الحديثة
٦ كنيسة الأرمن ـ أول شارع الجيش ـ القاهرة